الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران

كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتمـــــاع

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير
في علم الاجتماع
تخصص علم الاجتماع الحضري
بعنـــوان

التجارة غير الرسمية العابرة للحدود عند المرأة فى الجزائر

إعداد الطالبة
*قدوري مريم

إشراف الأستاذ
*لقجع عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة 2015/03/05

حجـيـــج الجـنيـــــد.....رئيسا
لقـــجـــع عبـد القـــادر.....مقررا
بن طرمول عبد العزيز.....مناقشا
مـــرزوق محـــمـــد.....مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

المقدمة العامة.....01

الفصل الأول: الفصل التمهيدي

مقدمة الفصل.....05

1. الإشكالية.....06
2. الفرضيات.....18
3. منهجية البحث.....19
4. مجال البحث 19

5-1- مجريات البحث في الجزائر.....20

5 2 - مجريات البحث في دولة الإمارات العربية المتحدة.....23

5. معلومات توضيحية حول المبحوثات.....25

خاتمة الفصل.....31

الفصل الثاني: العائلة الجزائرية وأشكال التغير في وضعية المرأة داخلها

مقدمة الفصل.....32

1. اتجاهات نظرية في تناول مفهوم الأسرة.....33
2. التغير الاجتماعي.....39

2 1 - مفهوم التغير الاجتماعي.....39

2 2 - عوامل التغير الاجتماعي.....41

3. مكانة المرأة في ظل المجتمع الجزائري التقليدي.....44

1.3. قراءة في أهم ملامح العائلة الجزائرية التقليدية.....44

2.3. مقومات النظام الأبوي في المجتمع الجزائري ووضعية المرأة بداخله.....47

4. المجتمع الجزائري "الحالي" وملامح التغير في وضعية المرأة.....51

1.4. العائلة الجزائرية "الحالية".....51

2.4. تعليم المرأة وعلاقته بتغير مكانتها في الأسرة الجزائرية "الحالية".....54

الجدول رقم 01: معلومات توضيحية حول المبحوثات.....26

الجدول رقم 02: ملامح التمييز بين الأسرة الممتدة والأسرة النووية.....39

الجدول رقم03: تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1977- 1990.....74

الجدول رقم 04: مؤشرات الانتعاش الاقتصادي في الجزائر بين سنة 1999 و2007.....77

الجدول رقم 05: تطور نسبة البطالة في الجزائر (1985-2000).....81

الجدول رقم 06: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر من 1988 إلى 2006.....82

الجدول رقم 07: المدن السبع الأولى في الجزائر التي ترتفع فيها عدد الأسواق غير الرسمية، وعدد الناشطين فيها (2012).....83

الجدول رقم 08: الحالة المدنية للمرأة الجزائرية المزاولة للتجارة غير الرسمية العابرة للحدود.....107

الجدول رقم 09: المستوى التعليمي للمرأة المزاولة للتجارة غير الرسمية العابرة للحدود.....109

3.4. عمل المرأة وعلاقته بتغير مكانتها في الأسرة الجزائرية "الحالية".....56

خاتمة الفصل.....63

الفصل الثالث: المرأة والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الجزائر

مقدمة الفصل.....64

1 - التعريفات الحديثة للقطاع غير الرسمي.....65

1-1 - التعريف السوسيولوجي للقطاع غير الرسمي.....68

1-2 - التعريف الاقتصادي للقطاع غير الرسمي.....68

2 - السياسات الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال.....72

2-1 - الاقتصاد الجزائري ما قبل الإصلاح الاقتصادي (1987/1962).....72

2-2 - الأزمة النفطية ومحاولات الإصلاح الأولى (1991/1987).....74

2-3 - الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني (2001/1991).....75

2-4 - مرحلة الانتعاش الاقتصادي (2008/2001).....76

2-5 - مرحلة الإصلاحات البطيئة والنمو الهش والتبعية المطلقة للمحروقات (2008-2014).....77

3 - الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.....79

3-1 - المراحل التي مر بها الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.....79

3-1-1- مرحلة القطاع غير الرسمي الخفي من 1962 إلى 1968.....79

3-1-2- مرحلة استفحال القطاع غير الرسمي من 1986 إلى 1998.....80

3-1-3- مرحلة توسيع القطاع غير الرسمي بعد 1998.....81

3-2 - حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.....82

4 - لمحة عن عمل المرأة في الجزائر.....85

4-1 - علاقة المرأة الجزائرية بالفضاء العام 84

4 2 - واقع عمالة المرأة في الجزائر.....88
5 - أنشطة المرأة الجزائرية في القطاع غير الرسمي: الأنماط والمكانة.....90
5 1 - مزاولة المرأة للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية داخل المنزل.....90
5 2 - مزاولة المرأة للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية على الرصيف أو عن طريق العمل التجوالي.....91
5 3 - مزاولة المرأة للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية العابرة للحدود.....93
خاتمة الفصل.....95

الفصل الرابع: المرأة الجزائرية من خلال الأنشطة التجارية غير الرسمية العابرة للحدود

مقدمة الفصل.....96
1 - دوافع امتهان المرأة الجزائرية التجارة غير الرسمية العابرة للحدود.....97
2 1 المستوى الاقتصادي.....98
2 1 الحالة الاجتماعية 106
2 - استراتيجيات المرأة في تسيير التجارة غير الرسمية العابرة للحدود.....120
3 - تصورات المرأة لأنشطتها التجارية غير الرسمية العابرة للحدود.....134
خاتمة الفصل.....143

الخاتمة العامة.....144
المراجع والمصادر.....152
الملاحق

شكر وتقدير

أحمد الله الذي يسر لي إتمام هذا العمل العلمي، الذي رافقني أثناء إعداده أستاذي الفاضل،

البروفيسور لقجع عبد القادر.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة.

والحمد لله على ما ألهمني من صبر ومثابرة لإنجاز هذا البحث، وآمل أن يجعل منه فائدة ولو

متواضعة لغيري من الباحثين.

شكرا للجميع، متعهم الله بالصحة والعافية وروح الإبداع والعطاء الفكري و العلمي.

الباحثة

إهـــــداء

إلى أبي ..أدعوا الله أن يرحمه ويسكنه الفردوس الأعلى

إلى أمي أطال الله في عمرها وحفظها

إلى زوجي العزيز أحمد الفلاسي

إلى أولادي، أخي، أخواتي وأزواجهم.

إلى جميع أساتذة علم الاجتماع الذين تعاقبوا على تدريسي بجامعة وهران وجامعة تلمسان

أهدي هذا العمل المتواضع.

الباحثة

مقدمة عامة:

تحتل التجارة غير الرسمية أهمية كبيرة لا تقل عن أهمية التجارة الرسمية في الكثير من دول العالم السائرة في طريق النمو، تتراوح بين الـ 20 والـ75% من إجمالي الدخل فيها مما يجعلها المصدر الأساسي للشغل في هذه الدول. ومهما ظهر لنا من خلال النصوص القانونية بأن التجارة المسجلة شرعية وخاضعة للضبط والقانون، إلا أن تقنيات الممارسة في الكثير منها تبقى وبكل بساطة "غير رسمية". والجزائر لا تختلف كثيرا عن هذه الدول ولا يقل فيها الاقتصاد غير الرسمي أهمية عن الاقتصاد الرسمي، فهو يمثل نسبا عالية منه تتراوح بين الـ 30 و الـ 70% من إجمالي الاقتصاد الوطني. وبالتالي من الضروري أن نسقط أضواء التحليل على هذا القطاع بطريقة تجعلنا نقصي النظرة التقليدية ونتعمق في البحث بما يسمح لنا الكشف على أهم الاستراتيجيات التي تغذي هذا القطاع وتنعشه، وتجعله ينافس القطاع الرسمي، بل ويتفوق عليه.

التجارة غير الرسمية كانت ومنذ سنوات الحل الذي وجده الكثير ممن يبحثون عن فرص للعمل وبالخصوص النساء بعد الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر عقب الاستقلال، وفشل الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية التنموية التي وضعتها الدولة آنذاك.

لم تقتصر ممارسة الأنشطة التجارية غير الرسمية على فئة الرجال فقط، بل كان للنساء حصة كبيرة في تزكيتها ورفع معدلاتها منذ عدة عقود من الزمن، لذا اخترناهن لتكن محور دراستنا هذه، متجاوزين فيها مجال التجارة غير الرسمية التي تقمن بها في الفضاء المنزلي أو العمومي، إلى اهتمامنا بتجارتهن اللاتي تمارسنها في فضاء غير رسمي عابر للحدود كونه نوع من أنواع الحركية والنشاط الذي يسمح لنا بالإجابة على تساؤلات متعلقة بإعادة تشكيل صورة مكانة المرأة والتطورات العميقة التي تشهدها في المجتمع الجزائري.

لم يكن تفكيرنا في بداية هذه الدراسة موجها نحو فئة النساء لأننا لم نكن نقدر إمبريقيا حجم مشاركتهن في هذا القطاع، وكنا نتصور أنه منتعش عن طريق الرجال

الذين لاحظنا لمدة سنوات وأنا مقيمة على الحدود الجزائرية المغربية بولاية تلمسان أنهم أسسوا أسرا وفتحوا بيوتا وبنوا مستقبلا عن طريق هذه التجارة التي أنجحت الكثيرين وأتعبت الكثيرين وزجت بالكثيرين وراء قضبان السجون وتسببت في نهاية حياة الكثيرين وهم مطاردين من قبل رجال الأمن.

إنها قصص وحكايات عشناها مع الأقارب والجيران، في الأسواق، في طوابير محطات البنزين، ونحن على متن سيارات الأجرة، داخل المطارات وهم يستلطفوننا من أجل أن نحمل عنهم بعض الحقائب، في رحلات الطائرة، وفي كثير من الأماكن التي في كل مرة ننتبه إلى أنه يوجد صراع مع القانون ورجاله من أجل توفير متطلبات الحياة اليومية عن طريق العمل من أجل توفير المال بأي طريقة كانت.

أغلبها مغامرات ذكورية، لكنها لم تخل من تواجد المرأة بداخلها، فقد كانت هذه الأخيرة شريكا استراتيجيا لإنجاحها. شريكا داخل البيت، وشريكا برأس المال، وشريكا في المحل وبالأفكار والعلاقات، لذا ارتأينا أن نسلط الضوء على هذا الفاعل الذي اكتشفنا أنه يشكل نسبا لا يستهان بها في الأنشطة التجارية غير الرسمية، وأن وضع هؤلاء النساء لا يختلف كثيرا عن وضع الرجال من حيث المغامرة وتحدي الصعاب وتحمل مسؤولية السفر والشراء والبيع والاهتمام بالأسرة ومتطلباتها، في محاولات متصاعدة للتغيير من مكانتها وتحقيق نوع من الترقية الاجتماعية التي طالما سعت لبلوغها.

لم تأت هذه الحركة العابرة للحدود عند المرأة في الجزائر فجأة بل كانت نتيجة تغيرات واضحة مست البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأسرة الجزائرية منذ سنوات الاستقلال، أين كانت تعاني من تدهور في حالتها الاقتصادية، إذ لم يعد رب الأسرة أثناءها قادرا على تلبية حاجاتها، مما دفع بالمرأة لإيجاد بدائل تفكها من أزمتها المالية، وكانت أول البدائل هي الحرص على التعليم، ثم الاهتمام بالحصول على عمل. إلا أن هذه الظروف لم تكن متاحة لدى جميع النساء، بل كان المستوى التعليمي المتدني أو المنعدم عند الكثير من ربات البيوت، وعادات المجتمع

المنغلقة حاجزا قويا يمنع خروجهن للعمل، مما أدى بهن للتفكير في استثمار إمكانياتهن المتواضعة في أعمال منزلية بسيطة كالخياطة وتحضير المأكولات التقليدية ورعاية الأطفال في البيوت وغيرها، ثم الخروج إلى الفضاء العمومي لتكون أكثر تحررا من قبل عن طريق ممارستها للأنشطة التجارية في الأرصفة وفي الأسواق وداخل المحلات.

يزداد الطموح شيئا فشيئا، وتبحث المرأة عن سبل جديدة لتحقيق الربح الكثير، فتعمل على الدخول إلى فضاء تجاري ثالث هو الفضاء العابر للحدود، تبدأ فيه باستغلال كل إمكانياتها من رأس مال وعلاقات ومعارف داخل مجالين جغرافيين مختلفين في الوقت نفسه، لتتخطى بذلك عن طريق كفاءاتها التجارية المتعددة الكثير من الصعاب والمشاكل التي تفرضها عليها النصوص القانونية والتي تتعارض مع أنشطتها التجارية غير الرسمية الخفية، هذه الأخيرة التي أصبحت في نمو مستمر، وأضحت تمر تحت أعين رجال الأمن دون أن تكون لهم القدرة على التحكم فيها أو إيقافها.

إنه فضاء أكثر تحررا وأكثر خفاء عن عيون المجتمع. فضاء أتاح للمرأة إمكانية التغيير من ظروفها الاقتصادية دون الاعتماد على الرجل بصفة مطلقة كما في السابق، وفتح لها مجال الحصول على ترقية اجتماعية غيرت مكانتها داخل الأسرة الجزائرية الحديثة. وعلى هذا الأساس قمنا بهذه الدراسة لنتمكن من فهم التحولات التي أحدثتها التجارة غير الرسمية العابرة للحدود على المرأة الجزائرية، في عمل تضمن أربعة فصول:

الأول منها جاء لعرض إشكالية وفرضيات البحث، ومنهجية ومجتمع البحث ومجاله في هذه الدراسة.

أما الفصل الثاني فقد تمحور حول عرض وتوضيح كيف كانت مكانة المرأة في ظل النظام الأبوي الجزائري، وكيف تحولت في المجتمع الحديث عن طريق عاملين من أكثر العوامل أهمية وهما التعليم والعمل اللذان سمحا لها أن تصبح فاعلا اجتماعيا مؤثرا في النظام الاقتصادي غير الرسمي في الجزائر.

بينما جاء الفصل الثالث لغرض فهم وتمحيص وضع العمل النسوي في الجزائر منذ الاستقلال، وكيف ساهمت كثير من الظروف في اقتحامها للفضاء العام، ومن ثم الفضاء العابر للحدود.

ثم الفصل الرابع والأخير، والذي تضمن عرض مسار النساء الجزائريات الممارسات للتجارة غير الرسمية العابرة للحدود واللاتي ساهمن في خلق أشكال جديدة من الحراك التجاري، الذي أصبح اليوم ظاهرة ملحوظة في الساحة الاقتصادية الجزائرية.

مقدمة الفصل:

لا يمكن فهم وضعية المرأة في الحاضر، ولا توقع وضعيتها في المستقبل دون استقراء الواقع ودون استكشاف أماكن تواجدها ومجال حركتها ونشاطها اللذان يسمحان لنا بصفة معمقة تحديد أدوارها الاجتماعية الجديدة التي آلت إليها وطبيعة التحولات التي طرأت عليها، ذلك لأن المرأة عنصر وظيفي هام في تشكيل ملامح الأسرة وفي التأثير على شكل البناء الاجتماعي لكل مجتمع. ومن أجل تكوين معرفة علمية ولو من زاوية واحدة عن المرأة، كان علينا تسليط أضواء التفكير والتحليل حول ظاهرة لاحظناها منتشرة ومتنامية وتتم في هدوء وسلاسة في الجزائر، إنها ظاهرة التجارة غير الرسمية العابرة للحدود عند المرأة في الجزائر.

إنها تعنى بتجارة تزايد تأنيثها في السنوات الأخيرة لتصبح وبعد ظروف سياسية واقتصادية حرجة عقب فترة الاستقلال الدخل الرئيسي للعديد من الأسر الجزائرية. وعلى هذا الأساس اقترحنا تحليل بعض ملامح هذه الظاهرة داخل الحدود الجزائرية وخارجها للإجابة على تساؤلات عدة متعقلة بمدى تواجد المرأة في هذا القطاع، كيف تنشط فيه لأجل أن تحقق أهدافها وطموحاتها، ومن ثم معرفة مكانتها الجديدة بعد دخولها في هذا المجال، وإبراز ماذا حقق لها هذا النوع من التجارة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وهذا ما سنحاول معرفته في هذا الفصل الذي ركزنا فيه اهتمامنا على الظاهرة من الناحية النظرية وبعدها الميدانية حتى نتمكن من الوصول إلى المعرفة التي نسعى للوصول إليها.

1 -الإشكالية:

تعتبر الأنشطة غير الرسمية العابرة للحدود من بين المواضيع الجوهرية في أعمال السوسيولوجيين والانثروبولوجيين والاقتصاديين ورجال القانون والسياسة في الكثير من الدول، لا سيما دول الجنوب، وهي محل جدال ونقاش بدأ الحديث عنه بصفة موضوعية في السنوات الأخيرة. ارتبطت نشأتها بارتفاع معدلات التحضر والهجرة من الريف إلى المدينة، وما خلفاهما من مشاكل في النمو الديمغرافي الذي لم يواكبه نمو اقتصادي موجه نحو الحاجات الاجتماعية المرتبطة بالمجتمع الحضري.

وفي الجزائر أصبحت هذه الأنشطة التجارية غير الرسمية منفذ يلجأ إليه الأفراد في كسبهم للرزق في حياتهم اليومية، لتمثل بذلك نسباً مرتفعة تلفت الانتباه، تتراوح بين 30 إلى 70% من اقتصاد الجزائر، حسب تصريحات وزير الداخلية السابق دحو ولد قابلية، الذي أضاف إحصاء وزارته لـ 70000 تاجر غير شرعي بالجزائر[1].

كما صرح الديوان الوطني للإحصاء بوجود 3,6 مليون جزائري يشتغلون بالقطاع غير الرسمي سنة 2012[2]. و38323 ناشطاً غير رسمي يعمل كذلك في التهريب، موقوفين منذ بداية العام 2012 بزيادة تقدر بـ 8,16%، مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2011، منهم 1418 امرأة ما يعادل تقريباً 4%، و1337 قاصراً تمثلها بالتقريب نسبة 3,5%.

[1]- Le commerce parallèle représente 30 à70% de l'économie, In El watan, 24 septembre 2012, N 6671.

[2]- Le coup de pied dans la fourmilière, In El watan économie, du 17 au 23 septembre 2012 , N342.

هذه النسبة الضخمة للأنشطة غير الرسمية[1] والعدد الكبير للتجار غير الشرعيين الذين تجاوزوا الملايين، يعكس وجود مشكلة ما، ويعكس أهمية الظاهرة وضرورة الوقوف عند جزئياتها من أجل الفهم والشرح والتفسير.

وبغض النظر عن هذه النسب والأرقام، التي لا يمكنها أن تعكس الواقع، كون أن الأنشطة غير الرسمية لا يمكن إحصاؤها بدقة، فإن الملاحظ أن الظاهرة أصبحت في تنام مستمر، إذ لا تزال السلع غير المصرح بها تغرق الأسواق والمحال التجارية والأرصفة على مرأى ومسمع السلطات، وهي في نظر فاعليها لا تعتبر كجريمة يعاقب عليها القانون، وإنما هي شأن من شؤون الحياة العادية، لا تطرح لديهم أي إشكال.

وكوني عشت مدة طويلة قرابة الحدود المغربية، فإن الظاهرة كانت ضمن العيش اليومي للعائلة الكبيرة، وجزء من حياة أغلب سكان المجتمع الذي كنا ننتمي إليه، الأمر الذي أدى بنا إلى التفكير منذ سنوات في هذا النشاط التجاري غير الرسمي كونه ظاهرة أصبحت تخضع لها مجتمعات بأكملها.

زيادة على ما أصبح الإعلام يتداوله تقريباً يومياً عن أنباء تشير إلى تفاقم الظاهرة، إما عن سلع محجوزة، أو عن إحباط عمليات تهريب لسلع غير مرخص بها، أو عن تراجع للنمو الاقتصادي في الجزائر[2]، أو عن أرقام بمليارات الدولارات تدور في الخفاء[3] [أنظر الملحق رقم 04]... وغيرها.

[1]- أنواع السلع المحجوزة حسب جريدة الوطن الصادرة بتاريخ 31 جويلية 2012 العدد 66263 هي: المواد الغذائية (301488 طن محجوزة)،الوقود (667711 لتر)،المشروبات الكحولية (10550 قارورة)،السجائر (257947 علبة)، السيارات (440 سيارة)، الألبسة (92304 قطعة محجوزة)، و60%من إجمالي السلع المستوردة من الخارج هي سلع مهربة.

[2]- نسب النمو الفعلية في الجزائر لا تتعدى 2,6%. الخبر، الأربعاء 10 أكتوبر 2012، العدد 6861.

[3]- 35 milliards de dollars circulent en cash en Algérie, In El watan, mardi 16 octobre 2012, N 6690.

كل هذه العوامل جعلتنا نركز اهتمامنا على ظاهرة التجارة غير الرسمية التي أصبحت من بين أهم المواضيع التي لا تزال تحتاج إلى كشف الغموض عنها في الجزائر.

وكما سبق الذكر، من خلال بعض الدراسات والملاحظات الميدانية وبعض المقابلات الاستطلاعية، التي كانت لأول وهلة مع شباب يشتغلون في التهريب كأول ميدان اهتمام لنا في البداية، بينت لنا النتائج الأولية أمراً آخر لم يكن في الحسبان، هو أن هؤلاء الشباب مدعمين من قبل أسرهم، ومن بين من يدعمهم الأم أو الأخت أو الزوجة أو بمعنى آخر المرأة، الأمر الذي أدى بنا إلى القيام بمحاولة فهم وتحليل دور المرأة في هذه التجارة غير الرسمية التي يعرفها المكتب العالمي للعمل بأنها "مجموعة من الوحدات المنتجة للسلع والخدمات، التي تهدف أساساً إلى توفير الشغل والدخل إلى الأشخاص المعنيين بها، هذه الوحدات تستخدم تقنيات ضعيفة، ذات مستوى تنظيمي وتراتبي ضعيف، ورؤوس أموال صغيرة"[1]، وهي بالتالي فعل اقتصادي غير رسمي يقحم كل النشاطات الإنتاجية والموارد بطرق غير قانونية داخل الدولة، تأطره علاقات خاصة خاضعة لتشريعات وتنظيمات مجتمعية.

كما يرى الفاعلون من خلال نشاطهم هذا الذي يمارسونه، لا سيما العابر للحدود، أنه ليس فعل اقتصادي فحسب، بل هو أولاً وسيلة للترقية الاجتماعية[2] التي تعرف على أنها "الفعل الذي يؤدي بالفرد أو جماعة الأفراد إلى تغيير المكانة الاجتماعية من حالة إلى أخرى "[3]. هذا الفعل الاقتصادي الذي يشارك في الحياة الاقتصادية للمجتمع ضمن أطر اجتماعية، والذي تعزز عن طريق اقتحام المرأة له

[1]- Rapport Afrique de l'Ouest 2007-2008, Décembre 2008, page 169.
[2]- MICHEL Peraldi, Cabas et containers, activités marchande informelles et réseaux migrants transfrontaliers, imprimerie graphique de l'ouest, juin 2001,P12.
[3]-http://www.clan-r.org/portail/Roger-Benmebarek-Lapromotion

في الجزائر منذ أكثر من 15 سنة، عند نساء عرفن "بحاملات الحقائب"[1]، ومن هنا غيرنا الوجهة نحوهن لنقوم باستطلاع ميداني وملاحظات بالمشاركة وقراءات أخرى، لننطلق من جديد نحو تساؤل شامل تمثل فيما يلي: **لماذا تمارس المرأة في الجزائر التجارة غير الرسمية العابرة للحدود؟**

محاولين من خلال هذه الدراسة فهم أسباب امتهانهن لهذه التجارة، وفهم الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية التي دفعت بهن إلى الخوض في هذا المجال ومعرفة إلى أي مدى تتكيفن في علاقاتهن التجارية التي تهدف من خلالها إلى تحقيق أقصى حد من الإشباع. إذ بين لنا الاستطلاع الميداني أن أهم سبب كان وراء ممارسة هذا النشاط غير الرسمي هو سوء الظروف المعيشية السيئة التي كانت تعاني منها معظم النساء، كون أن أغلبهن مطلقات أو أرامل، ترك لهن الأزواج أطفالاً يحتاجون إلى الرعاية من كافة جوانبها: من سكن، مأكل، ملبس، صحة وتعليم...، ولم تمارسن هذا النشاط بطريقة فردية، بل بمساعدة أطراف متعددة كانت سباقة في هذا المجال على غرار الزوج، الأب، الأخ، الأم الصديقة والجارة[2]، والذي أصبح يوفر لها حرية التنقل والاندماج في مختلف العوالم الاجتماعية والثقافية، ووفر لها نوعاً من الاستقلالية والترقية الاجتماعية، كانت بوادرها الأولى بخروجها من الفضاء المنزلي إلى الفضاء العمومي مع بدايات التسعينات، تزامناً مع الأزمة السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر، والتي مست بقوة الفئات المتوسطة والفقيرة، وما أنتجته من ضعف في القدرة الشرائية لدى الأفراد بسبب البطالة التي عرفتها شريحة كبيرة من المجتمع، جراء تسريحات العمال من المصانع[3].

---

[1]- VERONIQUE Manry , CAMILLE Schmoll, Le bizness des femmes , Nouvelles figures des mobilités magrébines dans l'espace euro-méditerranéen. Mobilités au féminin, communication au colloque "Mobilités au féminin", laboratoire de sociologie, Tanger 10-19 novembre 2005, p03

2- Ibid , p1.

[3]- محاضرة الأستاذ عبد القادر لقجع في إطار ماجستير علم الاجتماع الحضري "مدن، ثقافات ومجتمع".

كل هذا عمل على قلب الأوضاع في الجزائر، إذ انعكس العجز الاقتصادي الذي أصبح يبديه رب الأسرة على أسرته، بتدهور حالة الأطفال والأمهات، ما دفع بهن للخروج إلى سوق العمل، والبحث عن الاستقلالية من تبعية الرجل الاقتصادية، والولوج نحو حراك تجاري سهله انفتاح خارجي، يحقق لهن هذا الطموح، وتحمل مسؤولية على أنفسهن وعلى من هم تحت مسؤولياتهن بصفة انفرادية، واتخاذ قرارات سهلت عليهن الانفلات من رقابة المجتمع. إذ اعتبر السفر والشراء والبيع في الأماكن العمومية وسيلة لتحقيق ذاتها والتحرر اجتماعياً ومجالياً، من مكانتها كربة بيت، نحو مكانة أخرى تسمح لها برسم مسار شخصي يؤهلها إلى أن ترتقي في محيطها الاجتماعي عن طريق سلطة القرار المالي.

فبعد أن كانت نسبة عمل المرأة الجزائرية ومشاركتها في الحياة العامة ضئيلة غداة الاستقلال، تغير واقعها المهني ليعرف شكلاً آخراً في المجتمع الجزائري الحديث، ولو أن هذا التغيّر كان بطيئاً نوعاً ما بفعل عوامل ثقافية تتعلق بتقاليد المجتمع، إلا أنه يعتبر مؤشراً مهماً يعكس تحسن وضع المرأة ومكانتها في المجتمع، وفي هذا الصدد تشير الإحصاءات إلى أن نسبة عمل المرأة في الجزائر انتقلت من 1,8% سنة 1966 لتبلغ بعد أربعة عقود من الزمن وبالضبط عام 2004 نحو 14,9% أي بنسبة زيادة إجمالية تقدر بأكثر من 772%[1].

بالمقابل استطاعت المرأة أن تكتسح مختلف مجالات العمل، وتشغل مختلف المناصب، حيث تشكل أكثر من 33% في القضاء، وأكثر من 48% من قطاع التربية، وتتجاوز هذه النسبة 20% في قطاع الصحة، وأكثر من 12% في قطاع الداخلية والجماعات المحلية سنة 2007[2]، علاوة على تواجدها في مجالات أخرى داخل فضائها المنزلي، على غرار الخياطة وتحضير الحلويات ومختلف المأكولات

[1]- قايد محمد، الشغل والسكان في الجزائر، دراسة استذكارية تنبؤية لسوق الشغل في الجزائر ما بين 1966 و2004، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الديمغرافيا، جامعة وهران، 2007/2006، ص 38.

[2]- Office National des Statistiques, 2007.

لفائدة السوق، وتقديم الدروس الخصوصية، وكتابة مذكرات التخرج باستعمال الكمبيوتر وغيرها من الأنشطة ذات الطابع الإنتاجي والخدماتي.

لنستنتج مما سبق أن المرأة الجزائرية أصبحت أكثر مساهمة في العمل داخل البيت وخارجه أكثر من ذي قبل، ليصل عدد النساء النشطات خلال الثلاثي الرابع لسنة 2010 الـ 1474000 امرأة، أي ما يعادل نسبة 15,1% من إجمالي الفئة المشتغلة بالجزائر[1]، وهو مؤشر معبر على تحسن وضعها في المجتمع، ما أدى إلى تغير الأدوار والوظائف داخل الأسرة الجزائرية، وأدى إلى تغير مكانة المرأة عن طريق استراتيجية انتهجتها وشغلت فيها الفضاء العمومي بطريقة هادئة ولا مرئية[2].

تلك النساء اللاتي كن تحت وصاية الرجل، أصبحن اليوم وصيات على أنفسهن وعلى أبنائهن. نساء ذوات مستويات دراسية محدودة وأصول اجتماعية فقيرة، وهذا ما أشارت إليه الباحثتان فيرونيك مانري وكامي شمول اللتان أوضحتا درجة الاختلاف بين التاجرات الجزائريات اللواتي تتراوح أعمارهن بين الـ 25 والـ65 سنة وبين التونسيات ذوات الـ 22 إلى 55 سنة. فمن بين 40 امرأة تونسية مبحوثة نجد أغلبيتهن متزوجات باستثناء الصغيرات منهن اللواتي تسافرن مع أمهاتهن أو أخواتهن الكبيرات، لا يوجد بينهن مطلقات باستثناء أرملتين كانتا تنشطان في هذا المجال قبل وفاة أزواجهن، الأمر الذي يبعدهن عن الفشل والتهميش الاجتماعيين، ويضمن لهن نجاحاً في تجارتهن مرتبط نسبياً باستقرارهن داخل بيوتهن، على عكس النساء الجزائريات اللاتي تعيش أغلبهن في ظروف مزرية وقطيعة مع أسرهن تبدأ أولاً بمغادرتها لسكن أسرتها والاستقلال بسكن فردي سواء في نفس المدينة أو في مدينة أخرى على شكل هجرة داخلية[3]، تدفع بهن بعدها إلى

[1]- الديوان الوطني للإحصاء، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2010.

[2]-LAKJAA Abdelkader, La ville : creuset d'une culture nouvelle. (ville, culture et société en Algérie), Insaniyat , n°5, Mai-Aout 1998, P53.

[3]-VERONIQUE Manry, CAMILLE Schmoll, Le bizness des femmes, NAQD n° 28 P 132.

الحراك العابر للحدود من أجل تحسين أوضاعهن والرقي اجتماعياً[1]، الذي وصلن من خلاله إلى الكثير من الدول في مختلف القارات كما هو موضح في الخريطة الموالية والتي تبرز الوجهات التي تقصدها النساء الجزائريات في تجارتهن الرسمية العابرة للحدود.

[1]- Ibid, p18

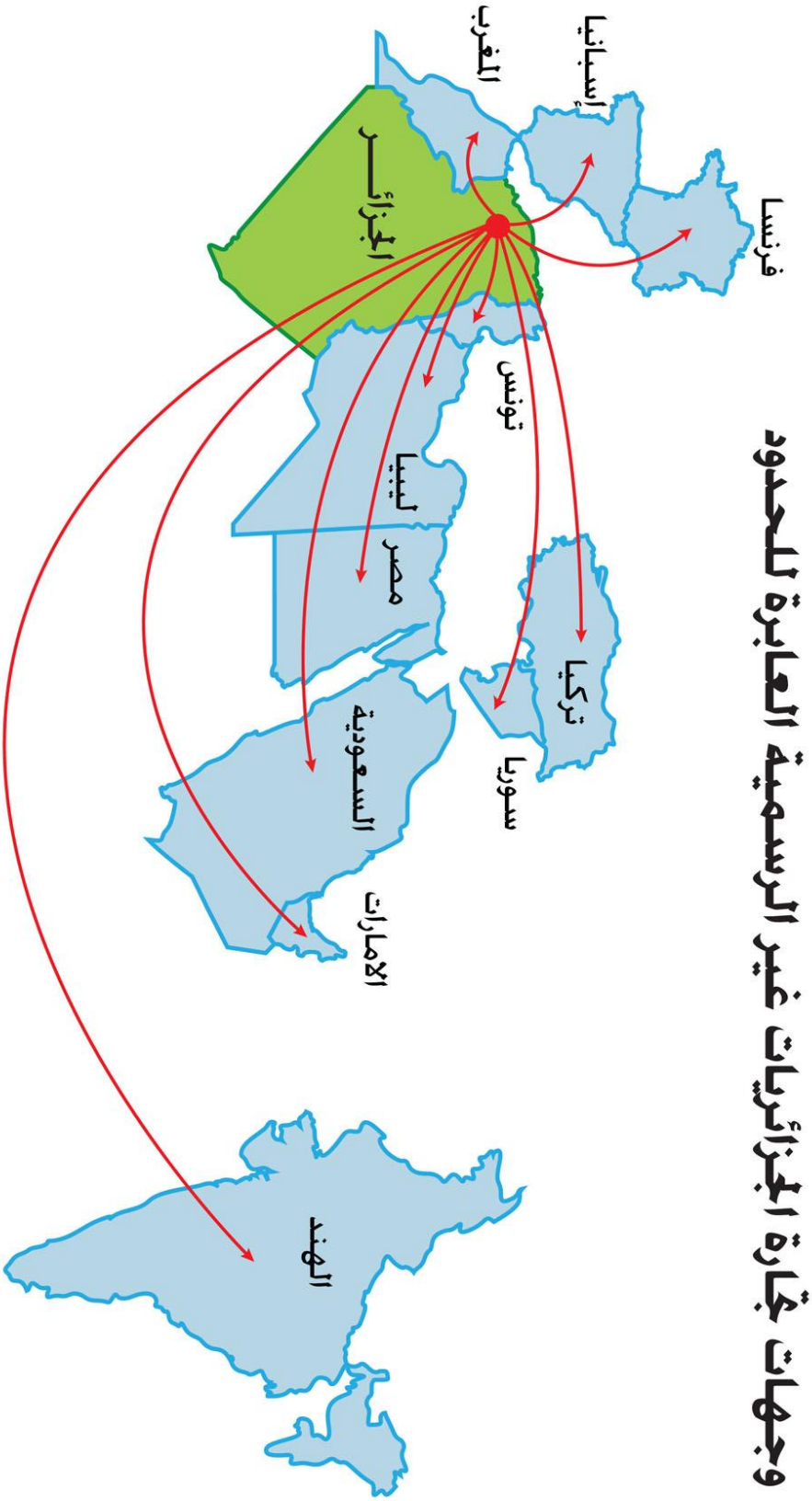
وجهات تجارة الجزائريات غير الرسمية العابرة للحدود
فرنسا
إسبانيا
المغرب
الجزائر
تونس
ليبيا
مصر
تركيا
سوريا
السعودية
الإمارات
الهند

إنهن نساء ذوات أصول اجتماعية فقيرة كما سبق الذكر، إلا أنهن اجتماعياً وثقافياً ثريات من حيث المعنى الذي تحملنه عن رأسمال اجتماعي، ضعيف تكنولوجياً وبيروقراطياً لكنه قوي علائقياً وتنظيمياً، فنجدهن تتمتعن بثلاثة أنواع من الكفاءات[1] تسهل عليهن القيام بأنشطتهن وتزيح الكثير من العقبات من طريقهن، وهذه الكفاءات هي:

- **الكفاءة اللغوية:** التي تسهل عليهن عملية التواصل لغوياً في علاقاتهن التجارية، مع أطراف عدة من بينها الباعة الذين يتسوقون من عندهم في دول أخرى والناطقون بلهجات ولغات أخرى (المغربية، الخليجية، السورية، التركية، الفرنسية، الإسبانية، الهندية، اليابانية، الصينية والإيطالية).

- **الكفاءة العلائقية:** التي تسهل عليهن عملية نسج شبكة العلاقات: زبائن من أصحاب المحال التجارية، رجال جمارك وشرطة في المطارات، درك عبر الطرقات في الحواجز الأمنية من أجل تسهيل عملية "فتح الطريق"، وإداريين مكلفين بتسهيل المهمة في تجهيز جوازات السفر والتأشيرات وغيرها، وكفاءة من نوع ثالث وهي:

- **الحركة العابرة للحدود:** إذ تجد من السهل عليهن التنقل من دولة إلى دولة أخرى دون عناء، مع الاعتناء بأنفسهن من حيث توفير الإقامة في فنادق قريبة من أماكن التسوق، عن طريق الحجز المسبق بالهاتف من الجزائر، لا تحتجن لمن يرافقهن ولا لمن يستقبلهن في البلد المقصود، إذ تتدبرن أمورهن بصفة كلية.

ليظهر لنا بوضوح أن هذا النشاط التجاري مزدهر في غياب الإطار المؤسساتي والتنظيمي للدولة[2]، بل ويخضع إلى عقلنة لا تغيب الفعل الاقتصادي

[1]- ISABELLE Berry-Chikhaoui , Les compétences des citadins dans le monde arabe, Penser, faire et transformer la ville, Karthala, Paris, 2000, p12.

[2]- MICHEL Peraldi, op cit, P 15.

وإنما تجعله ينافس الاقتصاد الرسمي ويتفوق عليه. لتظهر كفاءة المرأة ككل من خلال ممارستها لهذا النشاط التجاري العابر للحدود الذي يعرف على أنه: "مجموعة من العمليات ينسج من خلالها الفرد علاقات اجتماعية ذات طبيعة مزدوجة، تربط بين مجتمعه الأصلي والمجتمع المستقبل له، لينشئ فضاءات اجتماعية تخترق الحدود الجغرافية، الثقافية والسياسية وتعمل على مضاعفة نشاطاته التجارية من خلال مجالين اجتماعيين مختلفين في آن واحد"[1].

كما يظهر لنا من الضروري كذلك أن نشير أنه إلى جانب هذه الكفاءات، تمتلك هؤلاء النسوة مهارات تجارية متنوعة، كاقتناء أجمل السلع بأرخص الأثمان عن طريق عمليات الشراء الجماعي من عند بائع واحد تضعنه أمام أمر واقع: إما أن يخفض السعر كونهن تشترين كميات كبيرة من عنده، وإما أن تغيرن المحل وتشترين من عند غيره، لتتفوقن في الأخير في الحصول على السلع المرغوب فيها بالأسعار التي تناسبهن. هذا طبعاً حسب تصريحات النساء المبحوثات في مرحلة الاستطلاع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، عن طريق اختيارهن الشخصي للسلع المشتراة على حسب أذواقهن، ما يؤدي بهن إلى المساهمة في خلق الموضة داخل مجتمعاتهن المحلية.

هذه المهارات لم تأتيهن من خلال التعليم الأكاديمي ولا من خلال التدريب المهني، حيث إنه وحسب المقابلات الاستطلاعية توضح لنا أن مستوياتهن الدراسية تتراوح بين الابتدائي والمتوسط، وبالتالي فهي كفاءات شخصية أنتجتها ضرورات الحياة اليومية، لنقول إنهن تتمتعن بأسلوب الإبداع وإنتاج الحلول والبدائل لمتطلبات شؤون التجارة لديهن، وشؤون التعاملات اليومية.

كما تلعب هذه المرأة دوراً مركزياً في عملية تقسيم العمل بين أعضاء الأسرة في وقت هي تعيش فيه مع أبنائها وبناتها وكنّاتها، محافظة بذلك

[1]- Ibid, p 159.

على نمط يشبه إلى حد ما نمط الأسرة الموسعة، من أجل تحقيق نوع من التضامن والتكافل الأسري كون أن هذا النشاط يحتاج إلى عدد بسيط من الشركاء، يتكون أساساً من أفراد الأسرة أنفسهم.

فهناك من الأولاد من يهتم بالمحل التجاري المخصص لبيع السلع التي عبرت الحدود (الجلابة المغربية، القفطان، الملاية* الخليجية [أنظر إلى الصور في الفصل الرابع]، الصاري، أكسسوارات التجميل أحذية السهرات...)، لكن ليس بشكل منتظم لأنه هو الآخر يسافر لجلب السلع تاركاً المحل لعدد من العمال لا يقل عن اثنين، غالباً ما يكون من الأُقارب أو الجيران، أما البنت فتشارك في الرحلة وتساهم بجواز سفرها وبمنحتها في العملة الصعبة وحتى برأسمالها. هذه الفتاة لن تكون منشغلة بالعمل فقط، وإنما أيضاً بالاهتمام بجسدها وإظهاره في أحسن حلة، عن طريق عمليات التجميل التي تقوم بها كنفخ الشفاه، وتركيب الرموش ورسم الحواجب بالليزر في أرقى صالونات التجميل بالدول التي تذهبن للتسوق منها، واعتنائهن بالشعر من حيث القصة واللون، وارتدائهن أجمل الملابس التي تواكب العصر والموضة.

كل هذا كان يجري في غياب الرجل "أو المحرم"، أو بمعنى آخر غياب الهيمنة الذكورية التي كان يفرضها الرجل على المرأة في إطار اتفاق ضمني على الأدوار الموكلة للجنسين حسب ما يقوله الشرع الإسلامي، والذي يمنح أحقية تملك الفضاء الخارجي للرجل وتحريمه على المرأة، ليبقى البيت هو المكان المخصص للمرأة، والذي تتولى داخله رعاية الزوج والأولاد[1]، ولا يسمح لها بالخروج إلا لضرورة ملحة وهي مرتدية الحجاب حفاظاً على عفتها من الاختلاط وصوناً

[1]- ADDI Lahouari, Femme, famille et lien social en Algérie, Thiebault et M. Ladier, Famille et mutations socio-politiques, L'approche culturaliste a l'épreuve, Edition de la Maison des Sciences de l'Homme, Paris, 2005, p11.

لشرفها وشرف عائلتها، إذ يرى الكثيرون أن تواجد المرأة في الفضاء العام يثير الفتنة ويخل بالنظام العام السائد في المجتمع[1].

إلا أن هذا كله لم يبق في زمن تغيرت فيه كل مفاهيم الحياة، تغير أكدته العديد من الدراسات، مس المرأة الجزائرية من حيث مكانتها وعلاقاتها الداخلية والخارجية، والتي تندرج في إطار تغير ثقافي واجتماعي شامل ضمن مسيرة تحديث يشهدها المجتمع الجزائري منذ عشرات السنين. متناولين في هذا السياق زاوية محددة للدراسة، تهتم بممارسات المرأة للتجارة غير الرسمية العابرة للحدود.

دراسة نهدف من خلالها إلى فهم مكانتها كيف كانت وكيف أصبحت، كيف تمارس هذا النشاط وتبحث عن النجاح فيه من خلال تنظيم ذاتي للعمل لا يخضع للتنظيم الرسمي، تعززه مجموعة من الكفاءات تسهل عليها ممارسة نشاطها التجاري، ما الذي حققته وما الذي تصبوا إلى تحقيقه مستقبلاً.

وبالتالي هذا ما سنحاول الوصول إليه في دراستنا هذه، المرتبطة بممارسات المرأة للتجارة غير الرسمية العابرة للحدود في الجزائر.

[1]- قناوي يمينة، الحجاب والحضرية، مقاربة أنثروبولوجية لمدينة سعيدة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة وهران، 2010-2011، ص، 50.

* **الملاية:** هي زي محتشم تلبسه المرأة الخليجية (الإماراتية والكويتية والبحرينية والقطرية والسعودية والعمانية) خارج البيت وفي الأماكن العامة، ويعرف عندهم باسم "العباية"، لونها أسود مع إدراج بعض الألوان الخفيفة التي تدخل في تزيين الصدر والأكمام، أو بعض التطريز والفصوص اللماعة.

2 -الفرضيات:

تعتبر الفرضيات مطلباً منهجياً ضرورياً في الدراسات العلمية كونها تفترض وجود علاقة بين متغيرين أو أكثر، فهي إجابات محتملة لأسئلة البحث[1].

ومن أجل توجيه ملاحظاتنا وعملنا الميداني، والتوجه نحو صميم موضوعنا وجب علينا صياغة الفرضيات التي تتلاءم معه، وقد حددناها في أربعة مصاغة كالآتي:

- ✓ المستوى الاجتماعي - الاقتصادي للمرأة يدفع بها إلى ممارسة التجارة غير الرسمية العابرة للحدود.
- ✓ تتدخل الحالة المدنية للمرأة في تسهيل قبول ممارستها للتجارة غير الرسمية العابرة للحدود من قبل المجتمع.
- ✓ يعبر الدين لدى المرأة التي تمارس التجارة غير الرسمية العابرة للحدود عن قناعة شخصية.
- ✓ تساهم التجارة غير الرسمية العابرة للحدود عند المرأة في سيرورة استقلاليتها.

[1]- علي معمر عبد المؤمن، البحث في العلوم الاجتماعية، الوجيز في الأساسيات والمناهج والتقنيات، ط1، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، 2008، ص 142.

3 منهجية البحث:

المنهجية التي وظفناها في هذا البحث هي بمثابة استراتيجية رسمناها لكي نتمكن من حل مشكلتا البحثية وتحقيق هدف الدراسة. ودراستنا هذه هي دراسة تفهمية وتفسيرية لظاهرة التجارة غير الرسمية العابرة للحدود عند المرأة في مدن الغرب الجزائري، اعتمدنا فيها على مقولة مونتيسكيو:

"Décrire ce qui est et non ce qui doit être"[1]

إضافة إلى التقنية الكيفية التي تمثلت في الملاحظة بالمشاركة وبغير مشاركة، وكذا المقابلات الاستطلاعية والمقابلات النصف موجهة [أنظر إلى إحدى نماذج المقابلات في الملحق رقم 03].

عملياً، كانت أول خطوة قمنا بها هي تحديد موضوعنا والاقتناع به بعد مدة طويلة، كان تفكيرنا في بدايته منصباً نحو دراسة ظاهرة التهريب لدى الشباب على الحدود الجزائرية المغربية، ليتحول بعد استطلاع ميداني وقراءات نظرية وتوجيه من قبل الأستاذ المشرف إلى الاهتمام بالمرأة كفاعل له دور كبير في تنشيط التجارة غير الرسمية في الجزائر.

4 مجال البحث:

كون أن موضوعنا هو التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، فقد اخترنا أن تكون دراستنا داخل الدولة وخارجها حتى نتمكن من رصد واقع النسوة في مجالهن الداخلي والخارجي أي العابر للحدود كما هو مبين في موضوعنا، وقد كان على الشكل التالي:

[1]- محاضرات الأستاذ عبد القادر لقجع في إطار ماجستير علم الاجتماع الحضري "مدن، ثقافات ومجتمع"، 2012/2011.

1-5- مجريات البحث في الجزائر:

بالنسبة لمراحل بحثنا الميداني في الجزائر، قمنا في البداية بعملية استطلاع دامت قرابة ثلاثة أشهر، وذلك من بداية شهر أوت إلى نهاية شهر أكتوبر سنة 2012، والتي تمثلت في ترددات على محال تجارية بالمدينة الجديدة بوهران، استطعنا من خلالها إقامة علاقات مع أصحاب محال تجارية متخصصة في بيع السلع غير الرسمية العابرة للحدود، تمكننا من إدراكها والتعرف عليها عن طريق العين المجردة، كالألبسة المغربية، الخليجية، الهندية... الذين كان لهم الفضل في تمكيننا من الوصول إلى الفئة المبحوثة، وهي فئة النساء الممارسات لهذا النوع من الأنشطة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اختيارنا لسوق المدينة الجديدة بوهران كأول مجال فتح لنا طريق الوصول إلى مجتمع بحثنا لم يكن صدفة أو اختياراً عشوائياً، وإنما كان لذلك الاختيار أسباب موضوعية تمثلت في محادثات سابقة كنا قد أجريناها مع سائقي سيارات أجرة بين الولايات، ومع أعوان لرجال الدرك الوطني والجمارك، ومع مضيفين ومضيفات في الطائرة أثناء رحلتنا، ومع بعض التجار والتاجرات الجزائريات في نفس الطائرة المتوجهة إلى إمارة دبي كمقصد رئيس للتسوق من قبلهن[1].

كل هذه العوامل ساعدتنا في اختصار طريق الوصول إلى مجتمع بحث غير محكوم بزمان ولا مكان، عن طريق مساعدة أصحاب محال تجارية الذين سبق ذكرهم والذين هم زبائن لهؤلاء النسوة، يتعاملون معهن مباشرة.

ولما حددنا أماكن تواجد هؤلاء النسوة حاولنا الاتصال بهن من أجل إجراء مقابلات استطلاعية معهن، إلا أن الأمر كان شبه مستحيل في البداية حتى كدنا

[1]- تعتبر مدينة دبي العاصمة الاقتصادية لدولة للإمارات العربية المتحدة، تتميز بانفتاح اقتصادي ملحوظ عززه عدم وجود الضرائب في الممارسات التجارية، ما جعلها مقصد المنتجين والمستهلكين عبر مختلف دول العالم. وتجار الجزائر ليسوا بمعزل عن هذه الحركية التجارية، إذ أصبحت دبي سوقاً رئيساً لهم في السنوات الأخيرة، وبالخصوص بعد الحروب التي شهدتها تونس ومصر وسوريا حالياً الأمر الذي جعلتهم يغيرون الوجهة نحو دبي لاقتناء سلعهم والاستمرار في تجارتهم.

نتراجع عن البحث في هذا الموضوع. وكان السبب الأول هو عدم معرفتهن الشخصية لنا، ما جعلنا في نظرهن محل شك وتخوف من أن أكون صحفية أو أعمل مع الأمن، وبالتالي رفضن رفضاً تاماً التحدث معنا عن أي شيء.

مرت أيام، تجاوزنا الشهرين ونحن نحاول إيجاد مدخل للتواصل معهن، لكن لم نتمكن من إجراء ولا مقابلة استطلاعية، في وقت أنا فيه على اتصال دائم مع أصحاب المحال وأتلقى وعوداً من هنا ومن هناك، لم يتحقق أي منها. إلى أن أخبرني في أحد الأيام ابن امرأة من هؤلاء النساء وهو صاحب محل لبيع ملابس النساء المغربية والخليجية في سوق المدينة الجديدة، أن والدته ستشارك في إحياء "وعدة سيدي محمد بن عودة" في مدينة غليزان بعد أسبوعين، أين سيحضر أكبر عدد ممكن من صديقاتها في التجارة.

مرت الخمسة عشرة يوماً، ولما جاء وقت "الوعدة" سافرت إلى مدينة غليزان، وأنا كلي حيرة وقلق من ردة فعل أشخاص لا أعرف منهم أحداً إلا "عثمان" ابن "خيرة" صاحب المحل، فشعرت بأنه غير كاف لكي أتمكن من الدخول إلى منزلهم وأسألهم عن أمور في غاية الشخصية والسرية ليس من السهل الإجابة عنها لطرف مجهول لديهن.

كان ما توقعته قد حدث بالفعل إذ قوبلت بالرفض من قبل صاحبة البيت، السيدة خيرة، لم تقبل بي في بيتها إلا حياءً من ابنها عثمان الذي كان قد دعاني عندهم. لاحظ عثمان أنني لم ألق مساعدة أمه فلجأ إلى شخص آخر هو أخته كريمة ذات الـ 22 سنة، والتي طلبت مني التريث إلى حين تتحدث مع النساء وتقنعهن بقبول إجراء المقابلات.

لم تنجح كريمة في الليلة الأولى، فلجأت إلى استعمال تقنية الملاحظة بالمشاركة وحاولت قدر المستطاع الاندماج وسطهن وممارسة الكثير من سلوكاتهن والتفاعل الإيجابي معهن، والنوم في آخر السهرة وسطهن، لأتمكن من كسب ثقتهن، والتعرف ولو بشكل نسبي على أسلوب حياتهن، مستوياتهن المعيشية، الجماعات

الاجتماعية التي لهن علاقات وثيقة بها، ثم أنجح في صباح اليوم الموالي في إجراء عشر مقابلات استطلاعية معهن تضمنت عشرة أسئلة [انظر دليل المقابلة في الملحق رقم 01]، شملت نساء تعملن بالتجارة غير الرسمية العابرة للحدود، تتراوح أعمارهن بين الـ 25 والـ 70 سنة، موزعين عبر ثلاث ولايات: وهران، غليزان وتيارت، متباينات من حيث الحالة المدنية والمستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

أجريت المقابلات طوال يوم واحد منذ التاسعة صباحاً إلى السادسة مساءً، الواحدة تلو الأخرى دون توقف. وقد تراوحت المدة الزمنية لإجراء كل مقابلة ما بين النصف ساعة و45 دقيقة، علاوة على الوقت الذي مر معهن في حديث غير متعلق مباشرة بموضوع بحثنا سهل علينا فيما بعد الوصول إلى هدفنا معهن.

أول ما قمنا به هو تعريفهن بنفسي وبموضوعي محاولة إثباته على أنه عمل علمي ليس إلا، ولن تتضررن إن أفدنني بشيء من تصريحاتهن، ولا يهمني أن آخذ أسماءهن الحقيقية ولا أماكن إقامتهن. قمنا بطرح الأسئلة عليهن باللهجة العامية حتى يتسنى لهن الفهم والإجابة بسهولة.

هذا ما سمح لنا ببناء الموضوع من خلال تحديد الإطار النظري، وكذلك تحديد المفاهيم وطرح الإشكالية واقتراح الفرضيات.

بعد ذلك قمنا بإنجاز دليل مقابلة نصف موجهة [انظر دليل المقابلة في الملحق رقم 02]، وهي من التقنيات الكيفية الشائعة الاستعمال في العلوم الاجتماعية، يتم بموجبها جمع المعلومات التي تمكن الباحث من الإجابة على تساؤلات البحث أو اختبار فرضياته[1]، وتعتمد على مقابلات الباحث للمبحوث وجهاً لوجه والأخذ والعطاء والاسترسال في الحديث، والنفاذ إلى أعماق الموضوع[2]. حيث اعتمدنا على الجانب الاستطلاعي لصياغة أسئلتها، إذ احتوى دليل المقابلة على ستة محاور، كل

[1]- علي معمر عبد المؤمن، مرجع سابق، ص 246.
[2]- المرجع نفسه، ص 247.

محور يتضمن عدداً من الأسئلة بلغت الـ 22 سؤالاً بما في ذلك الأسئلة التي تسمح بتحديد الإطار الاجتماعي لأفراد العينة، وجهت إلى 16 مبحوثة في الجزائر.

وقد استعنت بالمسجل الصوتي للتمكن من تسجيل المقابلة بكل تفاصيلها، وكذا سجل لتدوين الملاحظات المتعلقة بكل مقابلة. إلا أنني لم أتمكن من تسجيل جميع المقابلات بالصوت، فبعدما طلبنا الإذن باستعمالها لم نلق موافقة جميع المبحوثات، بل أصرت بعضهن على الرفض خوفاً من عواقب التسجيل، فاضطررت إلى جمع المعطيات عن طريق الكتابة احتراماً لمواقفهن.

5 2 - مجريات البحث في دولة الإمارات العربية المتحدة:

قمنا ببحثنا الميداني في رحلات عدة إلى دولة الإمارات وبالتحديد إمارة دبي، تمكنا في الأولى من استجواب مبحوثتين في منزلهما، تم الوصول إليهما عن طريق علاقات شخصية، واستطعنا في الرحلة الثانية من إجراء ثلاث مقابلات أخرى في السوق الشعبي الشهير للتاجرات الجزائريات "سوق نايف" الذي تتوفر فيه جميع السلع التي تشترينها من ملابس وأكسيسوارات ومواد تجميل وأغراض منزلية، من ستائر وأغطية ومناشف وأحذية وحقائب. كما يتميز بقربه من المطار، تتوسطه مجموعة كبيرة من الفنادق الرخيصة السعر، والتي اعتدن الإقامة فيها كونها توفر لهن جميع متطلبات الراحة، من تأشيرة قبل الدخول إلى الدولة والنظافة والقرب من السوق وحمالين جاهزين بعربات صغيرة تجرها عجلتين من الوراء بالاستعانة برجل من جنسية آسيوية من الأمام (باكستاني أو هندي أو بنغالي...)، يعرف المقصد ويوصل البضاعة إلى غاية غرفة الفندق.

لم يكن من السهل التعرف على الجزائريات داخل السوق، لأن هذا الأخير مقصد التجار من جميع دول العالم، سرعان ما تغيرن فيه الجزائريات أزياءهن وتتشبهن بالنساء الإماراتيات وهن ترتدين "الشيلة والعباية" السوداء. إذ تم تعرفنا عليهن بمحض الصدفة فقط ونحن نتجول في السوق، وهن تتكلمن إلى بعضهن باللهجة

الجزائرية، ليكن من السهل فيما بعد التحدث إليهن وإجراء المقابلات معهن بكثير من الارتياح والطلاقة في الكلام، وكلهن فرح لأنهن التقين بواحدة من أبناء الوطن خارج الدولة.

أما عن أحد أهم صعوبات التقاء التاجرات الجزائريات بعدد كاف لبحثنا هو الارتفاع الكبير لدرجة الحرارة التي دائماً ما تكون في حدود الخمسين درجة مئوية، إضافة إلى الرطوبة العالية، وهو ما يمنع من التجوال الطويل عن طريق الأقدام، بل تكون أغلب التنقلات عبر سيارات الأجرة وفي أوقات متأخرة من الليل، والتوجه مباشرة إلى المحلات التي تتميز بتكييف عال يقاوم شدة الحر، أو التوجه نحو الجزء المغطى من السوق، لكنه ليس كبيراً بالحجم الذي يجعلك تصادف مجتمعا بحث يجول خارج نطاقه الجغرافي المعتاد، لنتمكن في نهاية المطاف من إنجاز 10 مقابلات في إمارة دبي، 07 منهن مقيمات في الجزائر وجدناهن هنالك، و03 مقيمات بصفة دائمة لكن مستمرات في العمل بالتجارة غير الرسمية العابرة للحدود.

كما شاءت الصدف أن نعمل كصحفية ميدانية في إحدى الجرائد اليومية في الإمارات العربية المتحدة، مكلفة بتغطية أحداث ومستجدات وزارة الشؤون الاجتماعية والإدارات التابعة لها ووزارة العمل اللاتي قمنا فيهما بإجراء حوارات طويلة مع مسؤولين كبار على غرار وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية ووزير العمل ومديرة مركز التنمية الاجتماعية في إمارة دبي ومديرة مركز التنمية الاجتماعية في إمارة الشارقة الذين أكدوا لنا عبر تصريحات رسمية جزءا من خطاب إحدى المبحوثات التي كانت مقيمة في دبي، وكان البحث معها طريق قادنا للتعرف على الكثير من خصوصيات الممارسة التجارية النسائية في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تستغلها النساء الجزائريات لمصلحتها هناك.

لتكون هذه هي مراحل بحثنا الميداني الذي أجريناه مع كثير من التخوف والقلق، كلل في نهاية المطاف بجمع معطيات متنوعة ساعدتنا في التدرج إلى الخطوات اللاحقة في دراستنا لموضوع التجارة غير الرسمية العابرة للحدود عند المرأة في الجزائر.

6 - معلومات توضيحية حول المبحوثات

الجدول رقم 01: معلومات توضيحية حول المبحوثات

الجدول رقم 01: معلومات توضيحية حول المبحوثات

المبحوثة	السن	الحالة المدنية	المستوي التعليمي	مكان الإقامة	سن بداية العمل في التجارة غير الرسمية	من دلها على التجارة غير الرسمية	العمل الممارس قبل أو بالموازاة مع التجارة غير الرسمية	الوجهة	نوع السلع المتاجر فيها	العلاقة بالتجارة غير الرسمية كعمل	الرغبة في التوقف عن التجارة غير الرسمية	علامات النجاح الاجتماعي في رأيهن
1	46 سنة	مطلقة	متوسط	وهران	36 سنة	قريبتها	لا شيء	تركيا، الهند، دبي، المغرب، إسبانيا	ملابس النساء	راضية جدا	تتوقف رفي المستقبل	السكن، السيارة، المحل، أخذت والدتها إلى الحج
2	68 سنة	مطلقة	ابتدائي	وهران	38 سنة	الأب	لا شيء	تركيا، الهند، دبي، المغرب، إسبانيا وفرنسا سابقا.	ملابس النساء	راضية جدا	لا ترغب قي التوقف	السكن، الشقة، المحل، زوجت ابنها، الحج، 5مرات عمرة
3	54 سنة	أرملة	متوسط	وهران	36 سنة	أختها	لا شيء	السعودية، الهند، دبي،	ملابس النساء	راضية نوعا ما	لا ترغب في التوقف	السكن، تربية الأولاد

				المغرب، ليبيا							
4	40 سنة	متزوجة	ثانوي	وهران	18 سنة	أمها	لا شيء	تركيا، سوريا، دبي، المغرب	ملابس النساء ومفروشات المنازل	راضية جدا	لا ترغب في التوقف	السكن، تربية الأولاد
5	60 سنة	مطلقة	بدون مستوى	وهران	20 سنة	لا أحد	لا شيء	المغرب	ملابس النساء	راضية جدا	ترغب في التوقف	الفيلا، السيارة، المحل، العمرة، وزوجت ابنها، اعتنت بوالديها
6	38 سنة	مطلقة	ثانوي	دبي	سنتين	قريبها	سكرتيرة	دبي	ملابس النساء	راضية نوعا ما	ترغب في التوقف	الاستقرار في دبي
7	31 سنة	متزوجة	متوسط	دبي	سنة	لا أحد	إعلامية	دبي	ملابس النساء	راضية جدا	ترغب بوجود دخل بديل	السكن، السيارة، الخادمة، العمرة، الاعتناء بأسرتها
8	36 سنة	متزوجة	ثانوي	وهران	6 سنوات	أمها	لا شيء	تركيا، دبي	ملابس النساء	راضية جدا	لا ترغب	محل تجاري، سيارة،

											الاعتناء بالأولاد
9	60 سنة	مطلقة	بدون مستوى	وهران	30 سنة	زوجها	لا شيء	دبي، المغرب	الذهب	راضية جدا	لا ترغب	تربية بناتها وتزويجهن
10	58 سنة	أرملة	متوسط	وهران	20 سنة	زوجها	لا شيء	دبي، المغرب	الذهب	راضية جدا	لا ترغب	محل تجاري، فيلا، سيارة
11	58 سنة	مطلقة	ثانوي	وهران	15 سنة	وحدها	معلمة	تركيا، ، دبي، المغرب، إسبانيا، فرنسا	ملابس النساء ومفروشات المنازل	راضية جدا	لا ترغب	محل تجاري، فيلا، سيارة
12	70 سنة	أرملة	ابتدائي	وهران	34 سنة	صديقتها	لا شيء	دبي، المغرب، ليبيا، سوريا	الذهب، ملابس النساء ومفروشات المنازل	راضية جدا	ترغب بسبب تقدمها في السن	السكن، المحل، زوجت أولادها
13	56 سنة	أرملة	ابتدائي	وهران	10 سنوات	زوجها	حلاقة نساء	تركيا، مصر، سوريا، ليبيا، دبي، المغرب، إسبانيا ، فرنسا	ملابس النساء	راضية جدا	لا ترغب	محل تجاري، فيلا، سيارة،
14	64 سنة	متزوجة	ابتدائي	وهران	40 سنة	زوجها	لا شيء	المغرب،	ملابس	راضية	لا ترغب	محلات ،

										النساء	جدا		سكن،سيارات، حمام، تربية الاولاد وتزويجهم
15	54 سنة	مطلقة	بدون مستوى	سيدي بلعباس	20 سنة	وحدها	لا شيء	المغرب، سوريا، دبي، تركيا	ملابس النساء ومفروشات منزلية	راضية جدا	لا ترغب	سكن وسيارة، تربية الأولاد، عمرة.
16	28 سنة	عزباء	جامعي	وهران	10سنوات	أمها	لا شيء	سوريا، تركيا ودبي	ملابس النساء	راضية جدا	ترغب عندما تتزوج	محلان تجاريان وسيارة
17	27 سنة	عزباء	ثانوي	سيدي بلعباس	5 سنوات	أختها	لا شيء	دبي، سوريا	ملابس النساء	راضية جدا	لا ترغب	الاهتمام بأسرتها
18	22 سنة	عزباء	متوسط	وهران	3 أشهر	أمها	لا شيء	تركيا، دبي	ملابس النساء	راضية جدا	ترغب بشروط	السفر إلى الخارج، السيارة
19	42 سنة	أرملة	متوسط	غليزان	12 سنة	أسرتها	لا شيء	سوريا وتركيا والهند ودبي	ملابس النساء	راضية جدا	لا ترغب	السكن، تربية الأولاد
20	33 سنة	مطلقة	متوسط	دبي	سنة	وحدها	حلاقة نساء	دبي	ملابس النساء	غير راضية	ترغب مستقبلا	صالون حلاقة وسيارة

21	59 سنة	مطلقة	ابتدائي	وهران	41 سنة	وحدها	لا شيء	المغرب، سوريا، الهند، تركيا، دبي، فرنسا، اسبانيا	الذهب، ملابس النساء	راضية نوعا ما	ترغب بشروط	محلان تجاريان، فيلا، سيارة، العمرة، زوجت أولادها
22	72 سنة	مطلقة	متوسط	تيارت	31 سنة	صديقتها	عون إداري	سوريا، دبي، اسبانيا، فرنسا، ليبيا	ملابس النساء	راضية جدا	لا ترغب	السكن، ربت أولادها وزوجتهم
23	31 سنة	متزوجة	ثانوي	وهران	4 سنوات	صديقتها	لا شيء	تركيا وسوريا ودبي	ملابس النساء	راضية جدا	لا ترغب	سكن، سيارة
24	31 سنة	متزوجة	متوسط	وهران	6 سنوات	صديقتها	حلاقة نساء	تركيا ، مصر، سوريا، دبي، المغرب	ملابس النساء	راضية جدا	لا ترغب	سيارة وصالون حلاقة
25	53 سنة	متزوجة	ابتدائي	وهران	32 سنة	الأب	لا شيء	تركيا، اسبانيا، دبي، ليبيا، سوريا، المغرب، فرنسا	ملابس النساء	راضية جدا	لا ترغب	السكن
26	34	مطلقة	متوسط	الجزائر العاصمة	8 سنوات	صديقتها	لا شيء	دبي، تركيا، فرنسا، إسبانيا	ملابس النساء	راضية جدا	لا ترغب	سكن وسيارة

خاتمة الفصل:

إن ظاهرة التجارة غير الرسمية عند النساء الجزائريات ليست جديدة كما يتصورها الكثيرون، وإنما هي حركية عمرها يفوق الأربعين سنة لدى عدد معتبر من النساء اللاتي تمارسنها وخصوصا المتقدمات في العمر، وهذا ما كشفت عنه مرحلتنا الاستطلاعية في هذا البحث.

لا تختلف محفزات الالتحاق بها عند الأغلبية منهن، إذ للظروف الاقتصادية والاجتماعية المزرية دور كبير في دفعن للقيام بهذه الأعمال الغير مشروعة قانونيا وحتى من حيث نظرة المجتمع لها، إلا أن الاختلاف يظهر في مسار كل واحدة منهن: كيف التحقت بهذا المجال، وكيف تنشط فيه، ماذا حققت وما الذي تطمح إلى تحقيقه؟

هذه الأسئلة وغيرها سنحاول الإجابة عنها في الفصول الموالية التي سنعرض فيها بنوع من التفصيل الأسباب الموضوعية التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة، وكذا طبيعة القطاع الرسمي في الجزائر ومدى فاعلية المرأة فيه، ثم فصل أخير نعرض فيه مسار النساء اللاتي مثلن مجتمع البحث في هذه الدراسة.

مقدمة الفصل:

تمثل الأسرة الحالية وجها جديدا من أوجه التغير التي مست الأسرة الجزائرية التقليدية وذلك بالنظر إلى التحولات التي حدثت وتحدث في مكانة ووضعية المرأة الاجتماعية، حيث تعتبر المرأة المستفيد الأول في وضعية التحول من نمط العائلة الممتدة والتقليدية إلى شكل الأسرة الحالية، فهي في أغلب الحالات تصبح وصية على نفسها وعلى أولادها وتحت سلطة زوجها فقط بعد أن كانت تحت سلطة كل رجال العائلة أو العشيرة أو القبيلة.

إنها خطوة أساسية في الاتجاه نحو تحرير المرأة من علاقات التبعية والخضوع، ثم تأتي الخطوات التالية المكملة وهي حاسمة في تغيير طبيعة العلاقات الأسرية. تشمل الخطوة الأولى فتح مجال التعليم الحديث أمام المرأة، والثانية خروجها للعمل ولا سيما في القطاع غير الرسمي الذي انتشر بقوة لدى هذه الفئة في المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة حسب ما أكدته الإحصائيات والدراسات الاجتماعية، وهي خطوات تحقق للمرأة الجزائرية انتصارا في المجالين الاجتماعي والاقتصادي[1]، وتدفع بالمجتمع نحو التغير الحتمي.

ومن أجل توضيح هذه النقاط ارتأينا أن نعرض في فصلنا هذا الإطار النظري لمفهوم الأسرة، ثم مكانة المرأة في ظل النظام الأبوي الجزائري، وكيف تحولت تدريجا، وصولا بنا إلى التطرق إلى ملامح التغير التي طرأت عليها في المجتمع "الحديث"، مراعين في ذلك اثنان من أهم مؤشرات التغيير في مكانتها وهما: التعليم والعمل. وهذا بغرض تبيان كيف تحولت مكانة المرأة داخل العائلة الجزائرية من كونها ربة بيت ترتبط وظائفها بخصائصها البيولوجية كأنثى من حمل وإنجاب وتربية واهتمام بالزوج والبيت...إلخ، إلى فاعل اجتماعي له دور ووظيفة اقتصادية تمكنت من بلوغها شيئا فشيئا عن طريق العمل الذي يعتبر محور هذه الدراسة.

[1] - العياشي عنصر، الأسرة في الوطن العربي: آفاق التحول من الهوية إلى الشراكة، عالم الفكر، العدد 3، المجلد 36، يناير – مارس 2008، ص 281.

1 -اتجاهات نظرية في تناول مفهوم الأسرة:

إن تحديد مفهوم الأسرة نظريا يبدوا لنا أمرا في غاية الأهمية، قبل أن نربطه بالملامح والمميزات المحلية أو الخاصة للمجتمع الجزائري وكل ما أنتجه من قيم وممارسات عبر تطوره التاريخي، ذلك في سبيل إنتاج معرفة حول الأسرة الجزائرية تتجاوز المفاهيم المجردة، وتساعدنا على تحديد وضعية المرأة بداخلها.

أ - الأسرة لغة:

من فعل أسر،أسره ،أسرا، أسارة ،تشده بالأسار، أسره أسرا واستئسره بمعنى قبض عليه.

- **الأسر:** يقال هذا لك بأسره أي برمته وجمعه.
- **الأسرة:** أهل الرجل المعروفون بالعائلة، جمع أسر[1].

ب-اصطلاحا:

تعتبر مؤسسة الأسرة من أهم المواضيع التي أنتجت حولها تعريفات أثارت جدلا فكريا، فموضوع الأسرة يكتسي الطابع الإيديولوجي بامتياز وذلك حسب توجهات الباحثين في هذا المجال، إذ تعددت الاقترابات وتغيرت مع تغير وتحول الأزمنة والأوقات. ومما زاد الاهتمام بموضوع الأسرة إعلان منظمة اليونسكو سنة1994 عن السنة الدولية للأسرة وتبقى هذه الأخيرة ظاهرة اجتماعية وثقافية تتطور أشكالها وتنمو وفقا للسياق الاجتماعي، الاقتصادي والديموغرافي. ورغم صعوبة الحصول على حوصلة تركيبية لمختلف الاتجاهات والمسارات النظرية والأدبيات التي أنتجت حول الموضوع إلا أننا سوف نقدم بعض التعريفات التي من شأنها أن تساعدنا في توضيح مفهوم الأسرة.

[1]- أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1998، ص 113.

الأسرة هي النظام الاجتماعي الأول الذي يضمن استمرار النوع والمحافظة عليه، فهي صورة التجمع الإنساني الأول بمعنى أنها أساس الإنجاب والتطبيع الاجتماعي للجيل التالي، وهي أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشارا، فلا يخلو مجتمع بطبيعة الحال من النظام الأسري الذي يمنح الاستقرار في الحياة الاجتماعية مما يساعد الفرد على اكتساب مكانته وتشربه للتراث الثقافي والاقتصادي والأخلاقي حتى وإن كان دور الأسرة في هذا المجال قد تراجع بالنظر إلى التعقيدات والتحولات التي يشهدها المجتمع الحديث على مستوى أنماط وأساليب تبليغ القيم، ونذكر على وجه التحديد وسائل الاتصال الحديثة التي أصبحت تزاحم الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية.[1]

لكن تبقى الأسرة ذلك النموذج المثالي والمرجعي للأفراد في بناء الهوية الشخصية عن طريق الاستعدادات أو العادات التي يكتسبها الفرد في مسار التنشئة وهذا ما أشار إليه **"بيار بورديو"** بقوله: "إن العلاقات الأسرية في صيغتها الرسمية ترمي إلى أن تصبح المقياس الذي تبنى على أساسه وتقيم كل العلاقات الاجتماعية"[2]. ولقد عرف كينكزلي ديفز (KINGGSLEY Davis) الأسرة كما يلي: "أنّها جماعة من الأفراد تربطهم روابط دموية واجتماعية متماسكة[3]".

أما بيرجس ولوك (E.W BURGESS.H & H.J. LOOCKE) فعرفاها على " أنّها جماعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج والدم والتبني، ويعيشون معيشة

[1]- رشيد حمدوش، مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة امتدادية أم قطيعة؟ دراسة ميدانية: مدينة الجزائر نموذجا، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص244.

[2] - PIERRE Bourdieu, Sociologie de l'Algérie, Que sais je, n° 802, Paris. PUF, 1974, P12.

[3]- بيرى الوحيشي أحمد، الأسرة والزواج : مقدمة في علم الاجتماع العائلي، طرابلس، الجامعة المفتوحة، 1998، ص 48.

واحدة ويتفاعلون كل مع الآخر في حدود أدوار الزوج والزوجة، الأم والأخ والأخت ويشكلون ثقافة واحدة ومشتركة[1]".

نجد أن هذا التعريف الأخير يركز بشكل أساسي على ظاهرة التفاعل الاجتماعي داخل الأسرة، ولقد وجهت له عدة انتقادات، أهمها أنه لم يراع الفروق الجوهرية والاختلافات بين المجتمعات البشرية في تنظيم الأسرة. كما أن الروابط التي ذكرها: روابط الزواج والدم والتبني، قد تتطلب في بعض المجتمعات – خاصة تلك التي تجهل الدور البيولوجي للرجل في عملية الإنجاب- اعترافا وقبولا من المجتمع، قد يصاحبه أداء بعض المراسيم والطقوس الرمزية.

ويعتبر هذا التعريف في نظر المختصين أحسن من التعريف الأول (تعريف كينكزلي) الذي تجاهل إمكانية انضمام بعض الأفراد إلى الأسرة عن طريق التبني وتمتعهم بحقوق كاملة، دون وجود رابطة دموية في بعض المجتمعات، مثل المجتمعات الأوروبية.

أما ايميليو وليليامز(EMILIO Williams) فعرف الأسرة قائلا : "الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية التي تشمل رجلا أو عددا من الرجال يعيشون زواجيا مع امرأة أو عددا من النساء، ومعهم الخلف الأحياء وأقارب آخرين وكذلك الخدم"[2].

فهذا التعريف يفسح المجال واسعا أمام الباحث لحصر أنواع الزواج الممكنة: الزواج الجماعي، نظام تعدد الأزواج نظام تعدد الزوجات، وأخيرا الزواج الأحادي وأشكال التنظيم الأسري التي تتوافق مع أنماط الزواج المتعددة وتنهض عليها. فهو يركز بخاصة على أشكال التنظيم الأسري، ويغفل الوظائف التي تقوم بها الأسرة وكذا صور التفاعل الاجتماعي التي تقع بين أفرادها.

---

[1]- نخبة من الأساتذة، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،2000، ص177.

[2]- EMILI0 Williams, Dictionnaire de sociologie, édition M. Rivière, Paris, 1970, p106.

أما ميردوك MURDOK فيعرف الأسرة كما يلي: "هي جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك، وتعاون اقتصادي ووظيفة تكاثرية، ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع، وتتكون الأسرة على الأقل من ذكر بالغ وأنثى بالغة، وطفل سواء كان من نسلمها أو عن طريق التبني"[1].

فهذا التعريف وإن ركز على الأهمية الاجتماعية لإحدى الوظائف الأساسية ألا وهي الوظيفة الجنسية التكاثرية فهو لم يذكر السمات الثقافية والاجتماعية الكامنة في الأسرة.

وفي ضوء هذه التعريفات التي قدمها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا للأسرة يمكن القول أنه يصعب على الباحث الاجتماعي وضع تعريف للأسرة يتفق عليه الجميع، فكل تعريف يركز على بعض الجوانب التي تبدو أهم من غيرها في نشوء الأسرة واستمرارها، سواء كانت التنظيم، الوظائف، التفاعل الاجتماعي...الخ.

يمكننا القول أن الأسرة هي مؤسسة اجتماعية أساسية ونظام اجتماعي ذو انتشار عالمي، يعتمد في وجوده على عناصر بيولوجية ضرورية، وتتدخل الثقافة في توجيه وتعديل هذه العوامل بما يناسب طبيعة المجتمع وظروفه وتحولاته. فهي مجموعة من الأشخاص يرتبطون فيما بينهم بواسطة الزواج والنسب، أي الوحدة القرابية، وهنا يكون التعبير عنها غالبا بمصطلح القرابة وهذا هو الإطار العام الذي ترتكز عليه الأنثروبولوجيا في تعريف ودراسة الأسرة. وهي جماعة منزلية أي جماعة اجتماعية تكون وحدة بنائية داخل المجتمع ويضمن استمرارها الوظائف التي تؤديها للفرد والمجتمع وأشكال التفاعل الاجتماعي القائمة بين أفرادها الذين يشغلون أدوارا اجتماعية يحددها المجتمع، وهنا يكون التعبير عنها بمصطلح الجماعة المنزلية مجال علم اجتماع الأسرة بامتياز.

[1]- وصفي عاطف، الأنثروبولوجيا الثقافية، بيروت، دار النهضة العربية، 1971، ص165.

أما الديموغرافيون فيتخذون من المشاركة في السكن والاستقلال الاقتصادي المنزلي(Ménage) المحكان الأساسيان لتعريف الأسرة، ويطلقون عليها الأسرة المعيشية ويقصدون بها" أي وحدة اجتماعية مكونة من شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص تكفل لنفسها استقلالا اقتصاديا سواء انطوت هذه المجموعة على أطفال أو اقتصرت على عنصر الرجال فقط"[1].

ترى **"سميرة أحمد"** كحوصلة لجميع التعريفات التي ثم إدراجها في هذا السياق "أن الأسرة تعتبر أول وأهم النظم الاجتماعية التي أنشأها الإنسان لتنظيم حياة الجماعة ولذلك تعتبر الأساس الذي يقدم للفرد جميع أنظمة مؤسسات المجتمع"[2].

وحسب أنواعها، يضع الباحثون في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا تصنيفات الأسرة حسب أشكالها بين:

أ- **أسرة ممتدة:** وهي نموذج عائلي يتكون عادة من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين والأبناء المتزوجين وزوجاتهم وأطفالهم ،وهي في الغالب تضم ثلاثة أجيال أو أكثر يعيشون معا وهي تقوم على علاقة الدم لعدد أكبر من الناس.

ب- أسرة نووية أو زواجية: وهي تتألف من الزوج والزوجة والأولاد تربط بينهم مبادئ وأهداف وسمات مشتركة.

ولم تعد الأسرة النووية ميزة المجتمعات الصناعية المتقدمة فلقد تعمم هذا النموذج حتى على المجتمعات العربية التي عرفت بنمط الأسرة الممتدة نظرا للتطورات التي شهدتها، وسنعرض لاحقا جملة التغيرات التي طرأت على النمط الأسري في المجتمع الجزائري.

---

[1]- السيد عبد المعاطي وأخرون، علم إجتماع الأسرة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص20.

[2]- سميرة أحمد السيد، علم الاجتماع التربية، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، 1993، ص117.

أما التصنيف الثاني، فهو قائم على أساس قاعدة انتساب الفرد للأسرة إما عن طريق الإنجاب والتي تكون بعد الزواج وتسمى **"بأسرة الإنجاب"**، أو عن طريق الدور الذي تقوم به الأسرة في إكساب الفرد القيم والعادات والتقاليد والمعايير الاجتماعية وهو ما يسمى **"بأسرة التوجيه"**.

أما الصنف الثالث فيتحدد بموقع الأفراد من السلطة فإما أن يكون من نوع **"بطريقي"** أين يتحكم رئيس الأسرة في جميع شؤونها، أو **"أسرة أمومية"** وهي التي تتسع فيها سلطة الأم فيما يخص التحكم في شؤون الأسرة بصفة عامة، أو **"أسرة نووية"** أين نجد السلطة لأحد الأبناء. أما **"أسرة المساواة"** فترجع فيها القرارات والسلطة إلى المشاركة بين الزوجين أو ما يسمى بالأسرة الديمقراطية[1].

إن نموذج الأسرة النووية كما وصفه بارسونز فقد تأسست قواعده ومرتكزاته النظرية في الخمسينيات مع عملية التحضر والتصنيع التي عرفتها المجتمعات الصناعية والتي عملت على التركيز على الروابط الزوجية، بحيث أصبحت الأسرة النووية تشكل العمود الفقري لنظام القرابة[2].

عموما يمكن أن يوضح لنا الجدول الموالي بعض ملامح التمييز بين العائلة الممتدة والعائلة النووية [3]:

[1]- مصطفى عوفي، خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، عدد 19، جوان 2003، ص 136.

[2] - رشيد حمدوش، مرجع سابق، ص 253.

[3]– دحماني سليمان، ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية العلاقات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الأنثروبولوجيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم الثقافة الشعبية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2006/2005، ص44.

الجدول رقم 02: ملامح التمييز بين الأسرة الممتدة والأسرة النووية.

الأسرة الممتدة	الأسرة النووية
تشكل وحدة اقتصادية متعاونة.	تتميز باستقلالها الاقتصادي.
قائمة أساسا على روابط الدم أكثر من رابطة الزواج أو المصاهرة.	تسودها روابط الزواج و المصاهرة أكثر من رابطة الدم.
نمط عائلي ينتشر في المجتمعات التقليدية و الريفية.	تنتشر أكثر في المجتمعات الحديثة الحضرية الصناعية.
تسودها علاقات اجتماعية تراتبية ويتمتع الأب الأكبر بسلطات واسعة على جميع أفرادها.	تسودها علاقات اجتماعية ديمقراطية.

2 -التغير الاجتماعي:

2-1- مفهوم التغير الاجتماعي:

يعتبر التغير واقع حتمي وحركة طبيعية متواصلة لا سبيل لإيقافها أو منعها، فالكون برمته يخضع لتغيرات متواصلة عبر ملايين السنين، والإنسان جزء من هذا النظام العام بحضارته وثقافته ومعارفه يخضع لعمليات تغير متواصلة ومستمرة وفقا لعلاقة التداخل والتفاعل والتبادل المتواصلة.

لقد شكل موضوع التغير الاجتماعي أو الديناميكية الاجتماعية في الوقت المعاصر أهم وأصعب مسائل علم الاجتماع واتجاهاته، وأصبح علماء الاجتماع يبحثون في تحديد عوامل التغير والآليات التي تكشف عن قوانين الحركة والتغير في

المجتمعات. وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح التغير الاجتماعي قد استخدم لأول مرة وبصورة عرضية في كتابات آدم سميث (ADAM Smith) وبالخصوص في كتابه المشهور "ثروة الأمم" الذي نشر في القرن الثامن عشر، لكن لم ينتشر ويصبح واسع التداول إلا بعدما نشر عالم الاجتماع الأمريكي وليام أوجبرن (W.Ogburn) كتابا يحمل عنوان التغير الاجتماعي عام 1922، والذي كان يرى فيه أن التغير هو ظاهرة عامة ومستمرة ومتنوعة ولا لزوم لربطها بصفة معينة، ويعتبر مفهوم التغير الاجتماعي متحررا من التقييم، ولا يرتبط بصفات موجبة أو سالبة[1].

وبعدها بدأ العلماء يقدمون تعريفات وتحليلات متعددة ومختلفة لهذا المفهوم من بينها:

تعريف ديفيز الذي يرى أن التغير الاجتماعي هو"مجموعة الاختلافات التي تحدث داخل التنظيم الاجتماعي، والتي تظهر على كل البناءات والنظم التي تحدث في المجتمع"[2]. ولما كانت النظم في المجتمع مترابطة ومتداخلة ومتكاملة بنائيا ووظيفيا فإن أي تغير يحدث في ظاهرة ما لابد وأن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة.

كما تعرض كل من جيرث (GEARTH) وميلز (MEELZ) إلى ماهية التغير الاجتماعي على أنه "التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة زمنية معينة"[3].

فيما يتفق جنزبرج (M.Ginzburg) مع هذا الطرح، حيث يرى أن التغير الاجتماعي هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل

---

[1]- أحمد زايد، التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة، 2001، ص18.

[2]- حسين عبد الحميد رشوان، التغير الاجتماعي والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص14.

[3] - المرجع نفسه، ص16.

النظام الاجتماعي، لذلك فإن الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن[1] .أي أننا إذا حاولنا تحليل مجتمع في ضوء بنائه القائم وجب أن ننظر إليه من خلال لحظة معينة من الزمن، أي ملاحظة اختلاف التفاعل الاجتماعي الذي حدث له[2].

وعرف غي روشيه (GUY Rocher) التغير الاجتماعي بأنه ذلك التحول القابل للملاحظة الذي يحدث في كل بناء اجتماعي أو نظم اجتماعية سواء كان استثنائيا أو مؤقتا، ويعمل على تغيير مسار تاريخها، و له أربع صفات:

- التغير الاجتماعي ظاهرة عامة ومنتشرة لدى فئات واسعة من المجتمع بحيث يغير مسار حياتها.
- التغير الاجتماعي كل تحول يصيب البناء الاجتماعي.
- يكون التغير الاجتماعي محددا بفترة زمنية معينة.
- يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية[3].

2-2- عوامل التغير الاجتماعي:

يتطلب التغير الاجتماعي مجموعة من العوامل الرئيسية التي تساعد على حدوثه، وتختلف تلك العوامل باختلاف الظروف والمجتمعات. ولقد تحدث الكثير من علماء الاجتماع عن عوامل التغير الاجتماعي وعددوا الكثير منها وقسموا بعضها إلى عوامل داخلية تنبع من داخل المجتمع وعوامل خارجية نابعة من تأثيرات أخرى ومن ظروف خارجة عن المجتمع[4]. نذكر من هذه العوامل:

---

[1]- أحمد زايد، مرجع سابق، ص19.

[2] - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1978، ص72.

[3] - GUY Rocher, Le changement social, tome3, coll print, Paris,1970,P17.

[4] - محمد عودة، أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص42.

- **العوامل البيئية :** يعتبر مفهوم البيئة مفهوم واسع متعدد الجوانب، فهناك البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية والبيئة الأسرية، فاستغلال الإنسان لبيئته الطبيعية واستغلاله لقدراته وطاقاته في تسخير تلك البيئة وتوجيهها نسبيا لصالح التغيير يترتب عليها تغيير في البيئة ويتبعه تغيير في الطرق التي تتبع في التكيف معها والملائمة بينها وبين أساليب حياة الأفراد والجماعات، وتغير في أنماط معيشتهم وعلاقاتهم.

- **السكان:** تعتبر القوى البشرية العنصر الأساسي الفعال وراء كل تغير، وهي المحركة له والمدعمة لجوانبه المختلفة، ويتعلق ذلك بتوزيع السكان ومعدلات زيادتهم وتقاليدهم ومعاييرهم وقيمهم. وقد أدى هذا العامل إلى التغير في وضعية المرأة الجزائرية من كونها ربة بيت خاضعة للعادات والتقاليد في المجتمع الريفي، إلى امرأة تشارك في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع الحضري، وهذا التغيير لا يتعلق بالمجال بقدر ما يتعلق بالسير الاجتماعي للقيم الملازمة للتركيبة الحضرية التي تختلف عن التركيبة الريفية. كما وأن الوضع الحضري الجديد يترك بصمة عميقة على المواقف والتصرفات والتوقعات، وباختصار على عدد من القيم الاجتماعية التي لا تحصى انعكاساتها في ميدان الممارسات الاجتماعية التي تعد التجارة غير الرسمية العابرة للحدود عن المرأة واحدة منها.

- **العلم والتقدم التقني:** للعلم واستخداماته التطبيقية علاقة مباشرة بعملية التغير الاجتماعي، فالاختراعات تعد من أهم عوامل التغير. فالمجتمعات تتغير إذا ما ظهرت اكتشافات أو حدثت مخترعات. ويعتبر العامل التقني أحد العوامل التي تقوم بالتغيير في الجانب المادي من ثقافة المجتمع، إذ بتغير المخترعات والآلات ونمط استعمالها تتغير مظاهر المجتمع من عادات وتقاليد، مما قد يكون له أثر على العلاقات الاجتماعية. والتغيرات المادية تتبعها تغيرات اجتماعية كثيرة، فعناصر الثقافة نوعان: عناصر مادية وعناصر غير مادية والتغير يحدث في كليهما، ولكنه كثيرا ما يحدث في العناصر المادية أولا ويكون على العناصر غير المادية أن تتكيف تبعا لذلك. زيادة على أن التغير في العناصر المادية يتبعه تغير وتعقيدات في

شكل الحياة الاجتماعية وظهور طبقات وخدمات جديدة، وقد يؤدي ظهور القيم الجديدة إلى تغيير كثير من القيم والعلاقات القائمة.

- **الاتصال الثقافي:** تعتبر سهولة اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات نتيجة للتقدم في وسائل الاتصال الفكرية المختلفة، ومن العوامل التي تؤثر على سرعة التغير الاجتماعي لأثرها الواضح في نقل الأفكار واحتكاك الثقافات وتبادل الأفكار بين الأفراد[1]. فالاحتكاك والاتصال يترتب عليه تغيير في أساليب الحياة وتغيير في الاتجاهات وتنمية لبعض العادات وتغيير في الأهداف وارتفاع في مستوى طموحات الأفراد، وتغير في طريقة التفكير مما لا يمكن أن يغفل أثره وخاصة في المجتمعات الحديثة. وفي يظهر تأثير الاتصال الثقافي على النساء اللاتي تمارسن التجارة العابرة للحدود التي تسمح لهن بالاطلاع المباشر مع مجتمعات خارجية أكثر تقدما وتفتحا من مجتمعهن الأصلي مما يكسبهن ممارسات سلوكية ومهارات وخبرات جديدة، وثقافة مغايرة تساهمن بها في إحداث تغير ثقافي ومن ثم تغير اجتماعي داخل مجتمعهن.

- **العامل السياسي:** يلعب العامل السياسي دورا هاما في التغير الاجتماعي، لأن العملية هنا تتعلق بالسلطة السياسية العليا وما لها من تأثير، وذلك عن طريق التخطيط المباشر لإحداث التغيير المطلوب، ويتعلق الأمر كذلك بما تملكه السلطة السياسية من موارد مادية وبشرية، وما تملكه من معلومات تؤهلها للسيطرة على عملية التغير ودفعها، وهذا ما دعا إليه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، إذ طالب بمشاركة النساء في الحياة السياسية للدولة، وقد جاء هذا في القرار الذي صدر في شهر مارس سنة 2009 عن وزارة العدل، والذي أقر بإلزامية إنشاء هيئة لإعداد قانون أساسي يهدف إلى زيادة عدد النساء في المجالس المنتخبة. ويأتي مشروع القانون الأساسي هذا لتطبيق المادة 31 التي تمت إضافتها إلى الدستور في 12 نوفمبر 2008 لصالح المشاركة السياسية للنساء. وبالتالي يظهر أن للعامل السياسي علاقة بتغير مكانة المرأة الجزائرية حتى وإن كنا متيقنين أنه على مستوى الواقع

[1] - سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعارف الجامعية، 2003، ص67.

نجد العكس تماما بسبب عوامل سوسيوثقافية مترسخة في التركيبة النفسية والاجتماعية للفرد الجزائري.

- **العامل الإيديولوجي:** ويقصد به التغيرات التي تحدث في إيديولوجية الجماعة ومعتقداتها، مذهبها الفكري، فلسفتها، أخلاقياتها وقيمها. فكل جديد في هذا الجانب يتحدى واقع الجماعة، وكل تغير في الأصول الفكرية والمذهبية يؤدي إلى تغيير بعيد الأثر في النظم والأوضاع. وتمثل الإيديولوجية الجانب الفكري والعقائدي للثقافة، وهي من المصطلحات الجديدة والمستحدثة. والإيديولوجيا نفسها لا تخلق الحركات الاجتماعية ولكنها تؤدي إلى الإثارة وتساندها وتبعث الفوضى في النظام القائم لتخلخل البقاء الاجتماعي، وتجعل الأفراد غير واثقين وغير قابلين للأحداث التي تجري حولهم ويسعون للعمل على تغييرها[1].

3 -مكانة المرأة في ظل المجتمع الجزائري التقليدي:

إن استقراء الواقع الاجتماعي العام واستكشاف البنية الأسرية التي سادت في المجتمع الجزائري التقليدي تمكننا من فهم وضعية المرأة في الحاضر، ذلك أن المرأة عنصر بنيوي ووظيفي في الأسرة وفي مؤسسات المجتمع ككل. ومكانتها داخل هذا البناء تعتبر مؤشر أساسي في عملية التصنيف بين مجتمع تقليدي أبوي وأخر معاصر ينطلق من مبادئ المساواة المتكافئة بين الجنسين (على الأقل نظريا).

3-1- قراءة في أهم ملامح العائلة الجزائرية التقليدية :

شهدت العائلة الجزائرية عبر تاريخها الطويل عدة تحولات ارتبطت في عمومها بالتغير الاجتماعي والاقتصادي الذي أدى إلى تغير في نظام السلطة بداخلها،

[1] - سناء الخولي، المرجع نفسه، ص 85.

مما أدى إلى إحداث تغير في شكل العلاقة بين الجنسين، بحيث كانت في الماضي مبنية على الرجل باعتباره زوج أو أب أو أخ في العائلة وهذا ما يمنحه سلطة اتخاذ القرار داخلها، مقابل تبعية المرأة غير المشروطة. ومع التطورات التي عرفها النظام العائلي من جراء تحدي الأعباء المعقدة التي فرضتها الحياة العصرية، أصبح للمرأة دور هام في مقاومة هذه التحديات والمصاعب اليومية التي تطرأ على الأسرة التي كانت لوقت قريب على عاتق الرجل لوحده .

إن العائلة الجزائرية التقليدية هي عائلة موسعة تظم عدة أسر زواجية تحت سقف واحد عادة ما يكون يسمى بالدار الكبيرة عند الحضر أو الخيمة الكبيرة عند البدو، يتراوح أفرادها عادة ما بين 20 إلى 60 فرد. تبنى الحياة في الدار الكبيرة حسب حاجات ومتطلبات الأسرة في منازل صغيرة مجمعة، ومن أهم مميزات هذا النمط العائلي أنه ذو طابع بطريقي أين يكون الأب أو الجد هو القائد الروحي للجماعة العائلية يكتسب مرتبة خاصة تسمح له بالحفاظ على تماسك الجماعة المنزلية[1].

إن الأب داخل هذا النمط العائلي له مهمة ومسؤولية على كل الموجودين من أبنائه، وعلى الأبناء المنحدرين من أبنائه والأبناء المنحدرين من أبناء أبنائه، فهي عائلة أبوية كل فرد فيها يجب أن يحترم ويمتثل لأوامر رئيس العائلة المتمثل في الجد أو الأب أو الأخ الأكبر، الذي يصبح بمثابة الأب في حالة وفاة الجد، وتنقل له جميع الوظائف والأدوار التي كانت لأبيه بحيث يعيد إنتاج نفس القيم الأبوية التي يصبح موكل بها ومسؤول عن مصير العائلة وكل ما يرتبك بها من نشاطات خارج المنزل وقرارات الزواج والمصاهرة التي غالبا ما تقتصر على الزواج الداخلي للحفاظ على المصالح المادية للعائلة والتي تشكل فيها الأرض عنصر أساسي، كونها تعتبر رأس مال مادي. فهي تهيئ للأفراد تلبية متطلباتهم من عيش ورأس مال رمزي، فهي تاريخ العائلة الملموس الذي تم توارثه أبا عن جد. إن هذه السلطة الأبوية قد تمارس

[1]- مصطفى بوتفنوشت، العائلة الجزائرية التطور والخصائص، ترجمة أحمد دمري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 37.

بشكليها:المادي والمعنوي، فالمادي يتمثل في إقصاء الأفراد خارج العائلة في حالة العصيان المعلن على النظام الداخلي والحرمان من الإرث، والمعنوي ويتمثل في التوبيخ، التخجيل ودعاء الشر.

إن العلاقات الاجتماعية السائدة داخل الأسرة التقليدية قائمة على أساس التعاون والمودة والتضحيات والالتزام غير المحدود في مختلف المجالات وهذا ما يمنح لأفرادها الشعور بالاطمئنان والاستقرار العاطفي وعدم القلق اتجاه الأزمات والنكبات المختلفة محتملة الوقوع.

تعد العائلة التقليدية بمثابة مؤسسة بشكلها البدائي في إنتاج وإعادة إنتاج إيديولوجية تربوية تستجيب لمتطلباتها اليومية والتي يتم تمريرها من الأكبر سنا، عادة ما تكون من قبل الجد أو الجدة إلى الأبناء والأحفاد عن طريق الحكم والأمثال مثلا، والتي تلعب داخل هذا النمط العائلي دورا كبيرا في تقويم سلوك الفرد وإدماجه داخل العائلة، وتلبية حاجياته الدينية والروحية، وبالتالي يصبح الفرد ناقلا لثقافة العائلة التي ينتمي إليها. فنجد أن القيم والممارسات الفردية تشجع وتدعم الممارسات الاجتماعية. ففي مثل هذا النموذج لا يمكننا أن نتحدث عن استقلالية الفرد، إذ يقول **حليم بركات** في هذا الصدد: "إن الفرد في العائلة التقليدية هو عضو في عائلة أكثر منه مستقل[1]".

ترتبط بنية العائلة الجزائرية التقليدية ارتباطا وثيقا بأسلوب الإنتاج الاقتصادي السائد والعلاقات الاجتماعية التي تشكل الأرض والزراعة وهدفها الأول يتمثل في تلبية الحاجات المادية لأفرادها، فالعائلة التقليدية مكتفية ذاتيا والإنتاج المادي مخصص أصلا للاستهلاك العائلي الداخلي غير موجه للسوق، فهو ذو طابع معاشي يتحكم فيه كبار السن وعادة ما يكون الأجداد والآباء.

[1] مليكة لبديري، الزواج والشباب الجزائري إلى أين، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2005، ص 48.

2-3- مقومات النظام الأبوي في المجتمع الجزائري ووضعية المرأة بداخله:

يقوم المجتمع التقليدي على النظام الأبوي الذي يعتبر إنتاج تاريخي اشترك فيه الرجال والنساء في سيرورة استغرقت 2500 سنة لكي تكتمل[1]. يمنح النظام الأبوي كبناء ثقافي ونسق قيمي للرجل الدور المحوري وسلطة مضخمة يعبر عنها بالقيم والعادات والقوانين والأدوار الاجتماعية التي تعمل في المقابل على تقليص دور المرأة واعتبارها عنصر ثانوي داخل النسق الاجتماعي، وفي تبعية دائمة للرجل الذي يستقل بالقرارات المصيرية وغير المصيرية داخل النظام العائلي والفضاء العام بشكل أوسع.

يشكل النظام الأبوي " البطريكي" بنية اجتماعية وسيكولوجية متميزة تطبع العائلة والقبيلة والسلطة والمجتمع في العالم العربي، وتكون علاقة هرمية تراتبية تقوم على التسلط والخضوع اللاعقلاني في شكل سيطرة مزدوجة: سيطرة الأب على العائلة وسيطرة الرجل على المرأة والولد على البنت، بحيث يبقى الخطاب المهيمن هو خطاب الأب الذكر وأوامره وقراراته.

تمتد جذور النظام الأبوي في العالم العربي إلى النظام القبلي الذي يقوم على صلة الدم والقرابة والعصبية القبلية، هذه الأخيرة التي يتماهى معها الفرد ويبادلها الولاء بوصفها المسؤولة على الصعيد الاجتماعي والسياسي عن كل فرد من أفراد القبيلة. تعتبر العائلة حجر الزاوية في البنية الاجتماعية القبلية باعتبارها عائلة موسعة أو عشيرة أو مجموعة من العشائر التي تكون القبيلة[2]. يتم تقسيم الأدوار داخل العائلة التقليدية بناءا على عامل الجنس الذي يعتبر محددا لمكانة الرجل الذي يحتكر العالم الخارجي وكل ما يرتبط بالنشاطات الرسمية والعامة وكل تبادلات الشرف وتبادلات الكلام (في اللقاءات اليومية وخاصة في المجلس) وتبادل النساء وتبادل التحيات

---

[1] غيردا ليرنز، نشأة النظام الأبوي، ترجمة أسامة اسب، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2013 ، ص 413.

[2]- للمزيد من المعلومات حول مقومات النظام الأبوي في المجتمع العربي وعلاقته بالبنية القبلية يمكن العودة إلى المرجع التالي : إبراهيم الحيدري، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب، دار الساقي، بيروت، 2003.

وخوض الحروب، ودور المرأة داخل البيت الذي يعتبر بمثابة ورشة عمل بالنسبة لها لممارسة الأشغال المنزلية كالطبخ وتربية الأطفال وفي أحسن الأحوال الخروج لفرز المحاصيل الزراعية وتنقيبها من الشوائب أو تنظيفها أو تهيئتها للتخزين أو التصبير[1].

إن عملية التقسيم الجنسي للعمل هذه داخل المجتمع التقليدي ترجعنا إلى إسهامات **بيار بورديو** النظرية التي كان المجتمع القبائلي أثناء حرب التحرير الجزائرية وما بعدها بمثابة حقل ملاحظة وإنتاج لعناصرها، خاصة فيما يتعلق بمفهوم "رأس المال".

إن استخدام بورديو لمفهوم رأس المال لا يقتصر على الجوانب الاقتصادية الكلاسيكية بل يتعداه إلى أشكال أخرى التي تشكل إلى جانب الثروة المادية صورة من صور القوة في المجتمع، التي تبنى على أساسها العلاقات الاجتماعية. فبالنسبة لبورديو كل علاقة اجتماعية هي علاقة سلطة وهيمنة يستثمر فيها كل الأشكال المتنوعة لرأس المال وما تنتجه من منافع و مزايا في إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي. ومن بين الأشكال التي أدرجها بورديو ضمن أشكال رأس المال ما أصطلح عليه " برأس المال الرمزي" والمقصود به الموارد المتاحة للفرد نتيجة امتلاكه سمات محددة كالشرف والهيبة والسمعة الطيبة، والتي يعترف له بها ويتم إدراكها من قبل أفراد المجتمع ،ويتم تقييمها في شكل من أشكال الشرعية ،ويخصها بكل التقدير والاحترام والخضوع. إن الرأس المال الرمزي هو مثل أي ملكية أو أي نوع من رأس المال: اقتصادي، ثقافي، اجتماعي وطبيعي، وهنا يمكن إدراج قوة ومركزية الذكورة. فالحضور المعترف به كونيا للرجل داخل النظام الاجتماعي التقليدي الذي يشتغل باعتباره آلة رمزية هائلة تصبوا إلى المصادقة على الهيمنة الذكورية، هذه الأخيرة التي تمارس بشكل رمزي بحيث يعتبرها بورديو الشكل النموذجي "للعنف الرمزي" ومعناه القدرة على فرض دلالات ومعان معينة بوصفها دلالات شرعية تخفي علاقات قوة وهيمنة غير مرئية

[1]- محمد حمداوي، وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري التقليدي، مجلة إنسانيات، العدد 10، 2000، ص 14.

وغير ملحوظة، بحيث تبدو وكأنها جزء من طبيعة الأشياء حتى وإن كانت المرأة - وهي المضطهدة- قد لا تشعر أنها في مرتبة أدنى[1].

إذا، تهيئ للهيمنة الذكورية كل الظروف المجتمعية المادية منها والرمزية التي تشارك فيها المرأة عن طريق الاستعدادات ومجموع الصور السلوك التي اكتسبتها من خلال التفاعل مع المجتمع وهو ما يسميه بورديو "الهابيتوس" (Habitus) الذي يعني المبدأ الذي يولد وينتج الممارسات التي تميل لإعادة إنتاج الشروط الموضوعية والتي كانت ملازمة لإنتاج الهابتوس. هذا الأخير الذي يساعد على إعادة إنتاج الهيمنة الذكورية[2].

إنتاج هذا النوع من الهيمنة يبدوا وفقا لنظام القيم الذي يسود المجتمع التقليدي وكأنه طبيعي وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى تبخيس الذات أو التحقير الممنهج للذات (Auto- dévalorisation)، فمن خلال الدراسة التي قام بها "بورديو" في منطقة القبائل وجد أن التمثل الذي تصنعه نساء القبائل لأنفسهن عن جنسهن كشيء منقوص وبشع[3]، وعليه فالمرأة ليس بيدها أن تفكر في نفسها وإنما في الأشياء التي يمكن أن تقدمها للرجل.

فقد كانت العائلة الجزائرية الممتدة نواة حياة المجتمع الجزائري، حيث كان يشكل هذا النموذج ميزة القسم الأكبر من العائلة الجزائرية، ويعتبر الأب الشخصية المركزية النافذة في العائلة والتي كانت تشمل الأطفال البالغين المتزوجين وزوجاتهم وأولادهم الصغار، وأحيانا تضم حتى الأعمام وأبناء الأعمام، الأقارب أو البعيدين يعيشون في مسكن واحد، لذلك فإن المرأة في هذا النوع من الأسرة لم تكن تتمتع بأي سلطة إلا في مرحلة متأخرة بعد وصولها إلى مرتبة الحماة، ومن أهم محددات مكانة

[1]- حسني إبراهيم عبد العظيم، الجسد والطبقة ورأس المال الثقافي : قراءة في سوسيولوجيا بيير بورديو، مجلة إضافات، العدد 15، صيف 2011، ص57-67.

[2]- بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمة نخلة فريفر، ط1، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1992، ص164.

[3] بيار بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة سلمان قعفراني، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2009، ص 62.

المرأة داخل العائلة التقليدية هو الزواج، إذ أن المرأة التي تتزوج في تقاليد الأسرة الممتدة هي الأوفر حظا للحصول على منزلة أفضل في نظر عائلتها وجيرانها، بل وتحسد من طرف قريناتها على هذا الوضع، لذلك أضحت المرأة العانس وصمة عار في الأسرة والمجتمع وهي عرضة لمختلف الاتهامات. كما أنه و حتى في الزواج فإن مكانة المرأة تختلف من حيث قيمة مهرها وحسب زوجها ومكانته الاجتماعية ونتائج ليلة الدخلة...الخ. أما عن المرأة المطلقة فقد أصبحت نقطة سوداء داخل العائلة الجزائرية شأنها شأن العانس، منبوذة اجتماعيا ووصمة عار كبيرة داخل الأسرة، مما يجعلها بعد الطلاق تعاني ويلات الهيمنة الذكورية بالدرجة الأولى، وتعاني تهميشا وإقصاء اجتماعيين يدفعان بها إلى إعادة النظر في وضعها الجديد الذي آلت إليه بعد الطلاق، محاولة أن ترتقي بنفسها وتتبوأ مكانة أحسن، وكل هذا لن يتحقق إلى بالعمل، وقد كان هذا الاختيار حلا آلت إليه الكثير من النساء المطلقات اللاتي قابلناهن في هذه الدراسة، واللاتي اخترن مجال التجارة غير الرسمية العابرة للحدود كإحدى السبل التي تسمح لهن بالوصول إلى وضع اقتصادي واجتماعي أفضل من سابقه، وهو ما سنوضحه بالتفصيل في الفصل الرابع.

يأتي الإنجاب في المرحلة الثانية كمحدد أساسي لمكانة المرأة داخل الأسرة الممتدة، إذ أن قيمة المرأة كزوجة أو كزوجة ابن تكمن في إنجاب الأولاد والذكور منهم بالخصوص، فالمرأة وبعد زواجها مباشرة تكون كل اهتمامات العائلة منصبة نحوها منتظرين اليوم الذي تثبت فيه أنها غير عاقر وأنها تستطيع فيه إنجاب الطفل الذي سيحافظ على استمرار العائلة ويحمل اسمها، لذلك فإن المرأة العاقر يكون غير مرغوب فيها، ولا تتمتع بأية مكانة في الوسط العائلي، حيث غالبا ما يكون مصيرها الطلاق لتعوّض بامرأة أخرى قادرة على الإنجاب. كما أن المرأة التي تنجب الإناث فقط تكون أقل شأنا واهتماما من المرأة التي تلد الذكور، لذلك فإن عملية إنجاب الذكور

تعتبر أحد العوامل الرئيسية التي من خلالها يتم ضمان مكانة المرأة وترسيخها في الأسرة[1].

بالتالي إن وضعية المرأة داخل الأسرة الأبوية التقليدية قد تتحسن وتصبح إلى جانب الرجل كمستفيد من الدرجة الثانية بمزايا النظام الأبوي ماديا ومعنويا عندما تتزوج وتنجب أولادا، ثم يتقدم بها السن فتصبح حماة أو جدة، وهذا ما يمنحها الاحترام، المكانة والسلطة، فتتحول بدورها إلى أحد الحارسين والمدافعين عن النظام الأبوي [2].

4- المجتمع الجزائري "الحالي" و ملامح التغير في وضعية المرأة:

4-1- العائلة الجزائرية "الحالية":

إن المجتمع الجزائري المعاصر كغيره من المجتمعات العربية الأخرى عمد إلى التخلي وإهمال النموذج التقليدي للأسرة الكبيرة الممتدة و اتخذ من الأسرة النووية أو الزواجية نموذجا، هذا إذا ما اعتمدنا على الإحصائيات التي أمدها الديوان الوطني للإحصائيات في سنة 2008 بحيث نجد أن عدد الأسر بلغ 5815158 أسرة ، مستقر 4154015 أسرة في الوسط الحضري[3]، بعدما كان عددها في إحصاء1998 كان5100000 أسرة، 3100000 أسرة مستقرة في الوسط الحضري[4].

والتخلي عن النموذج التقليدي للعائلة الجزائرية بدأت ملامحه تتضح في فترة الرئيس الراحل "هواري بومدين" مع تزايد معدلات الهجرة باتجاه المدن بحثا عن العمل وحياة أفضل مقارنة بالظروف التي مر بها الريف قبل ظهور نتائج التخطيط

---

[1]- LACOSTE DUJARDIN Camille, Des mères contre les femmes, maternité et patriarcat au Maghreb, Alger, édition Bouchène, 1991, P 83.

[2]- محمد حمداوي، المرجع السابق، ص 16.

[3] - Office national des statistique, Annuaire statistique de L'Algérie, résultats : 2008/2010, édition 2012, n°28, P17.

[4] رشيد حمدوش، المرجع السابق، ص 239.

الذي شمل تأميم الأراضي وإقامة التعاونيات الفلاحية فبناء القرى الاشتراكية، إذ تزايدت الهجرة نحو التجمعات الحضرية التي تركزت بها عمليات التصنيع، وشهد العمل المأجور بها تطورا كبيرا وخاصة بدخول المرأة الجزائرية لميادين العمل المختلفة، وتحسن الحياة الحضرية بإدخال عناصر عصرية إلى الوسط العائلي من ماء، كهرباء، وغاز وغيرها ساهمت في إحداث تغيير نمط المعيشة والأدوار والعلاقات في الفضاءين الريفي والحضري في الجزائر. فإعادة إنتاج نفس النمط العائلي التقليدي الذي يقوم على العائلة الممتدة أصبح محاط بصعوبات متعلقة بطبيعة السكن الحضري التي يستحيل معها جمع كل أعضاء العائلة تحت سقف واحد والذي يسمح بدوره للأسرة الكبيرة الممتدة بالانقسام. لكن رغم حجم العائلة الذي أخذ في التقلص داخل الأسرة النووية إلا أن سلطة الأب حافظت على وجودها وقوتها كغيرها من القيم والعادات الريفية التي أعيد إنتاجها داخل السكن الحضري.

إن الأسرة الجزائرية الحالية كما يرى عدي الهواري تمتاز وتتكون من مجموعات نووية متعددة[1]، أي أنها تتميز بالشكل الزواجي الصغير أو كما يطلق عليه الشكل النووي، إضافة إلى هذا فهي أسرة بسيطة تدير شؤونها بنفسها وتبحث عن الاستقلالية والانفراد في مسكنها[2]. كما أن عملية التحديث المتسارعة التي دخل فيها المجتمع الجزائري مست البناء العائلي على مستويين، يتعلق المستوى الأول بالعلاقات الاجتماعية وما نجم عنها من تحول في دوائر القرابة، بينما يتعلق المستوى الثاني بالنقلة الاجتماعية لاستراتيجيات الزواج، فسلطة الأسرة الممتدة الكبيرة بالنسبة للزوجين تضاءلت وأصبح من حق الشباب حرية الاختيار في الزواج، حيث الرأي السائد حاليا أنه يجب على الزوجين ألا يعيشا مع الأسرة الأبوية، وأن يستقلا بمنزل خاص بهما بعيدا عن الأقارب وعن تحكم وتدخل أم أو أب الزوج (العجوز والعزوجة) في حياة الزوجين وبالأخص على العروس (الكنة)، خاصة إذا كانت هذه الزوجة

[1]- ADDI Lahaouri, Les mutations de la société algérienne, famille et lien social dans L'Algérie contemporaine, Paris, La Découverte,1999, p39.

[2]- مليكة لبديري، مرجع سابق، 55.

(الكنة) عاملة، ما يمنحها دور محوري داخل الأسرة النووية. فشعورها بروح المواطنة وممارستها لحقوقها جعل وضعيتها الاجتماعية في البناء تتغير وسمح لها بالوعي بذاتها والتعبير عن أرائها والقيام بمبادرات جديدة وتسيير حياتها بنفسها، ومشاركة الرجل في السلطة التي كان لوقت قريب ينفرد بها، وهذا بدون أن يكون هناك تعارض مع الأدوار والمسؤوليات المنوط بها داخل أسرتها[1].

إن تغير ملامح الأسرة الجزائرية ودخول عدة متغيرات عليها أدى إلى انفجارها إلى عدة أشكال جعلتها لا تصنف ضمن النمط التقليدي، إلا أنها وفي الوقت نفسه لم ترق إلى حجم التطورات السريعة التي حدثت في الهياكل السياسية والاقتصادية وترق إلى النمط الحديث، فتطور الأسرة الجزائرية يسير بخطوات بطيئة لا يمكن تقديره إلا على مر الأجيال، وهذا ما يؤكد أن بنية الأسرة الجزائرية مازالت في المرحلة الانتقالية[2]. فبالرغم من أن الأسرة الجزائرية الحالية هي أسرة نووية تتجه نحو الاستقلالية وتعتمد على الفرد كمحور في اتخاذ المبادرات إلا أنها لازالت تحتفظ بروح العائلة أو الروح الجماعية التي تظهر عادة في المناسبات الدينية مثلا التي يتم عن طريقها نقل القيم والمعارف ما بين الأجيال ومن خلال تلك التجمعات الأسرية التي تعمل على الحد من التبعثر والتشتت لأعضاء الأسرة وتسمح بإعادة "الإنتاج العائلي"[3]. فيما تؤكد العديد من الأبحاث المنجزة في علم الاجتماع العائلي أن الأسرة الممتدة بدأت تعود بقوة في الوقت الراهن خاصة مع تزايد أزمة السكن وتدهور القدرة الشرائية للفرد الجزائري، وتزايد مطالب الحياة اليومية،هذه العوامل جعلت الأسرة الجزائرية تتسم باللاثبات وتتراجع إلى الوراء. وقد ظهر لنا هذا بوضوح في بحثنا الميداني، إذ صرحت أغلب النساء أنهن تعملن على المحافظة على تجمع أبنائهن داخل بيوتهن الكبيرة حتى وإن تزوجوا وكونوا أسر، وحتى وإن تمكنوا من توفير بيوت مستقلة عن بيت الأم أو الأب، لأن بقاءهم إلى جانب الأم فيه دعم كبير وفائدة عظمى لنشاطها

[1] مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص 223- 224.

[2]- HADJIJ Cherifa , Famille, logement, propriété a Alger, Revue Insaniayat, n°04 Avril, Alger ,1998.

[3]- رشيد حمدوش، المرجع السابق، ص 269.

التجاري، بحيث تواجد الأبناء إلى جانبها يحقق لها سهولة في الحركة والشراء والتسويق، باعتبار كل أفراد الأسرة شركاء في عملية التجارة بما فيهن البنات وزوجات الأبناء.

فلكل مسؤوليته ضمن تقسيم عمل ترسم معالمه الأم باعتبارها الوصية الأولى على البيت والأولاد في غياب الزوج، بسبب وفاته أو طلاقه لها، ليصبح البيت يضم عدة أسر زواجية تحت سقف واحد، وهذا يعني عدم التحول الحتمي إلى نمط الأسرة النووية في الجزائر.

4-2- تعليم المرأة وعلاقته بتغير مكانتها في الأسرة الجزائرية "الحالية":

كان مستقبل الفتاة الجزائرية وعلى امتداد أجيال متعاقبة يحدد من قبل أهلها دون إشراكها في اتخاذ القرار، بالرغم من أنها المعنية الأولى والأخيرة بالأمر لا سيما في الأسر التقليدية، بحيث كان ينتهي مصيرها بعد الحياة التي تعيشها وسط أسرتها إلى حياة أخرى هي حياة الزواج والأمومة. إذ كان الرجل يمثل مستقبل المرأة وآفاقها الوحيدة، إلى جانب أنها كانت تهيأ تربويا لانتظار قدوم العريس، لذلك فهي تقضي سنوات طفولتها وشبابها في إعداد جهاز العرس بكل تفاصيله الدقيقة، ونادرا ما تكون لها حرية اختيار الزوج، إذ أن العائلة هي من تختاره لها[1].

وبعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي سنة1962 (إذا اعتبرنا أن هذه المرحلة هي مرحلة بداية التحولات الجوهرية على جميع المستويات لدى المجتمع الجزائري) كان وضع التعليم عموما وتعليم المرأة خصوصا متدهورا للغاية، حيث أدت سياسة التجهيل التي مارسها المستعمر طيلة فترة الاحتلال –إلى جانب عادات وتقاليد المجتمع المحافظة- إلى تفشي الأمية بين كافة شرائح المجتمع. إلا أن وعي النخبة السياسية

[1]-حيرش بغداد ليلى أمال، واقع مكانة المرأة الجزائرية أمام بعض التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، 2007/2006.

الحاكمة التي قادت البلاد مع بداية الاستقلال ساهم إلى حد بعيد في توسيع التعليم في كافة أنحاء البلاد، وكان من ضمن الأولويات تعليم البنات، وخاصة في المناطق النائية[1].

ففي السنة الدراسية 1966/1965 بلغت نسبة التلميذات المسجلات في جميع المراحل التعليمية 32.9% ألف تلميذة، وتصل بعد عشر سنوات في السنة الدراسية 1976/1975 إلى الضعف تقريبا بما يعادل 61.4%، ثم يزداد ليصل في السنة الدراسية 1986/1985 إلى 72.25%، وبعدها إلى 82.73% في السنة الدراسية 1996/1995، ويصل عددهن في السنة الدراسية 2006/2005 إلى 92.33%، ويبقى في تصاعد ليصل في الدخول المدرسي لعام 2008/2007 إلى 94.67% وهي نسبة جد مرتفعة تعكس التحسن الذي شهده نظام التعليم في الجزائر، والذي عرف نموا متسارعا في عدد البنات المتمدرسات نتيجة النمو الديمغرافي من جهة وتحسن الظروف الاجتماعية وظروف التعليم من جهة أخرى[2].

تشير الإحصائيات الرسمية إلى مدى التطور الحاصل في تعداد الملتحقين بمقاعد الدراسة في مختلف مراحل التعليم، فقد قفز عدد التلميذات المسجلات في التعليم وعن تطور معدلات الالتحاق بالتعليم ما بين الجنسين في الجزائر، يتبين بوضوح مدى التطور السريع في معدلات البنات مقارنة بالذكور، إذ بلغ معدل الطالبات في السنة الدراسية ما يعادل 94.31% في حين بلغ معدل الذكور في نفس السنة الدراسية 96.43% بفارق بسيط لصالح الذكور يقدر ب2.12% وهو الأمر الذي انعكس إيجابيا على تقليص الفجوة بين الجنسين بعدما كان الفارق بينهما في السنة الدراسية 1966/1965 يقدر ب 24.8% لصالح الذكور[3].

---

[1]- فيصل بوطيبة، عبد الرزاق بن حبيب، العائد من تعليم المرأة في الجزائر، المؤتمر الدولي التاسع حول "المرأة والشباب في التنمية العربية"، القاهرة، 22-24 مارس، 2010، ص 6.

[2]- الديوان الوطني للإحصائيات، التعداد العام للسكان، حوصلة إحصائية 2011/1962، ص116.

[3]- الديوان الوطني للإحصاء، مرجع سابق، ص116.

زيادة على ذلك، فإن تعليم المرأة له الفضل في جعلها أكثر ليونة في تقبل أنماط مختلفة من التصرفات، ويضفي على شخصيتها المزيد من الثقة بالنفس والإحساس بالنفع والقدرة على إعطاء الأفضل من خلال تطلعاتها على فضاءات جديدة، وإقامة شبكة أخرى من المعارف التي تزيد من اجتماعيتها وتفيدها في الأخذ من تجارب الآخرين ما ينفعها، سواء في حياتها الشخصية أو العملية.

هذا ويمكن التعليم المرأة أيضا من رؤية الواقع ومعرفته بجميع مقتضياته وظروفه ويجعلها على دراية بما يجري حولها من أوضاع ومواقف، ويصعب بعدها محاولة تظليلها أو إبعادها عن الواقع.

وبالتالي فإن التعليم يلعب دورا أساسيا في حياة النساء الجزائريات بحيث أنه يرفع من احتمال النشاط الاقتصادي لديهن، ومحفز قوي يدفعهن للبحث عن عمل تحققن من خلاله طموحهن الذي يتمثل في الاكتفاء المادي والاستقلالية عن التبعية الاقتصادية للرجل وتحقيق الذات.

3 3 - عمل المرأة وعلاقته بتغير مكانتها في الأسرة الجزائرية "الحالية" :

لقد لعب المستعمر دورا كبيرا في تدهور وضعية المرأة، بحيث أن بقاءها في البيت وغيابها عن ممارسة أي نشاط خارجي كان من أجل أن لا تصطدم مع المستعمر، وحتى لا تكون في اتصال مباشر معه، وبالتالي كان على الرجل حمايتها ومنعها من الخروج من البيت. إلا أن هذا أدى بمكانتها إلى التراجع بفعل التهميش والحرمان من كل مستلزمات العصر كالتعليم والعمل، وأصبحت تعيش في الجهل وشتى أنواع الاضطهاد والعزلة من أجل الحفاظ على القيم المكونة للشخصية الجماعية[1].

[1] - BOUCEBCI Mahfoud, Psychiatrie, société et développement en Algérie, Alger,1987,p139.

بعد الاستقلال تم تسخير كل الجهود في مسار عملية البناء والتشييد، الأمر الذي تطلب ضرورة إشراك المرأة فيه، وضمن هذا الإطار تم استصدار جملة من القوانين نصت في أغلبيتها على أهمية المشاركة في الحياة الاجتماعية العامة وفي الحياة العائلية. فمشاركة المرأة الفعالة في الثورة التحريرية أكسبتها حقوق مدنية تجسدت في مختلف المواثيق الرسمية الصادرة بعد الاستقلال والتي أقرت المساواة الفعلية بين الجنسين، تجسدت في ميدان التعليم والعمل وتقلد المناصب العليا، وفي هذا السياق كان ميثاق طرابلس 1962 أول من نادى بحقوق المرأة وركز على الاهتمام بها في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية، ومن بين ما ورد فيه:

"لقد خلقت مشاركة المرأة في كفاح التحرير الظروف الملائمة لكسر الكابوس القديم الذي كان يحيط بها ويقيد إشراكها إشراكا كاملا في تسيير الشؤون المنزلية وتنمية البلاد... الذي ينبغي للحزب في الجزائر ... وأن يقضي على كل عوائق تطور المرأة وتفتحها وأن يدعم عمل المنظمات النسوية[1]".

كما أعطى الميثاق الوطني أهمية لدور المرأة في المشاركة إلى جانب الرجل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وضرورة دعم هذه المكانة مستقبليا، وهذا مقتطف منه: "إن وضع المرأة الذي طالما أضرت به الأفكار الإقطاعية والتقاليد المضادة لروح الإسلام التجديدية، قد تحسن كثيرا منذ حرب التحرير بعدما كانت المرأة في المجتمع الجزائري محرومة من حقوقها، تلازم دركا منحطا، وهي عرضة لسلوك تمييزي لجنسها... وبالرغم من تحسنها الملاحظ فان ترقيتها المشروعة تتطلب المزيد من الجهود المستمرة والمبادرات وروح العدالة والإنصاف ... وعلى الثورة الجزائرية أن تستجيب لتطلعات عمل النساء في البلاد وذلك بتوفير الشروط الضرورية

[1] - رابح تركي، أصول التربية والتعليم في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990، ص 396.

لترقيتهن، وستظل الثورة دون أهدافها إن لم تصمم على أن تدمج بنفسها في مسيرتها الملايين من النساء الجزائريات اللواتي شكلن طاقة هائلة للتحول في المجتمع[1]".

إذا كان الميثاق الوطني 1976 قد نص على المشاركة الفعلية للمرأة في مجال العمل خارج البيت، فإنه ركز على ضرورة ضبط التكييف للأعمال التي تمارسها المرأة وإيجاد الظروف الضرورية لتوسيع مجالها مع الأخذ بعين الاعتبار الأحوال المترتبة على دورها كأم أو كزوجة. أما الدستور الجزائري فقد كان واضحا في إقرار المساواة بين الرجل والمرأة من خلال المادة 52 التي نصت على التالي: "لكل المواطنين الحق في العمل[2]"، وهو إقرار قطعي لشرعية مشاركة المرأة في الحياة العامة وليس هذا فحسب بل ذهب المشرع الجزائري إلى أبعد من ذلك حين جسد المساواة الفعلية على مستوى الأجر الممنوح للمرأة مقابل العمل الذي تتساوى فيه مع الرجل وهو ما يؤكده نص المادة 59 من الدستور: "الحق في أخذ حصة من الدخل القومي مرهون بإلزامية العمل. كما تخضع الأجور للمبدأ القائل: التساوي في العمل يستلزم التساوي في الأجر ويحدد طبقا لنوعية العمل المنجز فعلا وحجما[3]".

كما نجد أن مكانة المرأة حاضرة بقوة في التشريعات الوطنية المتعلقة بقانون الانتخابات وقوانين الأسرة والجنسية والعقوبات وقانون حماية الصحة وترقيتها والضمان الاجتماعي وقانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين[4].

أما الخطاب الرسمي المدعم لدور المرأة في الجزائر نجده حاضرا بقوة في إرساء مبدأ المساواة بين الجنسين في خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة المؤرخ بتاريخ 29 أكتوبر 2008 الذي ألقاه بمناسبة افتتاح السنة القضائية

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، ص 95 .

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دساتير الجزائر، مديرية الوثائق للمجلس الدستوري، الجزائر، 1963، ص 26.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري، الدار المغاربية الدولية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1989، ص 19 .

[4]- ثريا تيجاني، وسائل التغير الاجتماعي ومؤشراته في الجزائر شركة دار الأمة، الجزائر، 2013، ص116.

2009/2008 والذي تم بموجبه تعديل الدستور بإدراج مادة تنص على ترقية الحقوق السياسية وتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة على جميع المستويات. حتى وإن كان هذا الحضور كما يقال رفع عتب لإرضاء بعض القوى السياسية والاجتماعية المحلية بما فيها الحركة النسوية وحتى الدولية، وهذا ما ذهب إليه ناصر جابي الذي قال: "...حضور سياسي للمرأة أقرب منه للديكور والزينة، تحتل بموجبه المرأة موقع وزيرة... تحت التدريب، فالغالب حتى الآن أن يتم تعيين المرأة كوزيرة منتدبة أو نائب أو كاتبة دولة، رغم بعض الاستثناءات التي يتم فيها تعيين المرأة كوزيرة كاملة الحقوق والصلاحيات[1]".

يعد عمل المرأة من أهم مؤشرات التغير الذي حدث في المجتمعات عبر السنين الأخيرة خاصة في مجتمعاتنا العربية التي غيرت نظرتها لعمل المرأة تدريجيا، بحيث أصبحت تشارك الرجل كسب العيش وأصبح زيادة داخل الأسرة عن طريق عملها ضرورة اقتصادية ترتضيها هذه المجتمعات التي كانت لعقود ترفض خروج المرأة للفضاء العام، وهذا تحت تأثير حركة التصنيع والتحديث التي شهدتها المجتمعات الغربية، أول من أعطى للمرأة حقها في أن تعمل مستقلة عن زوجها، وفتح لها مجالات شتى من العمل في مختلف الأنشطة بفعل فرص التعليم التي أتيحت للمرأة والنمو الاقتصادي الذي أدى إلى اختفاء تغيير النظرة التقليدية للمرأة على أنها النصف العاطل من المجتمع[2].

وما نقصده بالمرأة العاملة في هذا المجال هو كل امرأة متزوجة أو غير متزوجة تعمل في البيت أو خارجه وتحصل على أجر مادي مقابل عملها، فهي تقوم بدورين دور البيت من حيث الاهتمام به وبالزوج والأبناء ورعاية كل ما يتعلق بهم ودور المرأة العاملة. وسواء كان خروج المرأة إلى ميدان العمل كنتيجة لعدم كفاية راتب الزوج أو في حالة عدم وجود المعيل أو غير ذلك من الأسباب المتعلقة بإثبات

[1]- ناصر جابي، الجزائر : سنوات بوتفليقة، مقالات في السياسة والاجتماع، دار الأمة للنشر، 2013، ص 208.

[2] - مصطفى عوفي، مرجع سابق، ص 140.

الذات فانه يسمح لها بالمشاركة في نفقات الأسرة واستقلاليتها ماديا مما يدعم حظوظها في صنع القرار وتقاسم السلطة مع الرجل داخل البيت مقارنة بوضعيتها الهامشية من القرارات التي كان يتخذها الرجل داخل الأسرة التقليدية، أين نجد هذا الأخير يحتكر سلطة اتخاذ القرار[1]. إضافة إلى اكتسابها خبرات في العلاقات الإنسانية نتيجة احتكاكها بواقع العمل الذي يفرض نوع جديد من المعاملات التي تختلف عن الوسط العائلي تحكمه عقلانية وظيفية بمنطق الحقوق والواجبات المتساوية على الأقل على المستوى النظري.

إن عمل المرأة أحدث تغير داخل الأسرة الجزائرية بحيث عمل على تغيير نمط الأسرة من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية التي يميل أعضاءها إلى الفردانية والاستقلالية مقابل تراجع التضامن الذي كان سائدا داخل الأسرة التقليدية، أين يعرف أن وجود الجدين والأعمام والعمات والأخوال والخالات وغيرهم يمكن أن يغطي سلبيات خروج المرأة إلى العمل خارج البيت، حتى وإن كان يحصر هذا الخروج في وظائف معينة بناء على تصورات المجتمع لعمل المرأة الذي لا بد أن يحاط بضوابط كالاحترام وعدم الاختلاط وساعات العمل التي تتناسب مع مسؤولياتها داخل البيت. هذا ما يدفعنا اليوم للحديث عن ما يسمى بالمهن الأنثوية التي صارت من الظواهر المرئية اجتماعيا إذا ما خصصنا بالذكر مهنة التعليم والطب اللذين تزيد نسبة النساء فيهما عن 40% و استقرارها منذ سنوات عند 70%[2].

وقد بلغت الفئة النشيطة في الجزائر سنة 2010حوالي 10.812000 شخص، من بينهم 1822000 امرأة، أي ما يعادل 16.8%من الفئة النشيطة الكلية، وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما قارناها بمعدلات التعليم التي عرفت ارتفاعا كبيرا لدى الإناث في السنوات الأخيرة، وأيضا إذا ما ربطناها بالاستراتيجيات التنموية التي وضعتها الدولة لإشراك

[1]- دحماني سليمان، ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية العلاقات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الأنثروبولوجيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم الثقافة الشعبية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2006/2005، ص 88.

[2]- دليلة شارب، المهن الأنثوية بين القيم و التحولات الاجتماعية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع و التاريخ، العدد 06 ديسمبر، 2011.

المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبالتالي يظهر الفرق واضحا بين ما هو خطابات سياسية ومساعي إعلامية تتحدث عن المرأة على أنها فرد في المجتمع له حقوق وعليه واجبات تماثل تلك التي عند الرجل، وبين ما هو واقع اجتماعي متأثر بعادات وتقاليد وثقافة مجتمعية صارمة، لا تسمح للمرأة الانفلات من قوانينها وضوابطها بسهولة.

وعودة إلى معدلات العمل، فقد بلغ معدل العمل بالنسبة للمرأة بدون شهادة 6.8%، و33% عاملات متخرجات من معاهد تكوينية ومؤسسات ومدارس تكوين مهني، و45% لذوي شهادات جامعية، أما الأطباء العموميين فقد بلغت نسبتهم 51.7% من مجموع النساء العاملات سنة 1997 مقابل **%**37.7 في عام 1995، في حين أنه عند الاستقلال لم تكن نسبة الطبيبات في الجزائر تتعدى 5%[1] من مجموع النساء العاملات.

وفي بحث ميداني أقيم في 13 ولاية في الجزائر شمل عينة من 602 أسرة مسحوبة بطريق العينة العشوائية العنقودية، شمل عدة مواضيع متعلقة بالأسرة. من بين أهم الأسئلة التي أولت لها الدراسة اهتمام هي ما يتعلق بعمل المرأة خارج البيت بحيث طرح السؤال التالي ما هي المهنة المناسبة للمرأة في المجتمع الجزائري؟ تلخصت أصناف الإجابة المقترحة في الاستمارة الموزعة على العينة في التعليم والإدارة والتجارة والعمل العلمي وأخرى. أظهرت الدراسة أن الاتجاه العام للإجابات بنسبة 62.5 % كان مهنة التعليم تلتها 17.4% لمهنة العمل العلمي، ثم نسبة 11% لمهنة الإدارة أما مهنة التجارة فقد حازت على نسبة 7% وأقل نسبة 2.2 للصنف الأخر[2]. تفتح لنا هذه الإحصائيات المجال للحديث عن التحركات التجارية للعنصر النسوي التي كانت تعتبر ظاهرة ذكورية بامتياز، فمند حوالي خمسة عشر سنة أصبحت المرأة

[1]- Office national des statistique, L'activité féminine en Algérie, collection statistique N°31, P372.

[2]- للمزيد من المعطيات حول نتائج الدراسة بالتفصيل ارجع إلى الدراسة التالية: ثريا تيجاني، وسائل التغير الاجتماعي ومؤشراته في الجزائر شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 275-337.

تساهم بشكل أوسع في الاقتصاد غير الرسمي عن طريق التجارة غير الشرعية (تاجرات الحقيبة) التي تنعش الاقتصاد الجزائري.

إن ظاهرة الحركة النسوية في المجال التجاري ليست جديدة، وإنما الجديد في الموضوع يكمن في تعميمها واكتشاف هؤلاء النسوة لفضاءات تجارية جديدة ساهمت بدورها في خلق تحولات عميقة في وضعية المرأة، وهذا ما سوف نتطرق إليه بنوع من التفصيل في المراحل الموالية من هذه الدراسة.

خاتمة الفصل:

إن تركيب بنية العائلة الجزائرية بالرغم من الحركية التي شهدتها كل هياكل المجتمع الجزائري لم تتغير بشكل كلي إلا في بعض مظاهرها الخارجية التي تأثرت بعملية التحديث، وليس في سلوكياتها ومضامينها وقيمها وذهنياتها . فحتى وإن أصبحنا اليوم نتحدث عن الأسرة النووية والدور المتنامي للمرأة بداخلها إلا أن النظام الأبوي يجد له استراتيجيات أخرى في الممارسة، فهو بنية سيكولوجية لم تزول مع تراجع العائلة التقليدية. ومع هذه الوضعية تحاول المرأة أن تجد لها مكانة في السلم الاجتماعي بحثا عن ترقية اجتماعية بمختلف أشكالها قد تكون التجارة سبيلا لها سواء كانت رسمية أو غير رسمية عابرة للحدود تتميز بحركية ونشاط كبيرين في مجالات اجتماعية وجغرافية مختلفة تتخطى الحدود السياسية للدولة، تؤدي إلى خلق تحولات عميقة في مكانة المرأة، وتؤدي إلى إعادة تعريف للوضعية الاجتماعية لها من خلال الفضاءات العامة والخاصة التي ساهمت في تحرير المرأة من علاقات التبعية والخضوع، إضافة إلى الخطوات المكملة التي كانت حاسمة في تغيير طبيعة العلاقات الأسرية. تشمل الخطوة الأولى فتح مجال التعليم الحديث أمام المرأة، والثانية خروجها للعمل ولا سيما في القطاع غير الرسمي الذي انتشر بقوة لدى هذه الفئة في المجتمع الجزائري.

أما فيما يتعلق بالحيز الإنتاجي للعمل النسوي فسنتطرق إليه بنوع من التفصيل في الفصل الموالي، متناولين أهم الأسباب التي أدت إلى تفشي القطاع غير الرسمي في الجزائر وكيف التحقت به المرأة متخطية النشاط في المجال المنزلي والعام إلى مجال آخر عابر للحدود حققت به انفتاحا وتحررا أكثر من ذي قبل.

مقدمة الفصل:

سبق وأن وقفت المرأة الجزائرية في حرب التحرير إلى جانب الرجل، كما تقف إلى جانبه أيضا بكل ثبات في مسيرة البناء والتغيير، ومن مظاهر ذلك حضورها المعتبر في المجالات الحيوية، سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي أو السياسي، رغم ما تجده من عقبات يعود بعضها إلى التصورات المستقرة في بعض الأذهان، والتي تعتبر المرأة غير مؤهلة لأداء رسالتها، ويعود البعض الآخر إلى عقبات متصلة بالأعراف، حيث أن سلطة الرجل كثيرا ما تفرض عليها مسارا معينا في حياتها، إذ أن للأعراف في الجزائر دور واضح في التعاطي مع قضية المرأة بشكل عام، وخاصة فيما يتعلق بموضوع العمل.

في هذا الفصل سنحاول فهم وتمحيص وضع العمل النسائي في الجزائر وذلك من خلال المعطيات والقراءات النظرية وكذلك مختلف الإحصائيات الخاصة بتطور عمل المرأة في الجزائر وفهم متطلباتها وانشغالاتها، ومعرفة أسباب اقتحامها للفضاء الخارجي. فهل هذا يعتبر محاولة منها لإثبات قدراتها العلمية والتكوينية أم هو لأغراض مادية محضة خاصة بالحاجة الاقتصادية، وإلا هو محاولة لتغيير وضعها ومكانتها الاقتصادية والاجتماعية داخل محيطها الذي تعيش فيه.

1 -التعريفات الحديثة للقطاع غير الرسمي:

يمثل القطاع غير الرسمي أهمية كبيرة تتضح في حجمه المرتفع بالنسبة لاقتصاديات العالم بشكل عام، كما تتضح فيما يقدمه من إسهامات لدول العالم الثالث بشكل خاص. فإنتاجه يمثل 27% من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية، و20% في إيطاليا، و10% في السويد، و 8% في المملكة المتحدة، بينما لا يقل في الدول النامية عن ثلث النشاط الاقتصادي تقريبا.

ويمثل القطاع غير الرسمي المصدر الأول لامتصاص الداخلين الجدد في سوق العمل من الشباب في الدول العربية، ويبلغ حجم التشغيل في القطاع غير الرسمي 61% من إجمالي التشغيل في الدول العربية[1].

كما يعتبر الاقتصاد غير الرسمي الحل المتاح للسكان، وخصوصا فئة النساء مع تفاقم الأزمات الاقتصادية التي جاءت نتيجة لفشل الحوكمة السياسية والمالية، التي أبدت عجزها في امتصاص وإدماج القطاع الغير الرسمي ضمن الأنشطة الاقتصادية المشروعة، وكذا عدم تمكنها من تقويم ثرواتها الوطنية بشكل صحيح[2].

و قد اختلفت تعريفات القطاع غير الرسمي منذ نشأته بتعدد التسميات المقدمة له: كالقطاع التقليدي، القطاع غير الرسمي، اقتصاد الظل، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المصرح به، الاقتصاد غير المسجل، الاقتصاد الرمادي، الاقتصاد المخفي، الاقتصاد التحتي...الخ، وبالتالي يصعب إعطاء مفهوم دقيق للاقتصاد غير الرسمي. غير أن المكتب الدولي للعمل (BIT) استخدم ثلاث مقاربات مختلفة لتعريفه وهي:

- **الاتجاه الإحصائي:** الاقتصاد غير الرسمي هو الاقتصاد الذي لا نستطيع قياسه.

[1]-أحمد صابر عبد الباقي، الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الحضري، رسالة دكتورا في علم الاجتماع، جامعة المنيا، القاهرة،2006 ، ص 03.

[2]- Direction de statistiques commerciales du FMI, 2009.

- **الاتجاه القانوني:** الاقتصاد غير الرسمي هو الاقتصاد المخفي والخارج عن الإطار القانوني.

- **الاتجاه الاجتماعي الاقتصادي:** الاقتصاد غير الرسمي هو مجموعة الأفعال التي تهدف إلى سد ثغرات العجز والنقائص الموجودة في الاقتصاد العادي الرسمي.

يعود أول استخدام لهذه التسمية "الاقتصاد غير الرسمي" للأنثروبولوجي كيث هارث (Keith Hart, 1973) الذي استعملها لأول مرة باللغة الإنجليزية (Informel sector)، ثم ترجمت فيما بعد إلى اللغة الفرنسية (Secteur informel)، وهذا بعد مهمة قام بها إلى كينيا لصالح المكتب الدولي للعمل، حيث قدم هارث تقريرا (تقرير كينيا) استعمل فيه تسمية القطاع غير الرسمي، وهذا ما أجل التمييز بين مختلف الفرص التي تخلط العوائد المرتبطة بالأعمال الحرة وبين الأعمال التي ترتكز على الأجر[1].

فيما تندرج تحت مفهوم القطاع غير الرسمي مجموعة مفاهيم فرعية تعطي دلالات مختلفة عن الجزء غير الظاهر من القطاع الرسمي، وهي بصفة موجزة كالتالي:

1. **الاقتصاد التحتي:** يقول باستيو (Pastiau) "الاقتصاد التحتي يشمل كل النشاطات الاقتصادية التي تتحقق على هامش التشريعات الجزائية والاجتماعية والمالية، والتي تفلت بشكل كبير من حسابات المحاسبة الوطنية"[2].

في حين يرى حميد زيدوني بأن هذا النوع من الاقتصاد غير الرسمي يحتوي على أنشطة شرعية معظمها أو جزء منها مخفي وهذا لعدة أسباب، كالتهريب

[1]- قارة ملاك، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مع عرض تجارب المكسيك، تونس والسنغال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد المالي، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص 37.

[2]- MARK Debarc Hatier, Les milliards de l'ombre: L'économie souterraine, imprimerie Maury, Paris, 1992, P11.

الضريبي، التهرب من التصريح الخاص بالاشتراكات الاجتماعية، التهرب من التصريح بالعمال...الخ[1].

وحسب نظام المحاسبة الوطنية لسنة 1993 (SCN 1993) فإن الإنتاج التحتي يعبر عن مجموعة الأنشطة المنتجة والقانونية التي تكون مخفية عن السلطات العمومية بغرض: إما تجنب دفع الضرائب، أو عدم احترام بعض القوانين[2].

وبناءا على التعريفات السابقة نستخلص أن الاقتصاد التحتي هو الاقتصاد الذي يتهرب من الإطار القانوني للدولة، وهذا باستخدام طرق غير شرعية تظم أنشطة ممنوعة من طرف القانون (كالمتاجرة في المخدرات، الأسلحة، الدعارة...) أو عن طريق إخفاء هذه الأنشطة.

2 -**الاقتصاد الموازي:** يضم هذا الاقتصاد الأنشطة التي تمارس في هامش النشاط التجاري التقليدي، فهو لا يتعلق بالعمل الخفي لأن الأفراد اختاروا هذا النوع من الأنشطة لسهولة ممارسته، وليس من أجل البحث عن الربح، إذ أن هذه الأنشطة يصعب قياسها[3].

3 -الاقتصاد الأسود: يشمل هذا النوع من الاقتصاد غير الرسمي مجموعة الأنشطة التي ينتج عنها عائد في السوق لكنه غير مصرح به لدى السلطات العمومية[4].

---

[1] -HAMID Zitouni, L'économie non observée: approche constable, cas comptes nationaux Algériens, CREAD, Alger, 2006, P4.

[2]- OCDE, Manuel sue la mesure de l'économie non observe, Paris, 2003, P43.

[3]- MICHEL Peraldi, La fin des norias ? Réseaux migrants dans les économies marchandise, édition L'harmattan, France, 2003, P47.

[4] - Ibid, p48.

1 1 -التعريف السوسيولوجي للقطاع غير الرسمي:

أعطى ألان موريس Alain Maurice تعريفا معمقا للقطاع غير الرسمي بأنه نظام متعدد وشامل تشكل فيه السوق السوداء العنصر الأكثر بروزا، مع تضمنه لنشاطات متعددة غير مراقبة، منها التحولات لوسائل الإنتاج وللخيرات الاستهلاكية، الأعمال التكميلية المقايضة، عملية إعادة توزيع المواد المحصلة بمختلف الطرق على الزبائن والأقارب...الخ. فهو نظام يفرض نفسه بقوة في مختلف مجالات إعادة الإنتاج الفيزيقي والأجر بهدف سد الثغرات التي يتركها القطاع الرسمي[1].

وعرف قراشني Grachni القطاع غير الرسمي بأنه "عمل أسود"، يوجد في كل مكان، تنعدم فيه التعقيدات والتشريعات التي تعمل على حماية الشغل، ويتيح للنشطين فيه التهرب من الأعباء الضريبية التي يفرضها قانون العمل[2].

ويعرف البعض الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية على أنها الوحدات الاقتصادية التي تنتج وتوزع سلعا وخدمات، وينخرط فيها إما الذين يعملون لصالحهم أو الذين يعملون لقاء أجر. وتنبع صفة اللارسمية هنا من أنها غير مسجلة ولا تدخل في الإجراءات القومية، لها علاقات محدودة أو لا توجد علاقات بينها وبين الأسواق المنظمة والمؤسسات الإنمائية ومؤسسات الخدمة العامة[3].

1 2 -التعريف الاقتصادي للقطاع غير الرسمي:

يرى فيتو تانزي Vito Tanzi في الاقتصاد غير الرسمي أن مصطلح Economie underground هو مجموع المداخيل المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية، أو هو مجموع المداخيل غير الواردة في الحسابات الوطنية، كما يعرف

---

[1] -جاي قراشني، الاقتصاد غير الرسمي، جوان 1989، ص 37.

[2] - نفس المرجع، ص 38.

[3] -عمر عبد الحي صالح البيلي، الاقتصاد الخفي في الدول النامية، اتجاهات وتوقعات، دراسات مستقبلية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 25، العدد 2، ماي 1988، ص91.

الاقتصاد غير الرسمي في صياغة أخرى بأنه الجزء من الناتج الوطني الذي لا يتم تقديره في الإحصاءات الرسمية، بسبب عدم إعلانه أو إقراره بأقل من قيمته للسلطات الضريبية.

ويتفق إيدغار فيغ Edgard Fige مع فوتي تانزي Voti Tanzi ، حيث حدده بمجموعة الأنشطة الاقتصادية غير المصرح بها ضريبيا، أو تلك التي تقاس بواسطة أساليب تقدير النشاط الاقتصادي.

ويعرف Enno langfeldt الاقتصاد غير الرسمي بأنه ذلك القطاع المتمم للقطاع الرسمي من الاقتصاد الكلي، والذي يتألف من كل الأنشطة التي تدخل في إطار التقدير الفعلي للاقتصاد الوطني[1].

وربما قد يكون تعريف Grossman قد وضح طبيعة تلك الأنشطة التي تهرب من الرقابة المركزية إذ يحدد الاقتصاد غير الرسمي في حدود تلك الأنشطة المرتبط وجودها مباشرة بهدف تحقيق ربح خاص، أو بمخالفة وانتهاك قوانين الدولة[2].

كما عرف أحمد هني الاقتصاد غير الرسمي على أنه ينحصر في جملة من النشاطات التي لا تراها الدولة أو أنها تعمل بغض البصر عنها[3].

ولقد أوضح LOUTIER Bruno أن مفهوم الاقتصاد غير الرسمي أقرته مؤسسات عالمية مثل البنك العالمي و المكتب الدولي للعمل عام 1972، هذا الأخير الذي عرفه بالشكل التالي: "النشاط غير الرسمي هو مجموعة الوحدات المنتجة للخيرات أو الخدمات بغرض خلق عمل وموارد للأشخاص المعنية بها، هذه الوحدات تتميز بتنظيم متدني، تعمل بمستوى صغير، مع تمييز قليل أو منعدم بين العمل ورأس

[1]-عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد الظلي، المفاهيم، المكونات، الأسباب، الأثر على الموازنة العامة، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 13.

[2]-نفس المرجع، ص 14.

[3]- HENNI Ahmed, Essai sur l'économie Parallèle, Casde l'Algérie, édition ENAG, Alger, 1991, P09.

المال كعوامل إنتاج، كما أن علاقات العمل تتركز أساسا على العمل الظرفي، العلاقات العائلية، الشخصية أو الاجتماعية[1].

وبهذا الشكل يظهر أن المكتب الدولي للعمل انطلق من سبعة معايير أساسية لتعريف النشاط غير الرسمي وهي كالآتي:

1 -سهولة الالتحاق بالعمل غير الرسمي بالنظر إلى غياب الشروط عند الدخول فيه.

2 -استعمال موارد محلية (الاعتماد على المساعدات العائلية، تمويل ذاتي، غياب القرض المؤسساتي).

3 -الملكية العائلية للمؤسسة.

4 -الحجم الصغير للمؤسسة (لا يتعدى عدد العمال عشرة).

5 -استعمال تقنيات تفضل اللجوء إلى اليد العاملة (غياب أوقات أو أيام محدودة للعمل).

6 -تكوين وتأهيل خارج النظام الرسمي للتكوين.

7 -سوق تنافسي غير مقنن[2].

وخلال السنوات اللاحقة ظهرت عدة دراسات أخرى حاولت رسم معايير لتحديد النشاط غير الرسمي، ولقد اختلفت هذه التعريفات والمعايير المستعملة في ذلك باختلاف ميدان الدراسة. ويظهر أنه كلما تعددت المعايير لتعريف النشاط غير الرسمي، كلما كان تحقيق المعايير كلها في آن واحد أمر صعب نوعا ما. وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن المكتب الدولي للعمل لم يقدم تعريفا دقيقا وموحدا للقطاع

[1]-BOUFENIK Fatma, L'informel en Algérie, Quelle approche? Revue économique et management, n° 01, université de Tlemcen, 2003, P54.
2- BRUNO Lautier, L'économie informelle dans le tiers monde, édition la découverte, Paris, 1994, P 13.

غير الرسمي، بل ترك التقدير لكل دولة مهتمة به قصد تحديد المعايير المناسبة والميكانيزمات الملائمة لتحديد النشاطات التي تدخل ضمن القطاع غير الرسمي داخلها.

وعلى هذا الأساس عرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر النشاط غير الرسمي على أنه "مجموع عمليات الإنتاج وتبادل الخيرات والخدمات التي لا تضع كليا أو جزئيا القوانين التجارية، الجبائية والاجتماعية، والتي لا تظهر ضمن الإحصائيات والمحاسبة[1].

فيما يحصر التقرير العام للمؤتمر الرابع عشر الإحصائي للعمل المنعقد في جنيف - من 28 أكتوبر إلى 06 نوفمبر سنة 1987- يحصر مفهوم القطاع غير الرسمي في مجموعة من النشاطات الصغيرة المستقلة مع أو بدون عمال مؤجورين. هذه النشاطات ممارسة بمستوى تنظيمي وتكنولوجي ضعيف، الهدف الرئيسي منها خلق مناصب شغل ومداخيل للأشخاص الذين يمارسونها، فيما تمارس هذه النشاطات بدون مصادقة رسمية للسلطات. نشاطات يتهرب أصحابها من الإجراءات الإدارية التي تملي عليهم شرعية احترام دفع الضرائب والأجر الأدنى وإجراءات متعلقة بالمسائل الجبائية وظروف العمل، لتكون بالتالي نشاطات مستترة[2].

يتضح مما سبق، أنه على الرغم من وجود بعض الجوانب الخلافية في تعريفات الاقتصاد غير الرسمي إلا أن هناك جوانب مشتركة بينها، ويتميز الاقتصاد غير الرسمي بأنه ظاهرة عالمية ، كما وأنه:

- ينتج عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي سلع وخدمات نقدية أو غير نقدية، مشروعة أو غير مشروعة، يتولد عنها مداخيل حقيقية أو ضمنية.

[1]- C.N.E.S, Le secteur informel, Enjeux et défis, 2004, P13.
[2]- BERNARD Chantal, Nouvelles logiques marchandes an Magreb, Paris, CNRS, 1980, P27.

- تسير الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في إطار قنوات غير ظاهرة للإدارة الاقتصادية، ومن ثم فإن أدوات التقدير التقليدية للمؤشرات الاقتصادية لا تستطيع أن تصل إليها، وغالبا لا تخضع مداخيلها للضرائب[1].

2 -السياسات الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال:

مر الاقتصاد الجزائري بمجموعة من السياسات أهمها ما يلي:

2 -1 - الاقتصاد الجزائري ما قبل الإصلاح الاقتصادي (1962 – 1987):

تميز الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال في عام 1962 بارتكازه الكبير على قطاع الزراعة، ذلك إلى جانب وجود قاعدة صناعية محدودة. وبعد مضي خمسة سنوات عن هذا الوضع أي في سنة 1967 اتبعت الجزائر نظام الاقتصاد الاشتراكي مركزة على الصناعات الثقيلة، فقد كانت إستراتيجية التخطيط المركزي تستند في تمويلها لإيرادات الصادرات على قطاع المحروقات المؤمم. وفي إطار التخطيط الشامل، تقوم كل مؤسسة عامة بوضع خطتها السنوية، وكانت جميع المشتريات من لوازم الإنتاج وتوزيع المنتجات تخضع لموافقة السلطات المركزية، وحددت الأجور وفقا لجدول وطني، كما خضعت معظم الأسعار للمراقبة.

لقد صادف هذه الخطة بعض النجاح في البداية، فمن جهة ظلت نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي عند حوالي 45% حتى أواخر السبعينات، ونما الاقتصاد في المتوسط بأكثر من 6% ، كما سجلت معظم المؤشرات الاجتماعية تحسنا كبيرا، ولقد ساعد على هذا كله ارتفاع أسعار النفط.

[1]-سليمان بوزيدي، الشباب والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في المدينة، دراسة ميدانية بمدينة سعيدة، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص مدن ثقافات ومجتمع في الجزائر،2011-2012، ص 70.

ومن جهة أخرى، ونظرا لاستعمال سعر صرف عال القيمة ووجود أسعار فائدة حقيقية سالبة، اتجهت المؤسسات العامة إلى الاعتماد الكثيف على رأس المال ولوازم الإنتاج المستوردة، والتي لم تسهم كثيرا في خلق فرص للعمل.

إن مثل هذه السياسات التوسعية ترتب عنها بعض الانعكاسات السلبية التي أثرت على معدل النمو الاقتصادي، إذ أدت إلى وجود سوق داخلية كبيرة، لم يستطع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل ركود القطاعات الأخرى خاصة القطاع الفلاحي. ومع تزايد النمو الديمغرافي، أدت هذه السياسات إلى ارتفاع المديونية الخارجية التي وصلت إلى 18 مليار دولار سنة 1979، بعد أن كانت لا تتعدى مليار دولار واحد سنة 1970.

ومع بداية الثمانينات بدأت مساوئ التخطيط المركزي تظهر بشكل أكثر في كل المؤسسات العامة والمزارع الحكومية بالرغم من ضخامة الاستثمارات الحكومية في هذه المزارع. إلا أن ذلك لم يفد في تحسن الإنتاج والإنتاجية، مما أدى بالجزائر إلى الاعتماد بشكل كبير على استيراد الأغذية التي عرفت ارتفاعا سريعا في أسعارها على مستوى الأسواق الدولية.

كما أن الفترات اللازمة لإتمام مشاريع الاستثمار الضخمة بدأت تطول بشكل مفرط ولا سيما في قطاع السكن، مما يعني تعبئة رؤوس الأموال لفترات طويلة دون تحقيق أي دخل. كل هذا أدى إلى تدهور فعالية الاستثمار.

في نفس الوقت زاد الطلب الكلي وارتفع نمو النقد المعروض بسبب تمويل المؤسسات العامة بواسطة البنوك التجارية وسد العجز المالي الضخم باللجوء إلى زيادة إصدار النقد. ومع استمرار ارتفاع الطلب على العرض تزايدت ندرة الكثير من السلع الاستهلاكية في الأسواق الرسمية، بالرغم من ضخامة محصلات الصادرات النفطية، كما أن التخصيص الرسمي للنقد الأجنبي أدى إلى ضعف السعر الرسمي في أوائل 1985.

2 2 - الأزمة النفطية ومحاولات الإصلاح الأولى (1987 – 1991):

لقد بدت عيوب ونقائص نظام التخطيط المركزي أكثر وضوحا عندما أدت الأزمة النفطية عام 1986 (والتي كانت تمثل حوالي 98% من الصادرات الجزائرية) إلى هبوط معدلات التبادل ودخل الصادرات البترولية الجزائرية بحوالي 50%، غير أن السلطات الجزائرية لم تبادر في مواجهة هذه الأزمة إلى تعديل سعر الصرف بل شرعت في تنفيذ العديد من التدابير من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاح الهيكلي، وقد نتج عن ذلك في بداية الأمر تدهور الأوضاع الاقتصادية الكلية[1]، كما أن المديونية الخارجية عرفت تزايدا ملحوظا مثل ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم03: تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1977- 1990:

السنوات	1977	1979	1981	1983	1985	1987	1989	1990
المديونية (مليار$)	10.1	17.4	19.37	16.03	16.48	24.38	27.08	27.89

المصدر: عبد العزيز شرابي، الاقتصاد الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص39.

يتبين لنا من خلال الجدول أن هناك انخفاض في حجم المديونية خلال الفترة 1985/1982 والذي يعود إلى سياسة التسديد للديون الخارجية وارتفاع قيمة الدولار، مما أدى إلى تصغير الديون غير المقومة بالدولار.

لقد عززت السلطات الجزائرية من مجهوداتها في تصحيح الاقتصاد الكلي، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 1989 إلى عام 1991، إذ قامت بإمضاء اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي سنة 1988، والتي كانت تهدف إلى تحرير أسعار عدد كبير من المواد المدعمة من قبل الدولة.

[1]- قارة ملاك، مرجع سابق، ص 139.

وفي سنة 1991 قامت الجزائر أيضا بإمضاء اتفاقيات أخرى مع صندوق النقد الدولي، والتي تهدف إلى خفض العملة الوطنية (الدينار)[1].

2 3 - الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني (1991 –2001):

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي "ستاند باي" ابتداء من أبريل 1994 وذلك لمدة سنة، وبعد ذلك برنامجا للتصحيح الهيكلي يمتد من أبريل 1995 إلى مارس 1998.

ما لوحظ في هذه الفترة القصيرة هو تحسن أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي، إذ سجل معدل نمو الاقتصاد 4% خلال سنتي 1995 و1996 وبقي تقريبا بنفس المستوى خلال الفترة 2000 و2001 مقارنة بالفترة 1987 و 1993 التي عرفت نموا سلبيا.

في المقابل عرفت المؤسسات الجزائرية تدهورا كبيرا بسبب نقص التموين بالنظر إلى سنة 1995، مما أدى إلى حل العديد من المؤسسات العمومية، كما عرفت مستويات البطالة ارتفاعا متزايدا منذ دخول الاقتصاد الجزائري مرحلة الركود وذلك في بداية سنة 1986، وتجدر الإشارة هنا إلى أن تزايد نسبة البطالة يرجع إلى ما نتج عن تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي في خفض الاستثمار الحكومي، والشروع في عمليات الخوصصة على نطاق واسع، بالإضافة إلى حل المؤسسات العمومية وتسريح العمال، فقد بلغ عدد البطالين سنة 1994 حوالي 2.1 مليون بطال، في حين أنه في سنة 1995قدر معدل البطالة ب 27% ووصل إلى 30% سنة 2000.

أما فيما يخص القطاع الخارجي، فقد استهدف برنامج التصحيح الهيكلي خفض خدمة الدين إلى مستوى قليل للاستمرار، بالإضافة إلى تحسين أوضاع ميزان

[1]- قارة ملاك، مرجع سابق، ص 114.

المدفوعات بحلول منتصف عام 1998. وأهم ما ساعد على إحداث مثل هذه التحسينات هو خفض قيمة الدينار الجزائري والتحول من ربط الدينار بمجموعة من العملات استجابة إلى آليات السوق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الارتفاع الملحوظ لأسعار البترول ابتداء من سنة 1999 وماله من أثر إيجابي على الناتج الداخلي الخام الذي حقق قفزة إيجابية من 8.9% إلى 9.9% سنة 2000[1].

2 4 - مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2001-2008):

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبّر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.31% سنة 2000 إلى حوالي 34.87% سنة 2003. فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينـزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى. وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007، و ارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغت نسبة 6.8% سنة 2003. نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الست الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11.8%. أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى

[1]-عبد العزيز شرابي، الاقتصاد الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص61.

أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2000 و 1.64% سنة 2005[1]. و يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 04: مؤشرات الانتعاش الاقتصادي في الجزائر بين سنة 1999 و2007

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو%	3.2	2.2	2.1	4.1	6.8	5.2	5.1	1.8	4.6
معدل البطالة%	29.2	29.5	27.3	25.9	23.71	17.7	15.26	12.3	11.8
معدل التضخم%	2.64	0.33	4.22	1.41	2.58	3.56	1.64	1.8	4.6
المديونية الخارجية (مليار$)	28	25.28	22.59	22.83	23.55	22.16	16.84	5.59	4.89

Source: statistical appendix (1998/2004/2006/2009): IMF staff country report

2 5 - مرحلة الإصلاحات البطيئة والنمو الهش والتبعية المطلقة للمحروقات (2008-2014):

تعتبر هيئات دولية متخصصة، من بينها وحدة الاستعلامات الاقتصادية، أن الجزائر ليست بمنأى عن الهزات الاقتصادية والاجتماعية هذه السنة، نظرا لهشاشة توازناتها ولارتباطها بصورة شبه كلية بتوزيع عائدات المحروقات وتحريك نسب النمو الاقتصادي المتواضعة بفضل النفقات العمومية.

توقّع تقرير صادر عن وحدة الاستعلامات الأوروبية "للايكونوميست" أن نسبة النمو للناتج المحلي الخام الجزائري تقدر هذه السنة بـ3.6 في المائة مقابل 3.2

1- www.bank-of-algeria.dz.2009

في المائة عام 2013، وهي مستويات متواضعة جدا مقارنة بما يتم ضخه في الاقتصاد الجزائري والذي يتراوح ما بين 10 و12 في المائة كمتوسط سنويا. فيما ستظل وتيرة الإصلاحات الاقتصادية بطيئة في الجزائر، ولن تحقق البلاد نتائج كبيرة في مجال تنويع الاقتصاد على المدى القصير، وستشهد الفترة الممتدة ما بين 2014 و2018 تسجيل معدل نسبة نمو متواضع في حدود 3.4 في المائة، مع إبقاء الحكومة الجزائرية على نفس السياسات الرامية إلى توظيف النفقات العمومية لإقامة المنشئات القاعدية والبنى التحتية وعلى مستوى عالي من التحويلات الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي، وارتقاب تدعيم إنتاج البترول والغاز لضمان تغطية الحاجيات. أي أن بنية الاقتصاد الجزائري لن يطرأ عليها تغيرات جوهرية، مع سيادة قطاع الطاقة كأهم مورد للعائدات في الجزائر على مدى السنوات الأربع المقبلة.

ورغم استفادة الجزائر من مستوى مديونية منخفض قدر بـ3.4 مليار دولار نهاية 2013 وناتج عالي لصندوق ضبط الميزانية، إلا أن ارتباط الدولة بعائدات المحروقات في حدود 60 % ومستوى الزيادة في النفقات الخاصة بالتحويلات الاجتماعية، دفع إلى ارتفاع مستوى المخاطرة، بل إن الحكومة ستجد صعوبة نسبيا في تسوية خدمات المديونية سنتي 2014 و2015 رغم تواضعها، علما أن الجزائر سجلت أول عجز في ميزان مدفوعاتها منذ سنوات العام الماضي[1].

إلا أنه على الرغم من هذه الإصلاحات الهيكلية التي دامت أكثر من خمسة عقود، تجدر الإشارة هنا إلى النتائج السلبية التي خلفتها على أرض الواقع، فمن الناحية الاقتصادية لوحظ انخفاض كبير في معدل النمو الاقتصادي، ومن الناحية الاجتماعية زاد تدهور مستوى المعيشة وهو ما ساعد على التوسع التدريجي للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية التي ازدهرت تدريجيا بالموازاة مع هذه الظروف.

[1]- http://www.elkhabar.com/ar/economie/379092.html#sthash.fsR6c8Oh.dpuf

3 -الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

تعود بداية ظهور الأسواق السوداء في الجزائر إلى فترة السبعينات، نظرا لما شهده هذا البلد في ذلك الوقت من نزوح ريفي إلى المدن، وما رافقه من زيادة طلب على السلع الغذائية (ظهور الفرق الكبير بين العرض المتناقص للسلع الغذائية والطلب المتزايد عليها)، وفي المقابل انخفاض الإنتاج الفلاحي حيث كانت تباع في الأسواق مختلف السلع الغذائية بأسعار مرتفعة مقارنة بأسعارها في السوق الرسمية التي كانت مدعمة من طرف الدولة في تلك الفترة.

أما القطاع غير الرسمي فقد بدأ بالظهور في منتصف الثمانينات بعد حدوث الأزمة الاقتصادية التي انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها أثر كبير على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر للتوجه نحو الإصلاحات التي انبثق عنها تغيير النظام الاشتراكي المتبع وتبني نظام اقتصاد السوق.

هذا الانتقال كان له بدوره انعكاس سلبي على الناحية الاقتصادية والاجتماعية وهو ما ساعد على زيادة تنامي هذا القطاع. فالقطاع غير الرسمي لم ينشأ صدفة في الجزائر بل تمخض عن جملة التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد.

3 -1 - المراحل التي مر بها الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

يمكن تقسيم المراحل التي مر بها الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلى ما يلي:

3 -1 -1 - مرحلة القطاع غير الرسمي الخفي من 1962 إلى 1986:

تبنت الجزائر في هذه الفترة النظام الاشتراكي الذي كان يتميز باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى أن الأسعار كانت محددة إداريا ومدعمة من قبل الخزينة العمومية. كما تميزت هذه الفترة أيضا بانخفاض نسبة البطالة، فقد كان أغلبية

الأفراد يعملون في مؤسسات وقطاعات عمومية شيدتها الدولة آنذاك لذا فإن معظم الأنشطة غير الرسمية كانت تمارس من قبل النساء، الأطفال، الشيوخ والمعوقين.

3 -1 -2 - مرحلة استفحال القطاع غير الرسمي من 1986 إلى1998:

تميز الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة بتحولات جذرية خاصة في منتصف الثمانينات، أين شهد أزمة انهيار أسعار البترول، كما تميزت هذه المرحلة أيضا بنقص شديد في بعض المواد الاستهلاكية، ما ألزم الدولة استيراد بعض السلع لتغطية هذا النقص والقيام بإصلاحات كانت تهدف إلى إقامة إستراتيجية تساعدها على الخروج من الأزمات المتعاقبة، فالإصلاح الأول تجسد في سياسة إعادة الهيكلة والتي نتج عنها بداية ظهور الحرية الاقتصادية في الجزائر. أما الإصلاح الثاني فقد كان بهدف إيجاد حل للأزمة الاقتصادية الخارجية (لقد أطلق على الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة اقتصاد الحرب). في حين أن الإصلاح الثالث يتمثل في الخضوع إلى شروط إعادة الجدولة التي أجبر صندوق النقد الدولي الجزائر الالتزام بها (الخوصصة، تطبيق نظام الأسعار الحر، تشجيع الاستثمار الخاص والوطني والأجنبي، تخفيض العملة، تحرير التجارة الخارجية... الخ).

لقد خلفت إعادة الجدولة آثار سلبية خاصة على الناحية الاجتماعية التي أدت إلى زيادة نسبة البطالة، كما يوضح الجدول الموالي، وهذا ما أدى بدوره إلى انتشار ظاهرة الأنشطة غير الرسمية التي نذكر من بينها تجارة الأرصفة، بالإضافة إلى بعض الممارسات السلبية لتغطية الطلب المتصاعد عن طريق ظاهرة "الترابندو" وتجارة الحقيبة التي انتشرت لدى بعض النساء الجزائريات في هذه الفترة.

الجدول رقم 05: تطور نسبة البطالة في الجزائر (1985-2000)

السنوات	85	87	89	90	91	93	94	95	96	97	98	99	2000
نسبة البطالة%	9.7	21.4	18.1	19.7	21.2	23.2	24.2	28.1	28	28	28	29.2	29.5

Source: Jean luis. profile pays du remise. Algérie, institut de méditerrané, janvier, 2006, p2

3 1 3 - مرحلة توسيع القطاع غير الرسمي بعد 1998:

تميزت هذه المرحلة بالاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي واسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية ويمكن ذكر أهم النتائج الملموسة:

- إعادة التوازنات المالية نظرا لارتفاع إيرادات صادرات المحروقات في هذه الفترة.
- تسجيل ارتفاع في معدل النمو.
- انخفاض نسبة البطالة مقارنة بفترة التسعينات.
- انخفاض معدل التضخم.
- مراجعة نظام الأجور الذي سمح بتحسين مداخيل العائلات وتحسين مستوى الاستهلاك.

لكن رغم كل التحسينات السابقة الذكر على الاقتصاد الكلي، إلا أن القطاع غير الرسمي شهد ارتفاعا ملحوظا في هذه الفترة بالرغم من السياسة الجديدة التي وضعتها الدولة في إطار التشغيل الذاتي الذي يحفز الأفراد على إقامة مشاريع فردية في شكل مؤسسات مصغرة تمول عن طريق القروض في إطار برامج تشغيل الشباب، والتي

لم تغطي مشكلة البطالة لأن مثل هذه البيانات تحتاج إلى جهاز مصرفي يكون مرن بالإضافة إلى غياب البيروقراطية والرشوة في مجال منح القروض[1].

3 2 -حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

كان لمختلف الأزمات التي مرت بها الجزائر أثر سلبي كبير على الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، مما ساعد على تنامي الاقتصاد غير الرسمي الذي جاء لتلبية احتياجات الأفراد خاصة البطالين منهم. ويمثل الجدول الموالي حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر من 1988 على 2006.

الجدول رقم 06: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر من 1988 إلى 2006:

السنوات	حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام (%)
1988	19.5
1990	25.4
1998	32.95
2000	34.1
2003	42
2006	34.2

Source: Philippe ADAIR: l,économie informelle au Magreb, 2006.

[1] - NACER EDDINE Hammouda, Secteur et emploi informel en Algérie, CREAD, 2006.

يلاحظ مما سبق أن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في تنامي مستمر، إذ انتقل من 19.5% سنة 1988 إلى 25.4% سنة 1990، ثم إلى 32.95% سنة 1998 ليبلغ ذروته 42% سنة 2003 ثم يتراجع قليلا بنسبة تقدر ب34.2% سنة 2006.

فيما صرحت وزارة التجارة عن وجود 765 سوق غير رسمي في الجزائر في نهاية عام 2011، ينشط به 61127 شخصا، يمثلون 05% من عدد التجار المسجلين في السجل التجاري والذين يبلغ عددهم 1238983 تاجرا[1].

الجدول رقم 07: المدن السبع الأولى في الجزائر التي ارتفع فيها عدد الأسواق غير الرسمية، وعدد الناشطين فيها (2012).

الترتيب	الولايات	عدد الأسواق غير الرسمية	عدد النشطين فيها
01	الجزائر العاصمة	147	6056
02	بومرداس	63	1679
03	وهران	52	13750
04	قسنطينة	31	2761
05	بسكرة	29	4080
06	الشلف	28	1924
07	البليدة	27	3629

المصدر: وزارة التجارة [أنظر الملحق رقم 05]

[1]- Données relatives au commerce informel: enquête effectuée a fin 2011, fait ressortie l'existence de 765 marches informels.

وبينت نتائج هذا البحث أن الآثار التي تخلفها هذه الأسواق غير الرسمية هي:

1 -الاحتلال العشوائي لمفترقات الطرقات، الأرصفة، الشوارع الصغيرة، الساحات، بجوار الأسواق النظامية وبجانب المؤسسات التعليمية والمساجد.

2 -إخلال التوازن بنظام الأسواق، ما ينتج عنه المنافسة القوية للتجار النظاميين.

3 -التهرب الضريبي.

4 -صعوبة تدخل رجال المراقبة والتفتيش.

5 -تدهور حالة البيئة والمحيط مما يؤثر على تدهور مستوى المعيشة للأفراد.

6 -بيع المواد الغذائية سريعة التلف في الهواء الطلق.

7 -الخطورة على صحة وأمن المستهلك [أنظر الملحق رقم 06].

كما وقد صرح وزير التجارة الجزائري السابق مصطفى بن بادة بأن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في نهاية سنة 2011 بلغ 60 مليار دولار، أي ما يعادل 30% من الناتج الداخلي الخام، و50% من أرقام أعمال المتعاملين الاقتصاديين ناتج عن عمليات ذات صلة بالقطاع غير الرسمي، و70% من واردات الجزائر من بلدان آسيا والبرازيل ومصر وتركيا وماليزيا وأندونيسيا، غير مطابقة للمواصفات إلا أنها تتمكن من الدخول بسهولة إلى الجزائر نتيجة ضعف الإجراءات الرقابية على الحدود [أنظر الملحق رقم 07].

وآخر رقم صرح به الديوان الوطني للإحصاء عن عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في سنة 2012 هو 3.9 مليون جزائري [أنظر الملحق رقم08].

فيما أكد صندوق النقد الدولي في اجتماع عقد في التاسع أكتوبر سنة 2012 في العاصمة اليابانية طوكيو بحضور وزير المالية الجزائري السابق كريم جودي، في تقرير بعنوان "آفاق اقتصادية عالمية .. مواجهة المديونية المرتفعة وتباطؤ النمو"،

إلى أن نسبة النمو الفعلي في الجزائر لعام 2012 لن تفوق 2.6% مقابل 3.4% في سنة 2013، مخالفا التوقعات الرسمية التي قدمتها الحكومة الجزائرية على أن نسب النمو الفعلي ستصل إلى 6% [أنظر الملحق رقم09].

كل هذه المعطيات تبين التزايد المستمر لمعدلات التجارة غير الرسمية في الجزائر وتزايد عدد الناشطين بها على الرغم مما تقوم به الدولة من مشاريع التنمية وسياسات التشغيل التي تظهر بأنها عامل إيجابي في امتصاص العمالة نحو القطاع الرسمي.

4 لمحة عن عمل المرأة في الجزائر:

4 1 - علاقة المرأة الجزائرية بالفضاء العام :

المرأة هي نصف المجتمع، وهي التي تقع على عاتقها أساسا مهمة تربية النشء، لهذا ظلت بعيدة عن ميدان العمل والإنتاج وعن المجتمع الخارجي ككل لأجيال عديدة، وفي هذا اقتناع بمهمتها المسنودة إليها وهي تربية الصغار والإشراف على مجتمعها الصغير فقط. ثم ما لبت الأمر يتغير حتى استطاعت في النهاية أن تتصل بالمجتمع الكبير، فما إن أخذت فرصتها في التعليم في الثلاثين سنة الأخيرة حتى بدأت تحاول إيجاد مكان جديد لها في ميدان العمل الخارجي، محاولة من خلاله التعديل في مكانتها.

مسألة خروج المرأة للعمل على أساس وجود حاجة اقتصادية لا يمكن تقبلها في مجتمعنا الجزائري بسهولة، لهذا وجدت المرأة نفسها في محل إبهام وتساؤلات من أطراف مجتمعها الصغير، لماذا تريد الخروج للعمل؟ ماذا تريد أن تحقق من وراء خروجها للعمل؟ و من هنا المفروض أن تجد المرأة لنفسها أعذارا تخلقها لتستطيع في النهاية تغيير نظرة المجتمع لها وتحقيق مكانتها ووجودها ووضعيتها الخاصة دون تبعية لأهلها أو لزوجها .

يقول إنجلز : " إن الشعوب التي تؤدي نساؤها أعمالا أشق مما نتصور، تكن للمرأة احتراما أعمق مما يكنه الأوروبيون لنسائهم، وإن الحالة الاجتماعية للمرأة في عهد الحضارة التي كانت فيها المرأة المحاطة بالاحترام الزائف والمبعدة عن كل عمل حقيقي لأحط بكثير من حالة المرأة التي كانت تؤدي أشق الأعمال في عصري الوحشية والبربرية، والتي كان قومها ينظرون إليها على أنها سيدة حقيقية بحكم طبيعة وضعها"[1].

لم تدخل المرأة عموما مجال المساهمة في الإنتاج إلا مع ظهور الصناعة الحديثة، ولكن بطريقة تجعلها حينما تؤدي واجباتها العائلية تظل مبعدة عن الإنتاج، وحينما تريد المساهمة في الإنتاج وكسب المال بطريقة مستقلة فهذا يضعها في وضع لا يمكنها من أداء واجباتها العائلية على أكمل وجه، وهذا ما كانت تعاني منه المرأة في تلك الفترة، صعوبة قيامها بالواجبات المنزلية والعمل الإنتاجي في آن واحد.

وبالتالي نستنتج أن العمل خارج المنزل أمر لا يتعارض مع دور المرأة وإنما يتعارض مع ما حدده الرجل للمرأة من مكانة ودور في الفضاء المنزلي الصغير الذي يختص بإنجاب للأطفال وتربية وتحمل للأعباء المنزلية، لا غير.

على العموم قد اختلف وضع المرأة من مجتمع لآخر عبر التاريخ، وقد لعبت الثورة الصناعية كما أسلفنا دورا في تغير مكانتها عن طريق إقحامها في العمل. وفي خطاب إلى كوجلمان سنة 1838 أعلن كارل ماركس أن "التقدم والنمو السوسيو-اقتصادي لا يمكن أن يقاس إلا بدقة الوضع الاقتصادي للجنس النسائي"[2].

ثم إن عمل المرأة يعد سلوك إيجابي سوي، فهو يحميها من الوقوع في أشكال السلوك المنحرفة التي قد تنجم عن مخاوفها من فقد مكتسباتها الدراسية والتكوينية، فهي بعد كل تلك الحقبة الطويلة من الاستعباد وجدت العمل الذي تستطيع من خلاله

[1]- كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية، بيروت، 1982، ص 31.

[2]- كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 50.

أن تحقق لذاتها هدفا آخر غير التكاثر والأعمال المنزلية التي تعد وظيفتها السائدة والمعروفة عبر العصور، فاستقرارها بالمنزل والتزامها بمسؤولياته المختلفة يجعلها خاضعة للرجل وتابعة له ماديا ومعنويا.

فعمل النساء يعد عاملا مهما في إعادة هيكلة أنواع العلاقات الاجتماعية حيث تعتبر الأسرة هي محور ونواة العلاقات الاجتماعية والمجتمع، والمرأة بأدوارها الملقاة على عاتقها اتجاه الأسرة تعتبر الوصية على بناء إما تلك العلاقات الأسرية وتماسكها وإما تفككها وضياعها. وهذه الفكرة راسخة في أذهان الجزائريين الذين يرون إهمال المرأة العاملة لأدوار أخرى هي الأولى بتدبيرها والوقوف على مشارفها، كالأعمال المنزلية وتربية الأطفال ورعاية الزوج...الخ.

من هنا يمكن أن نربط بقاء المرأة الجزائرية في الفضاء الداخلي بعد الزواج، حتى وإن كانت عاملة أثناء عزوبتها فهي تترك ذلك المجال لتستقر في بيتها، اعتقادا منها أو ممن هم حولها من الأهل والزوج وعائلة الزوج، وإيمانا منها أيضا أن دور المرأة في البيت و ليس خارجه.

كذلك غياب المرأة عن المنزل طوال اليوم يعتبر تقصيرا منها في أداء الواجبات الأخرى للمنزل خاصة عندما تكون متزوجة، أما العزباء أو المرأة إن لم تكن متزوجة وتعمل خارج البيت فهذا أيضا يضايق الأهل كثيرا، فما لا تقوم به هي من واجبات منزلية تقوم به الأم أو الأخت الأخرى إن لم تكن تعمل وهكذا، ولكن أن كانت المرأة متزوجة فتسير الأمور نحو التعقيد في ذهنيات الزوج والأهل، أنها إن لم تقم بتلك الواجبات المنزلية، لا أحد ينوب عنها أو يقوم بما لا تقوم به هي أثناء غيابها عن بيتها وتضطر لأن تضاعف المجهود حتى تحاول أن تقنع الآخرين أنها على قدر من الاهتمام والمسؤولية.

حاولت المرأة بسبب هذا أن توفق بين ما هو حقها في العمل وكسب مالها الخاص وبين واجباتها المنزلية، فتوجهت نحو العمل في الفضاء الداخلي، أي داخل بيتها، فنجد فئة النساء المتعلمات يقمن بتقديم الدروس الخصوصية للتلاميذ داخل منازلهن،

فبأي طريقة يحاولن استثمار تجاربهن أو خبراتهن التكوينية والتعليمية في مجال ما، في عمل يعود عليهن بالكسب شرط أن يكون داخل البيت.

لذا اتجاهها إلى هذا الباب من العمل الذي يدخل مجاله اللارسمي في شكله، مكان القيام به وحتى نوعه (بيع خبز البيت "المطلوع"، الخياطة، الحلاقة، كتابة مذكرات التخرج، رعاية أطفال النساء العاملات داخل بيوتهن ...الخ)، كل هذه الأنواع من المهن التي تقوم بها المرأة في مجالها العائلي الخاص تعتبر و تصنف ضمن قطاع العمل اللارسمي، لذا لا تستطيع مختلف الديوانات الإحصائية أن تحصي مثل هذه الأنواع من النشاطات، ويظهر بأن مشاركة المرأة الجزائرية في العمل الرسمي ضئيلة.

4 2 -واقع عمالة المرأة في الجزائر:

عرف المجتمع الجزائري تغيرات اجتماعية مختلفة وسريعة عمت بناءه الاجتماعي وأنظمته الاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها. وحتى تركيبته السياسية عرفت ارتفاعا مقارنة بمستوى العمران الذي ما فتئ هو الآخر ينموا ويتطور، والتغيرات شملت أيضا مختلف الأنماط السلوكية والعلاقات الاجتماعية، وكل هذه المستجدات كان لها وقعها على كل فرد من أفراد المجتمع وعلى المرأة كونها عنصرا من الكل. فكان لها أن نالت قسطا من التعليم والتوظيف في مختلف القطاعات الاقتصادية، إلا أن عملها ظل وفي كثير من الأحيان محوريا في نطاق العائلة، بينما المجال الاجتماعي على امتداده لازال في أغلبه ملكا للرجل. إلا أن التحولات العميقة التي عرفها المجتمع الجزائري أثرت نوعا ما على عقليات الأفراد، ومكنت المرأة من دخول عالم الشغل، حيث أنه وبعد الاستقلال خول لهن ميدان التوظيف - خاصة وأنهن حزن على مستوى دراسي معين قبل الاستقلال- خول لهن فيما بعد تحدي النظرة التي تقف حائلا بين تعلم المرأة وعملها.

وعلى الرغم من كل الضمانات والامتيازات التي يضيفها العمل المنتج على النساء العاملات، إلى أنه وبالموازاة مع مختلف الحقائق المقدمة بشأن تعليم المرأة، سرعان ما تظهر مشكلة أخرى، وهي ضعف نسب مشاركتها في حجم القوة العاملة.

كما يمكن الإشارة إلى أن المرأة العاملة في الجزائر تعاني من مشكلات وضغوط اجتماعية كبيرة أهمها التناقض بين الواجبات المنزلية والمهنية، فالمهام الأسرية الملقاة على عاتق الزوجة تتطلب منها بذل المزيد من الجهود المهنية والسهر على راحة الأطفال والزوج، والواجبات المنزلية. ولا يتوقف مجهودها عند هذا الحد، فهي مسؤولة أيضا على الواجبات الوظيفية والمهنية التي تؤديها خارج البيت. والواجبات الأسرية غالبا ما تتناقص مع الواجبات الوظيفية المهنية، وهذا التعارض يضع المرأة في مشكلات التوفيق بين متطلبات عملها المنزلي ومتطلبات عملها الوظيفي.

وثاني أهم مشكلة للمرأة في مجال عملها هي علاقتها بالإدارة، مسؤولوها في العمل، تعرضها للإرهاق و الملل، وأخيرا أثر ظروفها الأسرية في إنتاجها، حيث غالبا ما تؤثر مزاجية المرأة أو ظروف بيتها على مردود عملها الخارجي.

وتعاني المرأة العاملة من مشكلات أسرية أخرى تتعلق بتربية الأطفال، فقضاء المرأة ساعات طويلة في العمل خارج البيت يعرض الأطفال إلى الإهمال وسوء التربية، ناهيك عن قلق المرأة نفسها من إهمالها لواجباتها تجاه أطفالها وعدم إشباعهم لحاجياتهم التي يطلبونها. ومشكلة المرأة تتسنى و تتجسد في عدم وجود من يحل مكانها في البيت أثناء خروجها للعمل، وهذه الحقيقة تعرضها إلى الإرهاق والإعياء الجسدي خصوصا وأنها مسؤولة عن تحمل أعباء أدوار منزلية ووظيفية في آن واحد.

إذن نلخص عوامل قلة مشاركة المرأة الجزائرية في سوق العمل في كثرة الواجبات المنزلية تجاه الأطفال والزوج والأسرة ككل، وكذا العوامل السسيو-ثقافية التي مازالت تتحكم في المرأة داخل المجتمع الجزائري.

5 -أنشطة المرأة الجزائرية في القطاع غير الرسمي: الأنماط والمكانة:

في محاولة لتنميط أنشطة المرأة في هذا القطاع تبرز إلى الواقع عدة تصنيفات، منها أنشطة المرأة المنظورة وغير المنظورة، مثل العمل لحساب الغير، المتاجرة في المخدرات والدعارة...الخ، أي الأنشطة التي تدخل في نطاق ما يسمى بالاقتصاد الأسود، إذ نستبعد هذا النشاط من مجال بحثنا هذا، ونصنف الأنشطة في ضوء الملكية وعلاقات العمل التي تنفصل إلى من يعمل لحسابه ومن يعمل لدى الغير. وهناك تصنيف آخر هو مزاولة النشاط طول الوقت (عمل دائم) أو بعض الوقت (عمل مؤقت)[1]. وربما تصنف الأنشطة في ضوء طبيعة النشاط وفقا لمكانة مزاولته، فالأنشطة التي تزاولها المرأة لا تحصى، سواء كانت في المنزل أو خارجه.

5 -1 - مزاولة المرأة للأنشطة غير الرسمية داخل المنزل:

تزاول المرأة العديد من الأنشطة الاقتصادية داخل المنزل، سواء كان هذا النشاط عملا مأجورا أم غير مأجور (مساعدة الزوج في عمله بدون مقابل مادي)، إذ تعتبر أغلب الأنشطة المأجورة جزءا من عمل المرأة الأساسي كربة بيت، فلا تلتزم باكتساب مهارات جديدة، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض النساء ذوات الأصول الريفية تحتفظن بسمات ثقافتهن الريفية بالرغم من معيشتهن في المدينة. ومن ثم قد تستمر الواحدة في مزاولة بعض الأنشطة التي اعتادت عليها في القرية مثل تربية الدواجن والطيور والنسيج التقليدي وتصنيع الأواني الفخارية التقليدية ...الخ.

وغالبا ما تقوم الأنشطة داخل المنزل على رأس مال ضئيل، هذا وقد أوضحت بعض البحوث التي أجريت على المستوى العالمي والمحلي أن أنشطة المرأة داخل

[1] عمر حلبلب، دور المرأة في القطاع الهامشي، دراسة ميدانية في لبنان، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات عن المرأة العربية والتنمية، العدد 16، الأمم المتحدة، 1989، ص 49.

المنزل هي إعداد الطعام، تصنيع الحلوى، بيع الدواجن والطيور، بيع الملابس الجاهزة والمستعملة والمفروشات...الخ.

ويتوقف كل من نوعية وجودة السلع والمنتجات والأسعار والعائد الاقتصادي على أوضاع السوق من حيث العرض والطلب وعلى ما يفرضه التجار من قيود، وكذلك ما إذا كانت تعمل لحسابها أو لدى الغير. ويؤكد الباحثين على أنه يمكن للمرأة من خلال مزاولة أنشطة داخل المنزل إدراك حركة السوق من حيث العرض والطلب، ومن ثم يمكنها التحكم في أسعار بعض المنتجات التي يكثر عليها الطلب، خاصة الملابس.

أما عن عمل المرأة غير الرسمي في الجزائر، فالإحصائيات تشير إلى وجود فكرة الخفاء الاجتماعي، أي العمل غير المرئي للمرأة في المنزل والذي يصعب قياسه كميا[1]. فالقطاع غير الرسمي ينشأ من عدم التوافق بين الاستراتيجيات المركزية الكلية واستراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين.

5 2 -مزاولة المرأة الأنشطة اللارسمية على الرصيف أو عن طريق العمل التجوالي:

تتخذ المرأة رصيف الحي أو الشارع القريب من مكان إقامتها موضعا ثابت لعملها، أو تحتل مكانا ثابتا في أحد الأسواق اليومية أو الأسبوعية، وتقوم ببيع الملابس القديمة والجديدة، بعض الخضروات والفواكه، الدواجن، الخردوات والأقمشة ...الخ، وتتباين هذه الأنشطة وفقا لمواسم وفصول السنة.[2]

أما عن العمل التجوالي، فيتمثل في تجول المرأة بسلعها ومنتجاتها الشبيهة بمنتجات أنشطة العمل الثابت، بين المنازل في الأحياء والشوارع وفي الأماكن

[1]- ABDELKADER Lakjaa, op cit, P51.

[2]- السيد حنفي عوض، العمالة الجائلة، بحث في ضوء علم الاجتماع الحضري بمدينة الزقازيق، مكتبة وهبة، القاهرة، 1987، ص 40.

المزدحمة، وغالبا ما تعلن عما تبيعه بصوت مرتفع لتسمع الآخرين حتى يتقدموا لشراء ما لديها من سلع. ولقد صرحت أغلب المبحوثات اللاتي أجرينا الدراسة عليهن واللاتي تفوق أعمارهن سن الخمسين أن أول التحاق لهن بالعمل غير الرسمي كان انطلاقا من الشارع والرصيف عن طريق فرش لحاف صغير على الأرض وعرض البضاعة عليه، والتي كانت تتنوع بين الملابس والأعشاب التي تستخدم في الطبخ والتداوي وكذا الذهب...الخ،إلى أن تطورن شيئا فشيئا بعد تجميع رأس مال كاف للعمل في مجالات أوسع.

كما تقوم المرأة كذلك بأعمال خدمية مثل "الدلالة" حيث تتنقل بالسلع والمنتجات من منزل إلى آخر، وقد لاحظنا هذا عند بعض المبحوثات اللاتي تقمن ببيع بعض السلع وسط الأحياء التي تعشن فيها، وخصوصا إلى الجيران، فيما تعتمدن في كثير من الأحيان على الاستعانة بأبنائهن الصغار -الإناث والذكور- في التجوال بهذه السلع بعد خروجهم من المدارس وفي أيام العطل، ليتم إعدادهم تدريجيا وبطريقة غير مباشرة إلى الالتحاق مستقبلا بالعمل في القطاع غير الرسمي.

وقد استشفينا أن معظم النساء اللاتي تعملن في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، أبناؤهن لم يصلن إلى مستويات دراسية عالية لأنهم تعودوا على كسب المال منذ الصغر، الأمر الذي يؤدي بهم للالتحاق في سن مبكر بالعمل بصفة كاملة مع الأم في كل زمان ومكان.

وكما تدلنا الشواهد الميدانية، أنه بالرغم من تواجد هذا النشاط في فترة زمنية سابقة فإنه سرعان ما يبرز مرة أخرى ويأخذ صورة جديدة، حيث تفضل النساء العاملات به -سواء بالاعتماد على الأبناء أو بدونه- التنقل من منزل إلى آخر حسب جدول يومي وزمني ترتبه حسب رغبتهن، وهذا أفضل لهن من العمل في المنزل طوال الوقت، إذ يمثل متغير النوع واحدا من المتغيرات التفسيرية التي تساعدنا على

فهم بعض ديناميكيات أسواق العمل غير الرسمي في المناطق الحضرية والتعرف على بعض خصائص ومكونات أنشطتها المرتبطة بالشارع والرصيف والتجوال[1].

3 5 - مزاولة المرأة للأنشطة التجارية غير الرسمية العابرة للحدود:

يلعب الحراك العابر للحدود دورا مركزيا في تغيير الوضعية المجالية للمرأة وتغيير وضعيتها في السلم الاجتماعي، ليصبح الحراك المجالي مؤشر مهم على الحراك الاجتماعي. كما أن التعاملات التجارية مؤشر مهم على تحولات وضعيات النساء[2]، والتي تؤدي إلى استحواذ تقدمي للنساء على أماكن تجارية خارجة عن الإطار المؤسساتي وبعيدة عن الفعل التنظيمي، والانضمام في شكل شبكات اجتماعية تجمع مع الوقت: الثروة والقوة والمعرفة، إذ تبدأ العلاقات البسيطة من الأسرة الصغيرة مقصورة في إطار أبوي قرابي، ثم تتوسع في إطار انتماء إثني وقبلي ينتج عنه صفقات صغيرة ومحلات صغيرة، ليخرجن تدريجيا من إطار اقتصاد السوق إلى عوالم خارجية لا تستطيع الدولة أن تراقبها وتؤمنها، ذات طبيعة مزدوجة تتعدى الحدود الجغرافية وتنشط في مجالات متعددة في آن واحد، تمر عبر الحواجز الأمنية في الطرقات، داخل المدن وخارجها، وعلى الحدود البرية وكذا في المطارات دون أن تكتشف أو تبوء بالفشل، إلا في حالات قليلة جدا.

وهذا الطريق في التفكير يقودنا إلى الطرح: أنه في إطار وجود تنظيم سياسي واجتماعي، كما في ظل وجود اختلافات في الثقافة الاقتصادية، تبحث هؤلاء النسوة عن أسباب وعقلنة تستخدمنها أثناء ممارسة التجارة. ويجدر بنا الذكر أن العقلنة عند النساء تعني سعيهن لاكتساب لمجموعة من الكفاءات أهمها "الحراك" (La mobilité) و"اللارسمية" (L'informalité)، ولكن الكفاءة الأهم، والتي تختلف عما ذكر، هي تغطية أو إخفاء النشاط الاقتصادي الذي يتم عن طريق السفر والبيع

[1]- سليمان بوزيدي، مرجع سابق، ص 134.

[2] - MICHEL Peraldi, op cit, P03

والشراء في مغامرات فردية وقدر جماعي يتم بنجاح، وهنا نحن في عمق الاقتصاد اللارسمي بمعانيه الثلاثة:

- اقتصاد يستعمل تقنيات ضعيفة.
- ذا مستوى تنظيمي وتراتبي ضعيف.
- رؤوس أموال صغيرة[1].

وبالتالي فالتجارة غير الرسمية العابرة للحدود -كفعل اقتصادي- تتجاوز الحدود المرسومة من قبل المعايير الاقتصادية والسياسية، وتمنح للمرأة فرصا مختلفة ومتفاوتة لبلوغ الترقية الاجتماعية والاستقلالية التي طالما سعت لتحققها عن طريق العمل.

[1] -MICHEL Peraldi, op cit P09.

خاتمة الفصل:

في نهاية هذا الفصل نخلص إلى أن موضوع عمل المرأة مازال مشوبا بكثير من الغموض ومعرضا للإهمال والإغفال، لأن أغلب ما لدينا من معارف سابقة حول الموضوع هي عملية تراكم لدراسات في مجتمعات غربية رأسمالية. كما أن تحليل موضوع عمل المرأة انطلاقا من المجتمع الجزائري يتطلب على الباحثين معرفة عميقة بكل شريحة أو فئة متواجدة في المجتمع، ولكن هذه المعرفة مازالت في مراحلها الأولى وهي لا تفي بالغرض الذي هو إسقاط تلك النتائج والدراسات على فئات المجتمع و شرائحه كاملة، ومنها المرأة ومدى اندماجها في المجتمع الخارجي عن طريق العمل وقياس نسبه. وحتى الإحصائيات الرسمية لا تترجم الوضع الحالي لعمل المرأة، بينما تؤكد الملاحظات الإمبريقية اقتحامها الكبير لمجال العمل وهو ما لا تظهره تلك الإحصائيات.

وهنا باستطاعتنا القول أن موضوع عمل المرأة في الجزائر يظهر من خلال الإحصائيات الرسمية ضعف مشاركتها في العمل بينما يظهر الواقع أن المرأة تساهم في العمل وتخرج له. فخلال الثلاثي الأول لسنة 2014 بلغت نسبة النساء العاملات 14%[1] من إجمالي اليد العاملة بالجزائر، ومعظم تلك النسب متمركزة في قطاعات ذات حكر نسائي كالصحة، التربية، والتعليم، في حين أنه لا تزال مشاركة المرأة في العمل الإنتاجي في وضع معقد وغامض استنادا إلى نتائج الإحصاء الذي يتجاهل في معظم الأحيان العمل الإنتاجي للمرأة الذي لا يتم في سوق العمل الذي سجلت الجزائر فيه خلال العقد الأخير وبشكل واضح صعودا كبيرا لنساء برزن في التجارة غير الرسمية ولاسيما العابرة للحدود، ساعدهن على ممارستها ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية متذبذبة عاشتها البلاد منذ عشرات السنين. وهنا تساؤلاتنا تطرح حولهن من جديد: ما الخصائص والصفات الجديدة التي تميزهن؟ وماذا حققن من خلال هذا النوع من التجارة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

[1] - Office national des statistique, Activité, Emploi et chômage en avril 2014, N°671, P1.

مقدمة الفصل:

تحتل التجارة غير الرسمية العابرة للحدود عند المرأة في الجزائر حصة لا يستهان بها ضمن الحركة التجارية التي تعيشها الساحة الاقتصادية الجزائرية حاليا، إذ أن الكثير من المؤشرات الإمبريقية والبحث الميداني ينبهانا بوجود أهمية متصاعدة لنشاط المرأة في هذا المجال. و سنتطرق في هذا الفصل إلى تحليل بعض الجوانب الظاهرة والخفية للحركة التجارية العابرة للحدود والتي أصبحت المرأة الجزائرية من خلالها تساهم بتوسيع التجارة غير الرسمية التي تنعش الاقتصاد الوطني في ظل وجود منظومة قانونية تحضر هذه الممارسات وتمنعها، كما سنتطرق إلى العوامل التي دفعت بها إلى العمل في هذا النوع من الأنشطة التي أصبحت مرئية في الفضاءات الحضرية، وكذا خصوصيات سيرتها المهنية، فيما سنركز كذلك على مفهوم الحركية أو الحركة (La mobilité) التي تعني تطور التموقع المكاني للأفراد وتغيير وضعياتهم في السلم الاجتماعي[1]، والتي ساهمت بشكل كبير في تغيير الأدوار والمكانات في الأسرة الجزائرية الحالية.

[1]- VERONIQUE Manry, CAMILLE Schmoll, Le bizness des femmes, op cit, P40.

1 - دوافع امتهان المرأة الجزائرية للتجارة غير الرسمية العابرة للحدود:

نتج تطور معدلات نشاط المرأة عن عدة تحولات اجتماعية وإيديولوجية واقتصادية ساهمت كلها في الرفع من مستوى النشاط لديهن، نذكر منها:

- التحاق النساء بالتعليم والتكوين المهني، مما يؤهلهن للحصول على شهادات عليا تسمح لهن بالعمل أو على الأقل ترفع من احتمال فوزهن بمنصب شغل.
- الارتفاع المتزايد لنسبة الأفراد الذين هم في سن العمل كنتيجة لارتفاع الخصوبة ولمراحل النمو الديمغرافي الكبير بصفة عامة، وارتفاع هذه النسبة عند النساء الشابات في الهيكل العام للسكان حسب السن بصفة خاصة، وبالتالي ارتفاع نسبة الطبقة النشيطة في الجزائر.
- اتساع قطاع الخدمات الذي يعتبر القطاع المفضل للنساء حاملات الشهادات.
- تدهور الإيرادات الحقيقية وتنامي مستوى الفقر بسبب تدني عائدات النفط خصوصا، مما أدى إلى تراجع دخل العائلات والذي يعتبر كمحفز للبحث عن نشاط آخر يوفر للمرأة دخلا إضافيا تساهم به في ميزانية الأسرة.
- تزايد مرونة سوق الشغل مما يجذب مزيدا من النساء.

من ضمن كل هذه العوامل، يلعب التعليم دورا أساسيا، فهو يرفع من احتمال النشاط الاقتصادي للنساء، ومحفز يدفعهن للبحث عن شغل، ويتيح فرصا للحصول على دخل إضافي للأسرة، ويساهم أيضا في تقدم سن الزواج وتراجع الخصوبة.

هذا بصفة عامة فيما يتعلق بعمل المرأة في الجزائر، أما عن أهم الدوافع التي كانت محفزا قويا للدفع بالنساء الجزائريات نحو حراك من نوع جديد هو الحراك التجاري العابر للحدود، فقد جاء نتيجة عاملين مهمين نذكرهما فيما يلي:

1 1- المستوى الاقتصادي:

لا يختلف القطاع غير الرسمي عن القطاع الرسمي أو الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي في كونه وجها من أوجه المجتمع الواقعي، وقد ورد هذا في بحث للأستاذ عبد القادر لقجع أشار فيه إلى مقولة الفيلسوف والأنثروبولوجي الفرنسي -André Georges Haudricourt التي جاءت كالتالي: "مهما كانت الزاوية التي نتناول منها الواقع، فإن المجتمع بأكمله يكشف عن نفسه"[1]. ونحن في هذه الدراسة سنقوم بتحليل العامل الاقتصادي بصفته أحد الدوافع القوية في توجيه مسار الكثير من النساء نحو ممارسة التجارة غير الرسمية العابرة للحدود في الجزائر.

فقد سبق وأن بينت الدراسات الأولى في هذا المجال أن من أهم الدوافع التي تؤدي إلى خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية، والمقصود بها هو حاجة المرأة الملحة لكسب قوتها أو حاجة الأسرة للاعتماد على دخل المرأة. ولمناقشة الدافع الاقتصادي يتضح أمران، أولهما أن هناك بحوث بينت وجود حاجة مادية ملحة بمعنى أن الأسرة لا يمكنها أن تستغني عن عمل المرأة، إذ هو يمثل حاجة حقيقية إلى المال، بينما تبين بحوث أخرى أن عمل المرأة لا يعتبر ضرورة قصوى وإنما يساعد في رفع المستوى الاقتصادي والثقافي للأسرة.

في عام 1958 بينت دراسات"هير" أن النساء من الطبقة الدنيا يعملن من أجل المادة أكثر مما تفعل النساء العاملات من الطبقة الوسطى اللاتي غالبا ما يذكرن أن الاستمتاع بالعمل هو الدافع إليه[2]، و خلصت هذه البحوث إلى أن الدافع من العمل يرتبط بطبقة المرأة أو بمستواها المادي، فيكون الدافع الاقتصادي قويا وملحا ويمثل حاجة قصوى كلما انخفضت طبقة المرأة العاملة المادية والاقتصادية.

وفي نفس السياق نجد أيضا موقف فريديريك تايلور الذي يذكر أن دوافع العمال في ثقافتهم تميل إلى أن ترتبط بالمال، فالناس قد رسخ في اعتقادهم أن المال

---

[1]- ABDELKADER Lakjaa ,"Femmes algériennes dans le commerce transnational informel (trabendo): Les acteurs, les réseaux, les espaces" مجلة الكليم، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، العدد 03، 2014، ص 01.

[2] - VERONIQUE Manry, CAMILLE Schmoll, op cit, p 83.

هو المدخل إلى السعادة، ولذا فإنهم عندما يحسون بأن هناك نقص في حياتهم فإنهم بطبيعة الحال يطالبون بمال أكثر، وتشير الحاجة إلى المال دون شك إلى أنهم يريدون شيئا ولكنها لا توضح لنا ما هذا الشيء[1].

كما أظهرت الدراسة التي أجراها عبد اللطيف فضل الله في المغرب العربي إلى أن النساء العاملات دفعن إلى العمل تحت ضغط الحاجة المادية، فعندما لا تجد المرأة رجلا أو عائلة تعتمد عليها في لقمة عيشها فإنها تجد نفسها مجبرة على الخروج إلى العمل لأن أغلبيتهن تنتمين إلى الطبقة الكادحة[2].

واتضح من خلال استفتاء أجري سنة 1956 بالولايات المتحدة الأمريكية (استفتاء بيدجون) على ما يقارب 3800 سيدة تعملن كعضوات في الاتحادات، تبين أن ¾ منهن تعملن أساسا من أجل إعالة أسرهن[3].

وفيما يخص هذه الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مجموعة من النساء الناشطات في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، واللاتي تتوزعن من حيث أماكن الإقامة على عدة مدن في الجزائر وخارج الجزائر، وهي: وهران، سيدي بلعباس، غليزان، تيارت، الجزائر العاصمة ومدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، يبرز العامل الاقتصادي كأحد أهم وأقوى الدوافع لالتحاق المرأة الجزائرية بهذا المجال.

فنجد المبحوثة رقم 04 وهي سيدة متزوجة، أم لأربعة بنات وحامل بالخامسة، ربة بيت ومسؤولة على بيتها وبناتها عن طريق المتاجرة في ملابس النساء والمفروشات المنزلية. تتمتع بخبرة قديمة في ميدان التجارة إذ بدأتها في سن 18 سنة وهي لا تزال تدرس في المرحلة الثانوية عن طريق مساعدة أمها. استمرت فيها إلى أن تزوجت، لتقرر التوقف أثناءها معتبرة أن الزواج سيحقق لها الاستقرار وجميع المتطلبات التي تحتاجها كزوجة، إلا أنها لم تجد ما كانت تطمح إليه، بل وجدت الكثير من المعاناة والمشاكل العائلية مع زوجها المتسلط على حد تعبيرها، مما جعلها

---

[1]- ibid, p77.

[2]- تماضر الزهري حسون، تأثير عمل المرأة على التماسك الأسري في المجتمع العربي ، مجلة الأمن والحياة، العدد 144، أبريل – ماي 1994، ص 50.

[3]- كاميليا عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 80.

في حالة احتياج مستمر إلى أمها التاجرة التي لا زالت تعتمد عليها في توفير بعض الدخل إلى أسرتها حتى بعد زواجها، وتضطر بعد مدة قصيرة تحت وطأة ظروفها الاقتصادية الصعبة للعودة إلى ممارسة التجارة غير الرسمية العابرة للحدود أو كما سمتها "التبزنيس" مرة أخرى. حيث تقول أن حاجتها إلى العمل أصبحت ملحة وضرورية لأن علاقتها مع زوجها في الوقت الحالي سيئة جدا، فهو لا يهتم بها ولا ببناته، وخصوصا أنها أنجبت فقط البنات ولم تنجب له الذكر وحامل ببنت أخرى، الأمر الذي يجعلها تتعرض من قبله إلى مختلف أنواع العنف اللفظي والجسدي، وهذا ما يدفعها حاليا للتفكير في الطلاق، الذي سيمكنها من أخذ البيت لفائدة بناتها لكن ليس حاليا وإنما بعد أن تجد سببا أو دليلا يساعدها على التخلص منه بطريقة تخدمها أمام القانون، وفي نفس الوقت إلى أن تكبر بناتها بعض الشيء وتخف عليها مسؤولية تربيتهن نوعا ما.

ربما الحالة النفسية السيئة لهذه المرأة التي عانت الكثير مع زوجها على حسب ما سردت من تفاصيل، جعلتها ترى أن الحل الوحيد بالنسبة لها هو أن تستمر في العيش معه وهي تمارس التجارة غير الرسمية محددة مصيرا مستقبليا لعلاقتها الزوجية ينتهي بالطلاق وذلك في غضون سنوات قادمة يلازمها بعض الصبر لكي تتمكن في المستقبل القريب من توفير بعض الرفاهية التي عاشتها في الصغر من أم تاجرة لا زال فضلها عليها إلى الآن.

ومن هذا المنطلق تظهر أهمية العلاقات الاجتماعية في الممارسات التجارية، وتظهر أول علاقة اجتماعية خدمت هذه السيدة في مسارها التجاري هي العلاقة مع الأم التي أنشأتها على هذا الفعل منذ الصغر، وكانت سندا مهما لها بعد زواجها، ليظهر لنا بوضوح الدور الذي تؤديه العلاقات الاجتماعية وخاصة القرابية منها في إنجاح ممارسة التجارة غير الرسمية.

ثم لدينا أيضا المبحوثة رقم 08 وهي من سكان مدينة وهران، تقول أنها تعيش وضعية اجتماعية جيدة، تتراوح مسؤولياتها بين البيت والأبناء، بدأت العمل في سن الثلاثين ولم تعمل في أي قطاع رسمي من قبل، بدأت مشوارها بفضل أمها التي

كانت خياطة وكانت وراء فتحها للمحل الذي استطاعت من خلاله أن تنمي نشاطها التجاري غير الرسمي عن طريق القيام برحالات إلى تركيا ودبي مع نساء كانت تشتري منهن السلع لمحلها، وبالتالي كن هن السبيل الذي التحقت بواسطته إلى هذا المجال. لكن سبب دخولها الأساسي إلى ممارسة لتجارة غير الرسمية هو الحاجة المادية، حيث أصبح زوجها غير قادر على تغطية احتياجاتها واحتياجات ابنيها، كما أنها لم تتقبل هذه المعيشة القاسية لأنها كانت متعودة على حياة الرفاهية في بيت أهلها والتي لم تجدها في بيت الزوج الذي يتقاضى راتبا شهريا يقدر ب 15000 دينار جزائري، فرأت أن مشكلتها المادية لن تستطيع حلها إلا عن طريق التجارة التي تستطيع أن توفر لها ما يحتاجه البيت والأولاد. فزوجها على حد تعبيرها "لا ينفع ولا يضر ولا يقتل ولا يحيي" وهو عالة في البيت. نجاحها حققته بمفردها عن طريق العمل إذ تقول: " لو كان الزمان يعود إلى الوراء، لا أتزوج بهذا الرجل حتى ولو مكثت حياتي كاملة بلا زواج لأنه لم يضف لي شيئا في حياتي". وبالتالي في نظرها هذه التجارة حققت لها أشياء كثيرة وحلت لها المشكلة المادية التي كانت تعاني منها وجعلت ثقتها بقدراتها العالية وبنفسها كبيرة وأفقدت الزوج دوره ومكانته داخل الأسرة، حتى أنه بإمكانها أن تستغني عنه بعد أن أصبح في نظرها فردا عديم المنفعة، لأنه لا يؤدي وظيفته كرب أسرة مسؤول عن اقتصادياتها، لنستنتج في هذا الصدد أن عمل المرأة عامل مساعد في تغير أدوار ومكانات الأفراد داخل المجتمع.

أما هذه المرة مع المبحوثة رقم 11 فقد وجدنا نفسنا أمام وضع مختلف نوعا ما، فمن حيث السن هي أكبر بقليل عن سابقاتها، وليست التجارة غير الرسمية العابرة للحدود هي المصدر الأول والوحيد الذي تعتمد عليه في الإنفاق على بيتها وأولادها، بل هو يتماشى مع نشاط رسمي آخر ألا وهو التعليم. فهذه السيدة معلمة تبلغ من العمر58 سنة، أم لخمسة أولاد، بدأت التعليم في سن الـ 24 ، وبدأت التجارة منذ15 سنة وهذا ما أكسبها خبرة في المجالين نظرا لطول المدة التي شغلت فيها التعليم والتجارة معا. وقد ساعدها تنوع العلاقات بين المعلمات والجيران وأولياء أمور بعض التلاميذ على ازدهار تجارتها وتنويعها بين ملابس نساء ومفروشات منازل، في رحلات تجوب بها مختلف الدول والقارات: إلى تركيا، فرنسا، دبي، المغرب

وإسبانيا، وكان السبب في انضمامها إلى عالم التجارة ظروفها الاقتصادية المزرية، إذ لم يعد راتب التعليم يكفيها لسد حاجيات خمسة أبناء من بينهم طفلان معاقان، ففكرت في كيفية تحسين وضعها وقررت فتح محل في بيتها، بدأت بشيء بسيط إلى أن طورت تجارتها مستعينة بابنتها البالغة من العمر 17 سنة في إدارة المحل في غياب الأب الذي طلقها وترك حمل المسؤولية عليها، حيث وجدت نفسها أمام ظروف عائلية صعبة وأبناء معاقين لا يكفيها راتبها كمعلمة لتوفير مصاريف علاجهم. تجارتها مستمرة ومتماشية مع أوقات التعليم الرسمي، فرحلاتها لجلب السلع منتظمة ولا تكون إلى أثناء العطل المدرسية حتى لا تخسر وظيفتها، أما في غير العطل فهي تستعين بزملائها في التجارة لتزويد المحل بما يحتاج إليه. ليتضح لنا بأن اندماج النساء في الشبكات التجارية غير الرسمية العابرة للحدود مرتبط وبقوة بالقطيعة الموجودة داخل الروابط الأسرية بين الزوج والزوجة وبين الوالدين والأبناء، والقطيعة مع عالم العمل الرسمي، ومع المدرسة[1]، لتصبح هؤلاء النساء في ظل هذه الظروف وبهذه الممارسات تساهمن وبفعالية في التحولات الكبيرة التي يعيشها المجتمع الجزائري حاليا، وهذا يدل مرة أخرى على أن المؤشر الاقتصادي ليس هو المؤشر الوحيد المعبر على هذه الديناميكية.

أما في هذه المرة فقد تغيرت الوضعية وخرجنا من إطار المطلقة والأرملة، والمبحوثة رقم 15 هي طالبة جامعية مخطوبة، من وسط مدينة وهران، وضعيتها الاجتماعية جيدة، مسؤولة عن نفسها وتساعد أسرتها بإرادتها لأن أسرتها لا تحتاج إليها. لم تعمل من قبل، و بدأت مباشرة ممارسة التجارة في سن مبكرة من حياتها ألا وهي سن الـ 18 بعدما نالت شهادة الباكالوريا ودرست أول سنة لها في الجامعة. لكن هنا يطرح التساؤل نفسه: كيف لطالبة جامعية أن تسلك هذا المجال رغم أنه أمامها سبيل دراسي ومشوار يمكن أن تحقق بفضله مكانة اجتماعية أحسن بعيدا عن التجارة ومتاعبها؟ إجابتنا المحتملة هي أن للتنشئة الاجتماعية الأسرية دور كبير في تحديد

[1] -ABDELKADER Lakjaa, "Les jeunes en Algérie : un désordre sociétaire porteur de nouveaux liens sociaux", Spécificités, la revue des R Terrains sensible, c'est la crise ? Octobre 2014.

مسار أبنائها وإكسابهم نفس أنماط السلوك ونفس الممارسات وحتى نفس الأهداف والطموحات، لتقوم وبطريقة غير مقصودة بإعادة إنتاج نفس ما هو موجود داخل الأسرة، وهذه الإجابة تبررها أقوال المبحوثة التي صرحت بأنها دخلت هذا المجال عن طريق الأم التي كانت خياطة وكانت تقوم هي ببيع ما تخيطه أمها، إلى أن قررت في وقت من الأوقات بعدما أحست أنها قادرة على تحمل المسؤولية والتطوير من هذا النشاط عن طريق المتاجرة في الملابس الجاهزة المجلوبة من الخارج وبيعها من جديد في محل خاص بها بسوق المدينة الجديدة في مدينة وهران، حتى تتضاعف الأرباح وتبني لنفسها مستقبلا مستقلا عن الأم وعن الأسرة بصفة عامة، لكن دون أن تقطع علاقتها التجارية مع الأم التي لا تزال تزودها بالملابس المخاطة والتي لا تستغني عنها المرأة الجزائرية في المناسبات مثل الأعياد والأعراس.

ومن جهة أخرى، لدى هذه المبحوثة سبب آخر حيث تقول: "ربحت الباك وسجلت سنة أولى فالجامعة بصح ماقريتش فيها، قلت نخدم على روحي ونقصص الطريق على خاطرش شفت بلي لي عندهم les diplomes قاع des chomeures، علاش نضيع ربع سنين ولا خمسة من عمري باطل؟ على بيها خترت نخدم فالتبزنيس على خاطرش فيه دراهم كبار وفي ربع سنين ولا خمسة لي تضيع فالجامعة، نكون وصلت لبزاف الحوايج كنت متمنيتهم"[1]. وبالتالي نستشف من خلال هذا الخطاب الذي يقول عنه ليفي ستروس أنه أداة أنثروبولوجية بامتياز[2]، نستشف المكانة التي آل إليها التعليم العالي في الجزائر، وآلت إليها الشهادة في نظر الشباب.

وهنا نشير إلى نقطة مهمة بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية هي أن عدم وجود عمل بعد التخرج أصبح يؤرق الكثيرين ويجعلهم في حالة الحصول على

[1]- نجحت في شهادة الباكالوريا وسجلت سنة أولى في الجامعة لكن لم أدرس، فضلت العمل وقلت أختصر على نفسي الطريق لأنني لاحظت بأن حاملي الشهادات بطالين، فلماذا أضيع أربع أو خمس سنوات من عمري هباء؟ لذا اخترت التجارة كعمل من وراءه ربح كبير أستطيع من خلالها في هذه الأربع أو الخمس سنوات المهدورة في الجامعة أن أحقق الكثير من أهدافي.

[2]- CLAUDE Levis –Strauss, Anthropologie structurel, Plon, Paris, 1997,p101.

فرص مناسبة يقررون ترك مقاعد الجامعة والالتحاق بنشاطات يجنون من خلالها بعض المال الذي يجعلهم في غنى عن الحاجة، وهذه الفكرة نفسها تبلورت في ذهن الطالبة حيث أرادت أن تختصر الطريق على نفسها وتبحث عن عمل مربح بدل الوقت الضائع في الجامعة، ملتحقة بعالم آخر ألا وهو التجارة غير الرسمية العابرة للحدود.

مبحوثتنا رقم 20 سيدة التقينا بها على متن الطائرة المتوجهة من الجزائر العاصمة إلى إمارة دبي، ولم يكن ذلك صدفة، بل جاء نتيجة بحثنا الدائم على نساء من هذا النوع نعلم تماما أن الطائرة من أحسن الأماكن التي توفرهن لنا. الرحلة طويلة مدتها تسع ساعات، وهي كفيلة بأن نخرج فيها بما نريد من معلومات تخص موضوع بحثنا حتى وإن كانت في غاية السرية والشخصية.

هذه السيدة تبلغ من العمر 33 سنة، مطلقة وأم لثلاثة أطفال، اثنين منهما من زوجها السابق والطفل الثالث من علاقة غير شرعية مع شاب تزعم أنها سترتبط به في يوم من الأيام، وكون أنها كثيرة الأسفار بين الجزائر والإمارات التي تمكث بها فترات طويلة، استطاعت أن تخفي حملها عن عائلتها، وتلده في الجزائر العاصمة بمساعدة صديقة دون أن يكتشف أحد أمرها وتأتي به إلى بيت أهلها بصفته يتيم وتولت هي تبنيه حتى تأخذ فيه أجرا عند الله. الطفل يعيش اليوم تحت كنف عائلته دون أن يعلم أحد أنه أحد أفرادها، وهنا تظهر إستراتيجية من نوع آخر لدى هذه السيدة وهي كفالة اليتيم باسم الدين، والتي تعتبر كأحد المواقف التي يحبذها المجتمع وكوسيلة تحافظ بها على علاقاتها الأسرية والاجتماعية وترفع من مكانتها.

بداية وبعد الطلاق كانت حالتها الاقتصادية سيئة جدا لأنها وجدت نفسها في بيت أب وأم لا يعملان وليس لديهما أي دخل، ووجدت نفسها مسؤولة عن طفلتين لا تضمن لهما قوانين الأسرة السارية في الجزائر أدنى حد من المتطلبات المادية التي يحتاجون إليها إذ أن النفقة التي يحكم بها القضاة عادة ما تكون متدنية تتراوح بين الـ2500 دينار جزائري والـ 4000 دينار جزائري حسب تصريحات المحامي بوجمعة يوسف (محامي في دار القضاء بتلمسان) وذلك لأن المشرع الجزائري لم

يحدد قيمة النفقة المخصصة للطفل[1] وجعل تقديرها من شان القاضي، فقررت بحكم خبرتها في الحلاقة أن تتوجه إلى دبي وتفتح صالون حلاقة نسائي بالموازاة مع التجارة في الملابس النسائية أثناء رحلات الذهاب والإياب التي تقضيها بين العمل في دبي وبين العودة بين الفترة والأخرى لزيارة أبنائها ووالديها في الجزائر.

تقول أنها لا تستطيع الاستقرار والعمل في الجزائر لأنها لا تقتنع ب 2000 أو حتى 10000 دينار في اليوم، تقول: "والفت الدراهم، ودراهم كبار ندخلهم في دبي، ما نقدرش نخدم في صالون بالجزائر على خاطرش ما فيهش المدخول اللي يكفيني، إخوتي لاباس عليهم ماديا وعلاقتي مليحة معاهم، بصح كل واحد يحوس على فايدته وكل واحد يحوس يعيش حياته، أنا عايشة لأبي وأمي وأولادي، ولو كان لقيت قليل من المساعدة من عند إخوتي لو كان راني قاعدة في الدار"[2].

تضيف وتقول أطمح لشراء سكن خاص بي وصالون حلاقة راقي في الجزائر مستقبلا وأعيش حياة مستقرة مع أولادي، هدفي أن ينجحوا في الدراسة وهذه هي القاعدة التي أسير عليها، حتى أنني قمت بتسجيلهم في مدارس خاصة لأنها أحسن من المدارس العامة، اثنين في المتوسط وواحد في الابتدائي، وأدفع عنهم مبالغ تفوق العشرين مليون سنتيم في السنة وهذا المبلغ ليس بالسهل لذا يجب عليا أن أعمل.

هنا يظهر لنا شيء ملفت للانتباه وهو: كلما تقدمنا في تحليل هذه المقابلات نجد أن المبحوثات تصرحن بالمسؤولية المنزلية، فبعدما كان الرجل هو رب الأسرة وهو المسؤول عن المتطلبات المادية لأفرادها، أصبحت المرأة هي المسؤولة وهي التي تتولى شؤون المنزل وتتدبر جوانبه الاقتصادية بشتى الوسائل حتى وإن كانت خطرة أو متعبة أو مخالفة للقانون، كما يظهر لنا حرص النساء على مواصلة القيام

[1]- المادة 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80 من القانون رقم 11/84 المؤرخ في 09 رمضان 1404 ه الموافق لـ: 09 يونيو 1984م يتضمن قانون الأسرة، المعدل والمتمم بالأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 15، صادر بتاريخ 2005/02/27.

[2]- تعودت على المال، أموال كبيرة أجنيها في دبي، ولا أستطيع أن أعمل في صالون نسائي بالجزائر لأنه لا يكفيني. إخوتي مقتدرين ماديا وعلاقتي بهم جيدة لكن كل واحد منهم لا يبالي إلا بنفسه، وكيف يعيش حياة الرفاهية. أنا أعيش من أجل رعاية أبي وأمي وأولادي، ولو وجدت القليل من المساعدة من قبل إخوتي لمكثت في البيت.

بأدوارهن من إنجاب وتربية واهتمام ورعاية للأولاد من جميع النواحي مادية كانت أو نفسية، وبالتالي ازدواجية وظائفها بين الأنثوية والذكورية وكبر حجم المسؤولية على حساب راحتها وصحتها ووقتها وأولادها.

إن الظروف المعيشية والاقتصادية التي تعيشها الأسرة الجزائرية "الحالية" هي التي أجبرت المرأة على الخروج للعمل من أجل تلبية حاجات الأسرة المتزايدة، لذا كان استشعارها لأهمية العمل كوسيلة للحصول على النقود اللازمة لرفع مستوى معيشة الأسرة من أهم العوامل التي جعلت المرأة تتمسك بالعمل الخارجي[1]. بالتالي لا يمكن التقليل من الدافع الاقتصادي ومن أهمية المادة بالنسبة لخروج المرأة لممارسة الأنشطة التجارية غير الرسمية العابرة للحدود كونها حلا من الحلول المتاحة للخروج من أزمات تسببت فيها عوامل عدة كغلاء المعيشة وقلة فرص العمل في ظل تزايد نمو ديموغرافي لم يواكبه نمو اقتصادي مكافئ في الجزائر.

1 2 - الحالة الاجتماعية:

إذا كانت التجارة غير الرسمية العابرة للحدود توفر للنساء طريقا نحو الترقية الاجتماعية بكل معانيها وطريقا نحو الاستقلالية المنشودة، فإن مساراتها تبقى متفاوتة جدا بين التاجرات، إذ صعبة جدا الموازنة بين المنافع الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن اختيارها لممارسة هذه التجارة. والخط الفاصل بين النساء الجزائريات وغيرهن من مثيلاتهن في المغرب أو تونس أو حتى في الدول الغربية هو الاختلاف في السياق العائلي الذي تعشن ضمنه، وفي الحالة المدنية، والسن والمستوى الدراسي. ففي الدراسة التي أجرتها الباحثتان كامي شمول وفيرونيك مانري على 40 تاجرة تونسية اتضح أن أعمارهن تتراوح بين الـ 22 والـ 55 سنة، أغلبيتهن متزوجات باستثناء الصغيرات اللواتي تسافرن مع أمهاتهن أو أخواتهن الكبيرات، لا يوجد بينهن مطلقات ، وفيهما أرملتين كانتا تنشطان في هذا المجال قبل وفاة

[1]- علياء شكري وآخرون، المرأة في الريف والحضر –دراسة لحياتها في العمل والأسرة-، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص238.

أزواجهن، الأمر الذي يبعدهن عن الفشل والتهميش الاجتماعيين، ويضمن لهن نجاحاً في تجارتهن مرتبط نسبياً باستقرارهن داخل أسرهن، على عكس النساء الجزائريات اللاتي تعيش أغلبهن في ظروف مزرية وقطيعة وتهميش[1]. هذه العناصر التي سنركز على تحليلها لكي نتمكن من توضيح الخصوصية الاجتماعية التي تتميز بها المرأة الجزائرية المزاولة لهذا النشاط.

إن التاجرات اللاتي التقينا بهن من فئات عمرية مختلفة تبدأ من سن الـ 22 سنة وتصل إلى الـ 72 سنة، تنحدر جميعهن من الطبقة الحضرية المتوسطة أو الفقيرة، وتنتمين في الغالب إلى الأوساط الشعبية، أغلبهن مطلقات وذوات مستويات دراسية متفاوتة تتراوح بين المتدنية والعالية. مستويات لا تهمهن تماما بقدر ما يهمهن التمتع بقاعدة بسيطة من القراءة والكتابة واكتسابهن لبعض المفردات اللغوية العربية والأجنبية لتسهيل عملية التخاطب في فضاءات اجتماعية مختلفة، والجدول التالي يوضح الحالة المدنية للمرأة الجزائرية المزاولة للتجارة غير الرسمية العابرة للحدود.

الجدول رقم 08: الحالة المدنية للمرأة الجزائرية المزاولة للتجارة غير الرسمية العابرة للحدود.

الحالة المدنية	العدد	النسبة المئوية
عزباء	03	%11.54
متزوجة	07	%26.92
مطلقة	11	%42.31
أرملة	05	%19.23
المجموع	26	%100

[1] - VERONIQUE Manry , CAMILLE Schmoll, Le bizness des femmes , Nouvelles figures des mobilités magrébines dans l'espace euro-méditerranéen, op cit, p 50.

من خلال الجدول نلاحظ النسبة العالية التي تتصدرها فئة المطلقات والتي تقارب نصف عدد مجتمع البحث بنسبة تعادل الـ 42.31% وهذا يدل على أن الطلاق عامل مهم في الدفع بالمرأة إلى العمل في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود كون أنها في حاجة ماسة إلى توفير دخل مالي يسد حاجاتها الاقتصادية، وأنها متحررة من سلطة الرجل والعائلة التي طالما كانت عائقا أمام خروجها للعمل ولاسيما ما وراء الحدود. تليها فئة المتزوجات واللاتي بلغت 26.92% وهي نسبة لا يمكن الاستهانة بها، لكن ليست لها نفس الدلالة مع تلك التي وردت في دراسة كامي شمول وفيرونيك مانري على التاجرات التونسيات، وإنما يبقى مسار الجزائريات مختلف إذا ما رجعنا إلى محتوى المقابلات الميدانية التي أكدت فيها أغلب المتزوجات أن عجز الزوج عن تلبية متطلبات البيت المادية هو الذي دفع بهن إلى ممارسة هذه الأنشطة، وأن حضور الزوج أو غيابه عن حياتهن لا يعني لهن شيئا، فهو عالة لا فائدة منه طالما هي من تتولى الإنفاق على البيت والأبناء، وهذا مؤشر آخر يدل على تغير الأدوار والمكانات داخل الأسرة الجزائرية بسبب خروج المرأة للعمل. فيما تبقى فئة العازبات هي الفئة الأقل ممارسة للتجارة غير الرسمية العابرة للحدود بنسبة تعادل 11.54% كون أن العازبات لا تزلن تحت مسؤوليات الأسر التي تتولى تلبية احتياجاتهن المادية.

أما من حيث المستوى التعليمي لهؤلاء فسنعرضه في الجدول الموالي بهدف تبيان زاوية أخرى مهمة من الحالة الاجتماعية لديهن.

الجدول رقم 09: المستوى التعليمي للمرأة المزاولة للتجارة غير الرسمية العابرة للحدود.

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
بدون مستوى	02	%7.69
ابتدائي	07	%26.92
متوسط	10	%38.46
ثانوي	06	%23.08
جامعي	01	%3.85
المجموع	26	%100

يظهر من خلال الجدول أن أغلبية هؤلاء النساء مستوياتهن الدراسية متوسطة إذ تبلغ نسبتهن 38.46% ، يليها المستوى الابتدائي الذي بلغت نسبة النساء فيه 26.92%، ثم المستوى الثانوي الذي بلغ 23.08%. إنها مستويات يمكن وصفها بالمتوسطة والجيدة والتي لا تهم التاجرات بقدر ما يهمهن مفردات محدودة تستعملنها في التخاطب أثناء المعاملات التجارية الداخلية والخارجية.

بعيدا عن أعمارهن ومستوياتهن التعليمية وطبقاتهن الاجتماعية، فإن أكثر ما يختلفن فيه عن بعضهن البعض هو سياق الحياة الزوجية، والتاريخ العائلي، وكذا نظرة المجتمع لنشاطاتهن، كما وأن مفاهيمهن حول التجارة والمنافع الاجتماعية التي تستفدن منها وتحققنها تختلف من امرأة إلى أخرى.

في الواقع يبدو أن مسارات التاجرات الجزائريات تتميز بمناخ اجتماعي وعائلي غير مطمئن، يصعب كثيرا في البداية من دخولهن إلى عالم التجارة، لتتمكنن شيئا فشيئا خوضه بحرية منطلقات من فضاء منزلي وفضاء عام إلى فضاء أكثر تعقيدا وصعوبة ألا وهو الفضاء العابر للحدود. ووصف الممارسات الاقتصادية في هذه الحالة يسمح لنا بطرح السؤال بطريقة مغايرة، والعودة إلى نفس تساؤل Alain Tarrius الذي يقول فيه: ما هو التصور الآخر الذي نمنحه للمبادرات التجارية في

الخارج؟. يجيب ويقول بأن عالم الاجتماع لا يصيب إذا اعتمد فقط على تحليل العامل المادي الذي هو المال دون مراعاة العلاقات الاجتماعية التي تخدم تحليلنا للتجار أثناء قيامهم للفعل التجاري[1]، فالست وعشرين امرأة اللواتي تم استجوابهن معظمهن مطلقات ، قليل منهن المتزوجات والأرامل والعازبات، امتهن هذا النشاط عن طريق أفراد مقربين (أمهات، أخوات، أزواج، صديقات، جارات) لتكون علاقاتهم الاجتماعية بمثابة عامل مشجع في دفع المرأة لممارسة الأنشطة التجارية غير الرسمية. أغلبهن لاقين رفضا ومقاطعة من قبل الأهل، وأغلبهن وخصوصا المطلقات وبعضا من المتزوجات لاقين عنفا زوجيا وأسريا جعلهن في أتم الحاجة للبحث عن بدائل تسد حاجاتهن وحاجات من هم تحت مسؤولياتهن، في غنى عن الرجال. ولقد تبين من خلال دراسة أجراها فردينانند زفيج أن المرأة تخرج للعمل تحت إلحاح الضغط الانفعالي لشعورها بالوحدة، أكثر من خروجها للعمل تحت ضغط الحاجة الاقتصادية[2].

كما أن العمل يمثل ضرورة للمرأة في إشباع حاجاتها للاجتماع بالآخرين وتطوير أفقها وتوسيع مداركها، فغدت الكثير من النساء تشعرن بالملل والاكتئاب قبل أن ينخرطن في ميدان العمل الخارجي باعتبار أن العمل المنزلي متعب ومتكرر[3].

إن الخطابات التي استطلعناها تكشف عن آلام كبيرة وعن وضعية اجتماعية هشة، فإذا ما أردنا رسم صورة لمسيرة هؤلاء النساء الجزائريات الممارسات للتجارة غير الرسمية فسوف نرى أنه مسار يتميز بترقية واندماج اجتماعي متقطع، ووضعية مهمشة خارج المعايير الاجتماعية، وغياب الحماية العائلية والقانونية، وصعوبات اقتصادية، وفي الغالب تكاليف عائلية ثقيلة تتحمل عبئها المرأة وحدها. فهن ما يمكن تسميته "خارج التصنيف"، مهمشات خارج الأطر التي يعترف بها

[1]-TARRIUS Alain, Arabe de France dans l'économie mondiale souterraine, la tour d'aigues, édition de l'Aube, 1995, P156.

[2]- حسين عبد الحميد رشوان، علم اجتماع المرأة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1988، ص99.

[3]- لامية بوبيدي، أسماء مطوري، عمل المرأة (الأم) ومشكلة الدور، الملتقى الوطني الثاني حول: الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، أيام 10/09 أبريل 2013، ص15.

المجتمع، فتصبحن متهمات بأنهن تجلبن العار لأهلهن والذل والإهانة، ويصبح انخراطهن في النشاط الاقتصادي حلا لأحوالهن المادية المتدهورة وأيضا طريقا للحصول على مرتبة اجتماعية ذات قيمة.

إن تحقيق الذات وإثبات الوجود، وشعور الفرد بتقدير واحترام الآخرين له هو الذي يدفع المرأة التي تشعر بمكانتها المتدنية داخل الأسرة إلى العمل خارج البيت والتفاني في عملها، مما يجعلها تشعر بالارتياح واكتساب المكانة، وقد تبين من خلال دراسة قامت بها الباحثتان لامية بوبيدي وأسماء مطوري في مدينة الوادي على 60 امرأة عاملة أن 96.66% من المبحوثات خرجن للعمل نتيجة غلاء المعيشة، وأن 83.33% منهن خرجن للعمل من أجل المشاركة في إشباع كل الحاجات الأسرية[1].

ولا تختلف تصريحات بعض مبحوثاتنا على ما جاءت به هذه الدراسة، قد كانت الظروف الاجتماعية المزرية التي تعيشها هؤلاء النساء من العوامل التي دفعت بهن إلى المساهمة في تعزيز تأنيث الأنشطة غير الرسمية في الجزائر، فنجد المبحوثة رقم 02 مطلقة وأم لطفل مستواها الدراسي ابتدائي وهي مسؤولة عن نفسها وعن ابنتها، بدأت ممارسة هذا النشاط في سن الـ 38، و سبب التحاقها به هو الظروف الاجتماعية القاسية التي كانت تعيش فيها. فبعد وفاة والدها المجوهراتي - الذي كان هو أول من فتح لها آفاق التفكير في ممارسة التجارة- عانت هذه السيدة من مشاكل كبيرة وتهميش عائلي هي وابنتها إذ لم تتلق المساعدة والاهتمام من قبل أي أحد لأنها في نظرهم مطلقة، فتراكمت مشاكل الطلاق ومشاكل العائلة مع بعضها البعض، الأمر الذي جعلها تخطوا خطوة جريئة لعلها تغير من ظروف حياتها وتلجأ إلى ممارسة التجارة العابرة للحدود. فتوجهت نحو المتاجرة في ملابس النساء حيث كانت تقوم برحلة واحدة كل شهرين أو ثلاثة أشهر نظرا لحداثة دخولها عالم الشغل وعدم خبرتها الكافية بالسفر ومتطلباته، لكن مع الوقت تعددت وجهاتها وزادت رحلاتها وأصبحت تسافر إلى الكثير من الدول كتركيا، الهند، دبي، إسبانيا وفرنسا، وقد اختارت ملابس النساء في تجارتها لأنها تدرك ما يحتاجه السوق من نوعية

[1]- نفس المرجع، ص16.

القماش والتفصيلات الحديثة التي تتماشى مع الموضة ومع أذواق النساء، والألوان التي تتطلبها مختلف المناسبات والمواسم. وبالتالي قد كانت ظروفها الاجتماعية وسوء وضعيتها داخل العائلة دافعا قويا استطاعت بفضله أن تكون نفسها بنفسها وتؤمن لها ولابنتها ما لم تجده وسط الأهل والمقربين وتكون في غنى عن التبعية الاقتصادية لأي كان. وهنا يظهر لنا كيف أن الظروف الاجتماعية تكون عاملا قويا في الدفع بالنساء إلى سلك مسار مهني واجتماعي جديد تؤطره علاقات وشبكات وكفاءات من نوع خاص تجعلهن يصلن إلى تحقيق الأهداف المادية المنشودة، وإلى إعادة بناء مكانة اجتماعية جيدة، وبالطبع لن يكون هذا بمعزل على مساهمتها في الدفع بالمجتمع نحو الاستقلالية والفردانية.

وفي نفس السياق مبحوثتنا رقم 05 حالتها الاجتماعية لا تختلف كثيرا عن غيرها من النساء الأخريات، مطلقة مرتين وأم لولدين، ليس لها مستوى دراسي، لم تعمل من قبل في أية مؤسسة من مؤسسات القطاع الرسمي لأنها لم تكن تملك أدنى المؤهلات التي تمكنها من العمل. بدأت النشاط في سن الـ 20 بعد طلاق مبكر جعلها تتحمل مسؤولية الطفل الأول وحدها، ثم تزوجت مرة ثانية وتطلقت بعدما أنجبت ابنتها الثانية، وكان سبب طلاقها هو سوء العلاقة مع الزوجين.

ظروف حياتها القاسية وتحمل مسؤولية طفلين جعلتها تجني بعض المال عن طريق الخياطة في بيتها للجيران والأهل وبعض الصديقات، لكن لم يكن ذلك كافيا لتؤمن لنفسها ولابنيها ما يحتاجانه من أكل ولبس ودراسة وعلاج، فقررت أن تبدأ ممارسة نشاط آخر ألا وهو استعمال بيتها كمخزن للسلع التي يهربها الأشخاص من المغرب مقابل مبالغ مالية تحددها نوعية السلعة وكميتها والمدة التي تبقى عندها في البيت. ومن هنا بدأت هذه السيدة تتعلم قواعد الشغل، لتشكل زبائن خاصين بها بعد أن تدربت على البيع والشراء وبعد أن تعلمت السفر إلى المغرب مع المهربين، وبعدما تمكنت من إقامة علاقات قوية مع رجال الجمارك والدرك الوطني الذين كانوا يقيمون الحواجز الأمنية بالقرب من بيتها الواقع على الطريق السريع في أحد المداخل الرئيسية لمدينة وهران. هذه العلاقات جعلتها إحدى المهربات المشهورات

في المنطقة، تعمل براحة وانسيابية، حتى أنها لم تتأذى من تجارتها ولا مرة على الرغم من صعوبة الدرب الذي كانت تسلكه من وهران إلى داخل المدن المغربية. التجارة غير الرسمية العابرة للحدود حققت لهذه السيدة ما لم تستطع ماكينة الخياطة أن تحققه لها ولابنيها، تقول أنها تعرضت في بداية مشوارها التجاري إلى العديد من المشاكل مع أخويها اللذان حاولا قتلها لأنها كانت في رأيهما تجلب العار للعائلة، لكنها كانت تلقى الحماية من أبيها الذي كانت تعيش معه ومعهم في بيته (تعيش في بيت الوالد مع أخويها المتزوجان)، مما دفع بأخويها إلى مقاطعتها لمدة سنوات طويلة، والانفصال عن سكن الأب بسببها، لكن لما أثبتت نجاحها عن طريق هذا العمل وحققت الشيء الذي لم يتمكن أخوها العامل في مؤسسة سوناطراك والثاني سائق سيارة الأجرة من تحقيقه ارتفعت مكانتها وعلت في نظر أخويها، وجاء الوقت الذي تصالحت فيه معهما وأصبحت تزورهما في بيتيهما وتقدم لهما الهدايا وتساعدهما، حتى أنها أخذت ابنة أخوها وربتها وزوجتها لأن والدها سائق سيارة الأجرة لم يعد مكتفيا لكي يسد متطلبات أسرة عددها ثمانية أفراد. وبالتالي أصبحت هي كبيرة العائلة بعد وفاة والديها، ولا يقرر أخواها عن شي حتى وإن تعلق الأمر بزوجاتهما وأبناءهما في مناسبات زواجهم مثلا، إلا بعد استشارتها وأخذ موافقتها هي وابنها، الذي كان في البداية ينعت بابن العاهرة وأصبح الآن ابن كبيرة العائلة.

تقول أن هذا النجاح الذي حققته لم يأت بالسهل ولا بالعمل الحلال الخالص، بل إن حياتها كانت مليئة بالفساد الأخلاقي من تعاط للمشروبات الكحولية والسهرات الليلية والعلاقات الحميمية مع جنس الذكور، حتى أنها تمكنت من بناء فيلا في مدينة وهران بمساعدة صديقها وهو أحد المهربين الكبار في مدينة مغنية الحدودية. وتضيف قائلة: "كنت مغرورة بصغري ونتمنى من ربي يغفر ليي، وراني عارفة بلي دعوة والديا لي تهليت فيهم في كبيرهم وماتو عندي في داري ماشي عند خوتي

هي لي تعاوني باش ربي يسمح لي، نعترف بلي غلطت بزاف ونتمنى من الله يسمح لي"[1].

إذا ما قمنا بتحليل خطاب هذه المبحوثة فإنه يظهر لنا بوضوح أنها تعرضت بعد طلاقها إلى تهميش وإقصاء اجتماعي جعلها تبحث عن منافذ للعيش وسد حاجاتها وحاجات ابنيها، بدأتها باستئجار بيتها للمهربين ثم استثمار العلاقة معهم وتحويلها إلى السفر برفقتهم في تنظيم غير رسمي محكم خارج عن إطار التنظيم المؤسساتي، وشيئا فشيئا بناء شبكة من العلاقات الاجتماعية التي بزغت من "الأسفل" وتخطت الحدود الجغرافية والسياسية للدولة، لتصبح التجارة غير الرسمية العابرة للحدود لدى هذه الفئة من النساء وحتى عند الذكور بأشكالها المتعددة التي تصعب ملاحظتها ويصعب تقديرها تشكل نسبا عالية من الاقتصاد اللارسمي في الجزائر.

يقول الأنثروبولوجيون:"نعرف "العابر للحدود" بأنه مجموعة من العمليات التي يقوم بها المغتربين لإنشاء ونسج علاقات اجتماعية ذات طبيعة مزدوجة بين المجتمع الأصلي والمجتمع المستقبِلْ، ونسميها العمليات العابرة للحدود لكي نبين أن الكثير من المغتربين في الوقت الحاضر يعملون على بناء فضاءات اجتماعية تتخطى الحدود الجغرافية والثقافية والسياسية... إنه عامل مهم يساعد المغتربين على القيام بأنشطة مزدوجة بين المجتمع المحلي والمجتمع المستقبل. ونحن في بحث دائم على مفهوم مناسب لتعريف هذه الوضعيات الاجتماعية"[2]، يظهر لنا هذا التعريف أن هذا النوع من الأنشطة كان يمارس من قبل المغتربين، في حين أنه ومع الوقت اتخذ بعدا

[1]- كنت مغرورة بصغري وأتمنى من الله أن يغفر لي، وأنا على يقين أن دعوة الوالدين اللذين اعتنيت بهما في كبرهما وفي مرضهما وتوفيا عندي في بيتي وليس عند إخوتي ستكون كفيلة بأن يغفر لي الله ما فعلت، أعترف أنني ارتكبت الكثير من الأخطاء وأرجو المغفرة من الله.

[2]- Alejandro Portes souligne cette origine sociologique des commerçants transnationaux informels, La mondialisation par le bas, l'émergence des communautés transnationales, in Actes de la recherche en sciences sociales, Année 1999, op.cit. et Michel Peraldi note à propos de l'Afrique, comme au Zaïre, que « c'est l'ensemble des services publics et des mondes de fonctionnaires qui bascule dans la débrouille et on y parle d'informalisation de la société toute entière5 », Aventuriers du nouveau capitalisme marchand - Essai d'anthropologie de l'éthique mercantile, op.cit.

آخر حيث أن نظرة أغلبية التاجرات (وخصوصا اللاتي لديهن أطفال والكبيرات في السن) حول السفر لأجل الإقامة الدائمة في الخارج تغيرت ولم تعد من ضمن الأولويات، بل أصبح اهتمامهن موجها نحو تحقيق ترقية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي في بلدهن الأصلي، تؤدي بهن إلى إعادة الاندماج داخل المجتمع، في حين أن البحث كشف وبوضوح نقطة أخرى مهمة وهي رغبة التاجرات العازبات والمطلقات الصغيرات في السن على البقاء في حالة ذهاب وإياب إلى أن تتمكنن من الإقامة في الخارج بطريقة شرعية كون أن قوانين الدول المتقدمة أصبحت أكثر صرامة من ذي قبل في قبول الجاليات الأجنبية في بلدانها التي تتميز بالاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي بداخلها مثل ما تعيشه دولة الإمارات العربية المتحدة التي كانت مجالا ثانيا للبحث في هذه الدراسة والتي صنفها التقرير الذي أعده معهد ليغاتوم البريطاني في سنة 2014 في المرتبة الـ 10 عالميا في الرفاهية الاقتصادية من بين 142 دولة شملها مؤشر الرفاهية، وهو المعيار الذي يتضمن سياسات الاقتصاد الكلي والرضا الاقتصادي عن مستوى المعيشة والغذاء والمأوى المناسب وسهولة الحصول على الوظائف المتوفرة، والـ 26 من حيث مستويات الأمان، وتصنف العاشرة عالميا من بين 30 دولة في المنطقة الخضراء أكثر رفاهية في العالم[1]، وهذا يجعلها بلدا جاذبا للتاجرات اللاتي ليست لديهن مسؤوليات أسرية كبيرة ليفكرن في الاستقرار والعيش فيها بصفة دائمة كما هو حال المبحوثة الموالية.

كذلك حالة المبحوثة رقم 06 لا تختلف كثيرا عن سابقتها من حيث التهميش والإقصاء الاجتماعيين، إذ نلاحظ أن هاذين العاملين يدفعان البعض من النساء إلى ممارسة نشاطات غير رسمية أو اللجوء إلى ممارسة سلوكيات منحرفة، ونحن نفسر ونحلل ظاهرة التجارة غير الرسمية العابرة للحدود نجد أنفسنا نعالج الموضوع من عدة نواحي واتجاهات، والكل مرتبط ومتعلق ببعضه، إذ ونحن نقوم بالبحث عن الخصوصية التي تتميز بها المرأة الجزائرية أثناء ممارستها للنشاط التجاري العابر للحدود استكشفنا أنها مرتبطة أشد الارتباط بعلاقات اجتماعية من مختلف ليس له

[1]- الإمارات الـ 10 عالميا في الرفاهية الاقتصادية، جريدة الرؤية، الثلاثاء 4 نوفمبر 2014، العدد 696 (أنظر الملحق رقم 10).

علاقة بالنشاط في حد ذاته ولا يخدمه من أية جهة بل له علاقة بالحياة الخاصة للمرأة التي أصبحت أكثر انفلاتا من رقابة وضبط المجتمع، إذ نجد للكثيرات منهن سواء الصغيرات أو الكبيرات في السن علاقات حميمية مع من هم في عالم الانحراف والدعارة في مجتمعهن الأصلي وفي المجتمعات الخارجية الأخرى التي يجوبونها أثناء العمل، والأمثلة كثيرة ومنها مبحوثة كبيرة في السن توصل الفتيات الصغيرات إلى أصدقاء ذوو نفوذ وسلطة مالية وسياسية، وأخرى تنجب طفلا غير شرعي وتستمر على نفس العلاقة مع صديقها، وثالثة لديها صديق في إحدى الدول التي تسافر إليها وتزوره كلما سمحت لها الفرصة بذلك، وأخرى تعيش في فيلا مقابل إحدى الشواطئ المعروفة في الجزائر العاصمة ولا تعرف كم يبلغ إيجارها لأن الذي يدفع هو صديقها، وأخرى أصبحت بعدما كانت تعيش لوحدها في البلد الذي استقرت فيه جراء ممارستها لهذه التجارة تعيش مع صديقها في بيت واحد دون أن تجمعهما علاقة شرعية، إنها مبحوثتنا رقم 06، مطلقة في الثلاثين من العمر، مستواها الدراسي ثانوي، حاصلة على شهادة في الإعلام الآلي والسكريتاريا، من ولاية سيدي بلعباس ومقيمة حاليا في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد كانت إحدى المبحوثات التي استجوبناها من وراء الحدود. عملت سنة واحدة في البلدية التي كانت تقطن بها بعد أن تطلقت لأنها وجدت نفسها مسؤولة عن نفسها وأسرتها بعد وفاة والدها. لكن لم يكن منصب البلدية المؤقت وراتبها الضعيف يكفيها لتعيش بارتياح، فحاولت أن تجد لنفسها عملا بديلا يحقق لها الربح الوفير ويكفي احتياجاتها واحتياجات أسرتها. لكن لم تكن هذه المرة التجارة هي الهدف الأول من ممارسة النشاط، بل كان طموح العيش في دبي هو الهدف المرجو من وراء التجارة والسفر، وكان ذلك عن طريق قريبها ، وهو صاحب محلات في المدينة الجديدة بوهران تعمل عنده الكثير من النساء "كحاملات للحقائب"[1]، وكانت مبحوثتنا هذه واحدة منهن لأنها لم تكن تملك

[1]-MICHEL Peraldi, L'esprit de bazar , Mobilités transnationales magrébines et sociétés métropolitaines, le comptoir démantelé. In Cabas et containers, activités marchande informelles et réseaux migrants transfrontaliers op cit, p33.

رأس مال ولو بسيط لتبدأ العمل وحدها، ولا حتى الخبرة في كيفية السفر والبيع والشراء، إلا أنها كانت تعرف ما معنى أن تعمل الواحدة كحاملة للحقيبة وماذا ستجني من وراء ذلك، فهي لم تعمل من قبل في التجارة ولا تعرف قواعدها، لا تعرف متطلبات السوق ولا الأسعار، تجهل تماما كيف تقام إجراءات السفر التي لا تعرف منها إلا ضرورة حيازتها على جواز سفر، علاقاتها الاجتماعية التي تتمحور حول الأنشطة التجارية شبه منعدمة، إلا تلك التي تجمعها مع قريبها الذي اعتمدت عليه في الدخول إلى هذا المجال، أو امتلاكها للقليل من الكفاءة اللغوية التي ستخدمها أن الشروع في العمل. لكن هذا ليس عائقا أمام الدوافع القوية التي جعلتها تفكر في كيفية تغيير أوضاعها المزية، إنها جزء من المغامرة التي ستجربها وستكتسب من خلالها الكثير من الكفاءات العلائقية واللغوية والتجارية و الحركة العابرة للحدود (أنظر الفصل الأول). فبعد عدة رحلات تمكنت هذه السيدة من الحصول على بطاقة الإقامة في مدينة دبي وهو أمر في غاية الصعوبة يقترن بضرورة الحصول على عمل رسمي حتى تتمكن من البقاء هناك بصفة قانونية. تحصلت على عمل كسكرتيرة في أحد الشركات المستوردة لمواد التجميل بأجر قاعدي يكفيها فقط لتعيش ولتبعث بعض النقود إلى أهلها دون أن تتمكن من تحقيق الكثير من الرفاهية لنفسها، وقد استمرت في توصيل الحقائب لقريبها ليس للحاجة المادية بل اعترافا وردا لجميل قريبها الذي كان سببا فيما وصلت إليه.

بدأ الطموح يتحقق بالتدريج، فبعدما كانت تستأجر سريرا في غرفة مشتركة مع نساء أخريات، تمكنت بفعل الكفاءة العلائقية التي اكتسبتها في دولة الإمارات من أن تعيش في سكن لائق مستقل يدفع إيجاره السنوي صديق إماراتي بمبلغ كبير يقدر ب 50000 درهم إماراتي أي ما يعادل الـ 150 مليون سنتيم سنويا، كما تمكنت من السفر كسائحة إلى عدد من الدول الأسيوية مثل تايلندا واندونيسيا لأن ظروفها المادية تحسنت كثيرا على الرغم من أن عملها كسكرتيرة لم يتغير وراتبها الشهري لم يتغير وعملها في التجارة أصبح شكليا فقط، وهنا يظهر لنا كيف تطورت كفاءاتها العلائقية التي وفرت لها ما لم يستطع العمل الرسمي ولا حتى غير الرسمي أن يوفره، وتتضح لنا درجة انفلاتها من رقابة وضبط المجتمع ومدى التحرر الذي حققته على مستوى

الذات. لم يتبق لها من تحقيق ما ترغب فيه إلا شراء سيارة خاصة بها والوصول إلى الزواج من الشاب الإماراتي الذي لا تزال علاقتها معه مستمرة.

تقول عن حالتها: "ما علابالي بحتى واحد دروك، سوفريت بزاف من الناس ومن la famille: من جداتي أم بابا وخويا الوحيد وماما خاطرش كنت مطلقة وهوما تبان لهم بلي المطلقة تجيب العيب لدارهم، وما عندها الحق في حتى حاجة، وصلت حتى خويا بغا يقتلني على خاطرش كنت نخرج من الدار. الناس ما ترحمش وقاع علابالنا بهاد الشي، بصح أنا ما كنتش السبة في طلاقي بصح كنت la victime نتاع عزوجتي لي ما نسمحلهاش قدام ربي، وكي تطلقت ما نرضاش ندفس روحي فالحياة وهاذا الشي لي خلاني نتحدى كل شي صعيب ونبين لهم بلي قادرة على شقايا وبلي نقدر نتبدل ونسقم حياتي. وبالخف تسقمت أموري وقاع ولاو يحتارموني، وخويا لي كان باغي يقتلني وليت ندير فيه كيما نبغي وإذا ما سمعش كلامي نقطع عليه المصروف"[1].

أصبحت مبحوثتنا بعدما انغمست في حياة الغربة تتعاطى المشروبات الكحولية وترتاد الملاهي الليلية بفخر، وتسافر مع أصدقائها إلى الدول الأسيوية كتايلندا المعروفة بالسياحة ورخاء المعيشة، مستغلة هذه الرحلات في إجراء عمليات تجميل الوجه والجسم لأن المجتمع الذي تعيش فيه يتطلب أن تولي اهتماما كبيرا بمظهرها. تقول بأن الزمن كان وراء وصولها إلى هذه الحالة التي لم تتمناها ولم تعرف لها طريقا في يوم من الأيام إلا بعدما جاءت إلى هذا البلد واستقرت فيه وعلمت بأن للجمال دور في تحقيق الرفاهية، وليس لديها البديل لتعمل بشرف لأن

[1]- لا أبالي بأحد الآن، فقد كنت أعاني الكثير من الناس ومن أقاربي: من جدتي والدة أبي وأخي الوحيد وأمي لأني كنت مطلقة وهم يعتبرون أن المطلقة تجلب العار لأهلها، وليس لها الحق في أدنى الأمور، كما وقد تعرضت لمحاولات قتل من قبل أخي الوحيد بسبب خروجي من البيت. المجتمع لا يرحم وكلنا يعلم هذا، لكن أنا لم أكن سببا في طلاقي بل كنت ضحية أم زوجي التي لن أسامحها أمام الله، وبعد أن رجعت إلى أهلي كمطلقة لا أرضى أن أدفن نفسي في الحياة، وهذا ما جعلني أتحدى المصاعب وأثبت للجميع أنني أستطيع أن أغير من نفسي وأن أحسن حياتي. وفي ظرف قصير تحسنت ظروفي وأصبح الكل ينظر إلي نظرة احترام، وأخي الذي كادت حياتي أن تنتهي على يده، أصبحت آمره كما أريد وإن لم يسمع كلامي أقطع عليه المصروف.

البيئة التي تعيش فيها حاليا تحتم عليها أن تكون هكذا، فإما أن تكون على هذا الحال أو أن ترجع إلى الجزائر التي لا ترغب في العودة إليها إلا بعد أن تحقق ما تتمنى.

إذا بما أن المجتمع الجزائري مجتمع محافظ (ولو نسبيا وذلك بالمقارنة مع الكثير من الدول العربية والأجنبية) يبدوا للبعض أن ممارسة المرأة لهذا النشاط التجاري عيب وعار خاصة وأنها تسافر لوحدها دون مرافق، لكن هذه الصعوبات ستسمح لها بتخطي الحدود الأخلاقية المتعارف عليها وتخطي كل ما هو مألوف عن طريق التجارة.

الواقع أن هذا التهميش والإقصاء الاجتماعي الذي تعاني منه المرأة الممارسة لهذا النوع من الأنشطة و"السمعة السيئة" التي أصبحت لصيقة بها سيجعلها تقلب الأعراف وتجعل المجتمع يتقبل وضعيتها الجديدة ويتكيف معها، بحيث يصبح الباب مفتوحا أمامهن للتنقل بين مختلف الدول، ويستوعب الآخرون تصرفاتهن التي لا تندرج تحت النظم الاجتماعية المتعارف عليها. وهكذا تصبح القطيعة العائلية والاجتماعية مرحلة لابد منها ولا مفر منها في الطريق نحو الاستقلالية والحرية، غير أن هذا التهميش لا يعني القطيعة الكلية مع العائلة أو مع المجتمع، حيث لم يظهر لنا أي نوع من أنواع الانسلاخ أو الهروب التام أو الهجرة بعيدا عن الأهل، بالعكس فكل ما تهدفن إليه هو من أجل إعادة الاندماج في مجتمعاتهن والحصول على مكانة أفضل لكن بالشروط الجديدة التي تندرج تحت التجربة التجارية الجديدة، فالحركية والنشاط التجاري يعتبران بالنسبة لهن وسيلة مهمة لاسترجاع مكانة اجتماعية مسلوبة.

2 - استراتيجيات المرأة في تسيير التجارة غير الرسمية العابرة للحدود:

إمبريقيا سنبدأ بالإشارة إلى أن مفهوم التغير الاجتماعي يظهر من خلال الممارسات غير الرسمية ، وهذا يكفينا لنستنتج كما ذكر عالم الاجتماع عبد القادر لقجع أن الدولة لا تعتبر الفاعل الوحيد في عملية التغير الاجتماعي[1]، وأن الدولة بسياستها المتبعة أدت إلى الاندماج القوي للمرأة في القطاع الاقتصادي الذي يعتبر أحد الأوجه التي لها دلالة قوية في الكشف عن واقع المجتمع، وعن الاستراتيجيات التي تتبعها النساء التاجرات في تلبية حاجاتهن التي تؤدي بهن إلى الاستقلالية، ودرجة المرونة التي تتمتعن بها أثناء ممارسة النشاط[2]. ومن هذه الزاوية سنقوم بتحليل هذه المقاربة الأنثروبولوجية بتسليط الضوء على المرأة الممارسة للتجارة غير الرسمية العابرة للحدود كفاعل اجتماعي ينشط في أطر مكانية وزمانية وعلائقية ذات طابع يتميز بتلاؤمه مع طبيعة هذا النوع من الأعمال.

إن ظاهرة الحركة النسوية الجزائرية ليست جديدة كما يمكن أن يتصورها البعض، فعلى سبيل المثال مع بداية السبعينات تم رصد حركة ذهاب وإياب بين الجزائر وفرنسا في شكل هجرات، أصبحت النساء أثناءها يستغللن فرصة عودتهن إلى الوطن أثناء العطل بإحضار وبيع الأغراض المجلوبة من هناك لأقاربهن (جواهر، ملابس، مستلزمات الطبخ...)، وجعلت بعضهن من هذا التقليد نشاطا منتظما ومربحا، إلا أن الجانب المستجد في الموضوع هو عموم الظاهرة على الكثير من النساء، وكذا استكشافهن لفضاءات تجارية جديدة، وخاصة الفضاءات العامة. وفي هذه الحالة إذا ما تم إثبات ديناميكية استكشاف الفضاء العام عند التاجرات المتنقلات فإنها ستشهد على دخول عام للنساء في الفضاء المهني، والاقتصاد الرسمي وغير الرسمي.

1- ABDELKADER Lakjaa ,"Femmes algériennes dans le commerce transnational informel (trabendo): Les acteurs, les réseaux, les espaces", op cit, p02.

2 - ibid, p02.

بالنسبة لأماكن الشراء فإن التاجرات أصبحت يرتدن أماكن تجارية عديدة في أوربا والبحر الأبيض المتوسط وآسيا، ومن خلال بحثنا هذا حددنا للنساء الجزائريات إحدى عشرة وجهة وهي: المغرب، إسبانيا، فرنسا، تونس، ليبيا، مصر، تركيا، سوريا، السعودية، الإمارات العربية المتحدة والهند، كما عرفت فضاءات البيع توسعا كبيرا يميزه انزياح من الفضاء الخاص إلى الفضاء العام، إذ لا يخفى على أحد أن النساء لم يعدن يكتفين بالبيع في منازلهن بل أصبحن يبعن في الأسواق والمحلات وتخصصن في الملابس النسوية واكسيسوارات الزينة، فقد تجلى هذا النوع من التجارة لدى جميع النساء اللاتي تم إجراء الدراسة عليهن، بدون استثناء [أنظر جدول المعلومات التوضيحية حول المبحوثات في الفصل الأول]، وبالتالي اقتحام المرأة للتجارة غير الرسمية بهذا الشكل يفرض تحركات جديدة داخل الفضاء الحضري، وهذه الأخيرة تكون مرفوقة بعلاقات اجتماعية جديدة. وفي نفس هذا السياق تقول Sylvie Bredeloup: "الناشطين في هذا النوع من التجارة يعملون على تحسين أوضاعهم المزرية عن طريق سعيهم الدائم في تجميع كفاءات وأرصدة علائقية ورأس مال كاف يمكنهم من إنشاء مشاريع خاصة بهم، أما عن مدى خبرتهم في العمل، فالفعل التجاري لا يتطلب معرفة خاصة بنوعية السلع، ولكنه يتطلب كفاءة في تصريف هذه السلع تساعده فيها نوعية العلاقات الاجتماعية التي يتمتع بها"[1]. ليكون بالتالي مفهوم الكفاءة عبارة عن فن يصنع ويشكل الفضاء الحضري والاجتماعي من جانبيه المادي والرمزي، ويصبح الحضر منتجين داخل المدينة وليس فقط مستهلكين ومساهمين في تغيير الجوانب الثقافية للمجتمع والتي إذا ما تغيرت فإنها تعتبر بمثابة عامل مميز في عملية الحراك الاجتماعي[2].

ميدانيا، يظهر أن النساء يمضين جزءا مهما من وقتهن خارج بيوتهن سواء في الساحات التجارية أو في المدينة يكتشفن المحلات، لا يتركن بائع جملة واحد إلا ذهبن إليه بحثا عن أفضل الأسعار، وأكثر ما يهمهن هو كيف توصلن البضاعة

[1] - SYLVIE Bredeloup, Marseille: Carrefour des mobilités africaines, in cabas et containers, sous la direction de Michel Peraldi, op cit, p87.

[2]- ISABELLE BERRY Chikhaoui, op cit, P11.

للتجار، وكيف تجهزن جوازات السفر دون تأخير وكيف تصرفن العملة، وتحجزن تذاكر السفر، وتقمن بإجراءات التأشيرة ، وتسترجعن البضاعة غير المباعة من عند الزبائن، وتضعن بعض السلع عند إحدى الأصدقاء، وتلتقين بأحد الأقارب أو المعارف من رجال الجمارك يساعدهن في تسهيل عملية مرور السلع...الخ[1].

جميع النشاطات اليومية تدور حول محور التجارة ولوازمها، فالسيرة التجارية المهنية تتطلب التزاما شخصيا كليا في جميع الأوقات، وبهذا الشكل تقوم المرأة بتوسيع علاقاتها الاجتماعية خارج حيز البيت أو العائلة أو الجيران، وتجدها تنمي علاقات وصداقات في أوساط اجتماعية، مهنية وجغرافية متنوعة تسمح لها بتسيير نشاطها بشكل جيد. وبالتالي فإن هذه الحركية بجميع أشكالها وهذه الكفاءة في بناء العلاقات التي تتراكم عبر الزمن والتي تشكل حلقة تجارية تعمل على تنظيم مسارات التاجرات، ليصبح هذا الرابط الاجتماعي عاملا مهما في المبادلات التجارية التي تؤسس لقطاع اقتصادي مهم ومهيمن وينشط على هامش نظام اقتصادي رسمي[2]، وقد لاحظنا ذلك بوضوح من خلال مرافقتنا لبعض التاجرات أثناء عملية البحث.

كذلك، إن العديد من النساء يعملن مع تجار نظاميين وميسورين، حيث تمدهن ببضائع مستوردة تستجيب أكثر لطلبات الزبائن، فالمنتوجات المحلية يتهرب منها الزبائن ويرونها بعيدة عن الذوق، رديئة ولا تتوافق مع معايير وأذواق السوق العالمية التي غزت الدول المغاربية والعالم بأسره، فلا أحد يقصد البضاعة المحلية إلا عندما لا يكون هناك خيار آخر، حتى المنتوجات الصينية الرديئة مقصودة أكثر، "إنها بضاعة مستوردة" وهذا كفيل بأن تباع وتصرف بطريقة سهلة جدا. فالنساء إذا جزء من عملية التموين، وقد ساهمن بشكل كبير في صقل ذوق نساء الطبقة المتوسطة.

[1]- فيرونيك مانري، كامي شمول، مجلة نقد، العدد 28، ص 113.

[2] - VERONIQUE Manry, Etre en affaire, éthique de la performance et ordre social au marché de puces, In Cabas et containers, activités marchande informelles et réseaux migrants transfrontaliers, op cit, p279.

إن العلاقة مع التجارة قد تكون حرة، أي أن النساء يمررن على التجار ويقترحن عليهم بضائع مختلفة، أو يجلبن بضائعهن حسب الطلب مع التفاوض قدر المستطاع حول السعر للحصول على فائدة مرضية وهذا حال جميع المستوجوبات اللاتي أجرينا الدراسة عليهن، واللاتي ترى أغلبهن أن هناك بعض السلع التي تكون بطلب من الزبائن، وهناك أخرى وخصوصا "الموديلات" الجديدة هن تخترن منها كميات قليلة على حسب أذواقهن وتعرضنها على الزبائن، وإن لاقت إعجابهم يتم الاتفاق على جلب نفس النوعية في الرحلات القادمة، كما أضافت المبحوثات أنهن تحسنن اختيار السلع لأنهن تعرفن أذواق النساء في الجزائر والسوق الخارجية توفر لهن خيارات متعددة، جديدة ومغرية، كما تقتنين سلعا متوسطة السعر، تضمن لهن تصريفها في أسرع وقت. وبالتالي هن وبطريقة جد فعالة تساهمن في خلق الموضة داخل المجتمع المحلي وتعملن على تغيير بعض السمات الثقافية التي عاشت طويلا، إذ نلاحظ كيف تحول على سبيل المثال لبس المرأة الجزائرية الخارجي الذي كان عبارة عن سترة عريضة بيضاء من قطعة واحدة تلبسها السيدة خارج البيت وهي ما يعرف بـ "الحايك" أو "الملحفة" في بعض المناطق إلى "الجلابة المغربية"، في الوقت الذي كان فيه المغرب مقصد التاجرات الجزائريات في سبعينات القرن الماضي والتي لا تزال متواجدة إلى غاية الوقت الحاضر، ليتحول الآن ميل النساء نحو "الملاية الخليجية" وهي قطعة مفصلة من قماش أسود، تأخذ شكلين: إما بسيطة وعادية، أو مطرزة ومرصعة بالأحجار أصبحت المرأة الجزائرية تخصصها أكثر لأيام الأعراس والأعياد وهذا نموذج عن ما أنتجته المبحوثة فاطمة هناك في بيتها المتواجد في دبي مع العلم أنها هي تعرض الأزياء مغطاة الوجه حتى لا يتمكن أحد من التعرف عليها، بالإضافة إلى أن التصوير هو من قبل زوجها الإعلامي الذي له خبرة مميزة في التصوير وتقنياته.

والأمثلة على أنماط التغير التي طغت على عادات وتقاليد المرأة الجزائرية كثيرة ولا يمكن حصرها.

ونحن في صدد تحليل خطاب مبحوثاتنا، توقفنا عند نقطة مهمة أشارت إليها إحداهن، إنها المبحوثة رقم03 المقيمة في دبي. وهي تحكي لنا قصتها مع التجارة اللارسمية العابرة للحدود، قالت: "راني عايشة في دبي هادي ثماني سنين ونعرفها مليح ورني عارفة تاني بلي العبايات ولاو a la mode فالجزاير وsurtout فلعراس ولعياد و surtout فالصيف. الواجده في أسواق دبي غالية وماشي مليحة، والمفصلة عند الخياطين حتى هي غالية بزاف تبدا سومتها من 350 درهم وفوق، يعني مليون وميتين بدراهم الجزاير، وبهاد السومة الجزايريات ما يقدوش يشرو على خاطرش قاع مدخولهم متوسط وضعيف. فكرت مليح كيفاش ندير نخدم في هاد domain ونربح دراهم كبار، رحت شريت ماشينة نتاع خياطة كبيرة وتفاهمت مع خياط هندي يجيني للدار كل يوم يخيط وندير له شهرية"[1].

سألنا المبحوثة عن الرخصة التجارية وعن الضرائب التي تدفعها للدائرة الاقتصادية فقالت: " في دبي الخدمة نتاع بكري ونتاع العادات والتقاليد كيما اللبسة وال gateaux والماكلة الشعبية والحنا والبخور والسبحات ما يخلصوش عليها الضرائب، بالعكس كاين دعم من عند الدولة يقولوله هوما المشاريع الصغيرة ومشاريع الأسرة المنتجة التي تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية فالإمارات، يديرولها معرض فالعام بلا هاديك لي تندار فالمناسبات الدينية ولعياد ولي يديروها فالمولات الكبار والمدارس والجامعات والمعارض، خيرت هاد الخدمة كيما قلت لك خاطرش فيها دراهم كبار إذا أنا لي نشري الكتان وصوالح الخياطة وصممت الموديل وخيطته عندي فالدار ومن بعد نرسله للجزاير ينباع"[2] إنها كفاءة من نوع خاص، أن تكون

[1]- أنا أعيش في دبي منذ ثمان سنوات، أعرفها جيدا، وأعلم أن "العبايات" أصبحت موضة في الجزائر ومطلوبة في مواسم الأعراس والأعياد، ولاسيما في فصل الصيف. الجاهزة في أسواق دبي غالية الثمن وذات نوعية رديئة، والمفصلة عند الخياطين غالية جدا هي الأخرى ويبدأ سعرها من 350 درهم إماراتي فما فوق، أي ما يعادل بعملة الجزائر12000دينار جزائري، فيما تفوق هذه الأسعار القدرة الشرائية للجزائريات ذوات الدخل المتوسط والضعيف. فكرت جيدا في كيف أستثمر في هذا المجال وأحقق أرباحا جيدة، فقمت بشراء ماكينة خياطة صناعية واتفقت مع خياط هندي يأتيني يوميا إلى البيت ليخيط ويأخذ راتبا آخر كل شهر.

[2]- في دبي الأعمال التراثية المتعلقة بالعادات والتقاليد مثل اللباس والحلويات والمأكولات الشعبية والحناء والبخور والمسابيح لا تدفع عليها ضرائب، بل هناك دعم من قبل الدولة يدخل ضمن إطار ما يسمى بالمشاريع الصغيرة ومشاريع الأسرة المنتجة التي تشرف عليها وزارة

هي المنتجة في بلد ليس بلدها وهي البائعة في نفس الوقت في بلدها الأصلي، فيما تتمتع أيضا بكفاءة أخرى من نوع خاص جداّ وهي التسويق الإلكتروني لما تنتجه من بضاعة، إذ تقوم بعرض صورالأزياء على مواقع تواصل اجتماعي هي: الفيس بوك وتويتر والبلاك بيري مسنجر والانستغرام والتويتر، ليتم التواصل مع الزبائن إلكترونيا، ثم الاتصال لإنهاء إجراءات البيع والاستلام عن طريق الهاتف واللقاءات المباشرة دون أن تخضع لأي رقابة كانت، ودون أن تبذل أي مجهود جسدي أو مادي إلا ذلك الوقت البسيط الذي تخصصه للرد على الطلبات من هاتف نقال تتوفر فيه جميع الخدمات التكنولوجية الذكية من تصوير وتعديل وإرسال وبرامج متعددة وشبكة انترنيت قوية لا تنقطع على مدار الساعة.

نستطيع القول أن هذه المبحوثة تعتبر نموذجا مميزا في هذه الدراسة نظرا لما تتمتع به من خبرة داخل الوطن وخارجه، وما تملكه من شبكة علاقات متعددة الجنسيات ومعرفة كبيرة بالمنظومة القانونية المتعلقة بشؤون العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، بحيث أوصلتنا من خلال تصريحاتها إلى الكثير من النقاط التي لم نستطع معرفتها عند جميع المبحوثات، لأجد نفسي أمام مفارقة من نوع آخر وهي: هل هذه السيدة ناشطة في القطاع اللارسمي هنا وهناك؟ أم ما يعتبر لا رسمي في الجزائر هو رسمي في دولة الإمارات العربية المتحدة؟ وفي هذه الحالة وحسب القوانين الداخلية لكل بلد: كيف نصنف هذا النشاط: هل هو رسمي أم غير رسمي؟

قمنا على إثر ما تحدثت به بالتحقيق مع مسؤولين في وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل اللتان نقوم بالتعامل معهما بشكل دائم بحكم عملنا كصحفية ميدانية بإحدى الجرائد اليومية في إمارة دبي، إذ اتضح لنا في مختلف اللقاءات التي أجريناها معهم والتصريحات الرسمية التي حصلنا عليها أن الدولة تشجع هذا الإنتاج وتدعمه كثيرا، ولا يدخل ضمن الأنشطة اللارسمية فيها، بل هو عمل مشروع ومرغوب فيه

الشؤون الاجتماعية في دولة الإمارات، والتي تخصص لها 12 معرضا في السنة دون المعارض التي تقام في المناسبات الدينية والوطنية والتي تنظم في المراكز التجارية الكبرى وفي المؤسسات التربوية والمعارض، اخترت هذا النشاط لأنه وكما سبق وأن قلت فيه أرباح كبيرة إذا ما اشتريت أنا القماش ومستلزمات الخياطة ووضعت التصميم وخطته عندي في البيت، ثم أرسلته إلى الجزائر لكي يباع هناك.

بشدة والأفراد النشطين فيه تشركهم الدولة في مختلف الفعاليات الوطنية تشجيعا لاستمراريته كونه يحافظ على الموروث الثقافي للمجتمع[1]. والإجابة بحثنا عنها أيضا في مراسيم دولة الإمارات وقمنا بإجراء مقابلة حرة مع وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية السيد "ناجي الحاي" الذي أكد لنا كلام المبحوثة وتصريحات المسؤولين، وزودنا بآخر قرار أصدرته وزيرة الشؤون الاجتماعية "مريم محمد خلفان الرومي" عن إنشاء جمعية[2] تتبنى تصريف جميع سلع الأسر المنتجة، وهذا في نظرهم قرار يساهم في المحافظة على التراث وكل ما يتعلق بالعادات والتقاليد من جهة، ويشجع العمل والإنتاج في دولة اعتاد سكانها ولا سيما الجيل الجديد على الرفاهية والاتكال على اليد العاملة الأجنبية الرخيصة من جهة أخرى.

وتحقيقا لهذا الغرض تقوم الجمعية بتقديم كافة الخدمات والمشروعات التي يحتاجها الأعضاء ومنها:

- تسويق منتجات الأعضاء من خلال المنافذ التي تقيمها الجمعية داخل منطقة عملها وكذلك المعارض المحلية أو الإقليمية أو الدولية التي تنظمها الجمعية أو تشارك بها.
- إعداد ورش العمل اللازمة للتدريب والإنتاج.
- توفير مستلزمات الإنتاج الأولية للأعضاء بأسعار معقولة.

---

[1]- تم استجواب وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية السيد ناجي الحاي، وزير العمل السيد صقر غباش، مديرة مركز التنمية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية بإمارة دبي السيدة فاطمة بطي الفلاسي، ومديرة مركز التنمية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية في إمارة الشارقة السيدة خولة المظلوم (أنظر الحوارات الصحفية في الملحق رقم 11، 12، 13)

[2]- الجمعية: يختلف معناها عن ذلك الذي هو متعارف عليه، وتعني "جماعة من الأفراد انبثقت عنهم رغبة للقيام بنشاط معين كان موجودا من قبل أو غير موجود لفائدتهم أو لفائدة مجتمعهم في إطار من التعاون والتطوع وممارسة الأنشطة والعلاقات التي تقوم بها الجمعية تربويا وثقافيا وفنيا واجتماعيا ورياضيا. وتعني في دولة الإمارات مكان للتسوق بمفهوم عصري باستخدام أنظمة وتقنيات حديثة، تشبه إلى حد ما يعرف بالهايبر ماركت (Hyper Market) تتوفر فيها جميع المواد الغذائية واللحوم والخضار والفواكه وتجهيزات المطابخ ومواد التجميل والتنظيف وجميع المستلزمات المنزلية، كما تظم في أغلب الأحيان صيدلية وصراف آلي للنقود وعمال يسهرون على خدمة الزبون داخل الجمعية وخارجها، بما فيها خدمة التوصيل إلى السيارة. وهناك جمعيات من نوع أخر تشبه تلك الموجودة في الجزائر خاصة وحكومية، يطلق عليها الجمعيات ذات النفع العام وليس الجمعيات فقط.

- تقديم الدعم بأنواعه المختلفة للحرفيين المحليين.
- توفير التعليم والمعلومات المتعلقة بالإبداع الفني والفكر التعاوني [أنظر الملحق رقم 14].

وبالتالي كان صحيحا الخطاب الذي صرحت به هذه التاجرة وهذا مؤشر آخر مهم في تأكيد مدى كفاءة هؤلاء النساء في التعامل مع المنظومة القانونية السارية في دولة ليست بدولتهم، والتمكن من استغلالها استغلالا يخدم تجارتهن ما داخل وخارج الحدود.

لدينا كذلك المبحوثة رقم 21 التي تعتبر نموذجا آخر متميزا عن كفاح امرأة حققت الكثير وتنجح في تجارة يعيش من ورائها ثمانية أطفال. تبلغ من العمر 59 سنة، مطلقة من الرجل الأول ولديها منه أربعة أطفال، ومطلقة من الزوج الثاني ولديها منه أربعة آخرون، وهي مسؤولة عن تربية جميعهم. مستواها الدراسي ابتدائي ومتخصصة في تجارة الذهب وملابس النساء، لم يسبق وأن عملت من قبل في أي مجال، لكن الطلاق والظروف الاقتصادية الصعبة جعلتها تدخل عالم التجارة دون مساعدة أي شخص، وكانت الوحيدة تقريبا من بين كل المبحوثات التي وصلت إلى الهند لجلب السلع من بلدها الأصلي.

المسؤولية الثقيلة التي كانت ملقاة على عاتقها جعلتها تتقن السفر والبيع والشراء، وتنسج شبكة علاقات داخلية وخارجية تساعدها في التسهيل من إجراءات الرحلة بدءا من التحضير لجواز السفر مع أصدقاء في الدائرة، وأصحاب فنادق في الدول التي تسافر إليها يوفرون لها التأشيرة في أقل وقت ممكن، مع حجز مسبق للغرفة بأسعار جد معقولة لأنها زبونة دائمة، انتقالا إلى معارف قوية في الحواجز الأمنية على الطريق الرابط بين الجزائر العاصمة ومدينة وهران كون أن الرحلات الدولية التي تقوم بها تكون جميعها مرورا بالمطار الدولي هواري بومدين في الجزائر العاصمة. ونظرا لكثافة رحلاتها التي تصل إلى أربعة رحلات شهريا فإن لها سائق سيارة أجرة مخصص لنقل جميع ما تجلبه من الخارج سواء تلك التي تأتي بها عن طريق الشحن في البواخر أو تلك الحقائب المحمولة في اليد. أما السلع فهي تفضل

بيعها بالجملة لأصحاب المحلات، ولا تبيع للنساء كما تفعل الأخريات، تخفض من السعر بالمقارنة مع ما هو موجود في السوق لكي تبيع بسرعة، وتعوض ما خسرته لتعاود السفر في الأسبوع الموالي وتجلب سلعة أخرى تبيعها بنفس الطريقة وهكذا تحقق الربح السريع مع عدد الرحلات الكبير.

مبحوثتنا تلتقي مع أشخاص متعددي الجنسيات: فرنسيين، إسبان، أتراك، سوريين، هنود...لا تتقن اللغات لأنه ليس لها تأهيل علمي ولا مستوى أكاديمي، لكنها تملك الكفاءة التجارية التي تمكنها من اكتساب أهم المفردات اللازمة لعقد صفقات صغيرة تتمكن على إثرها من التفوق على تجار كبار، مبدية رغبتها في شراء الكثير من السلع، وبمجرد أن يخبرها البائع عن السعر -سواء عن طريق اللغة أو عن طريق الآلة الحاسبة في حال لم تفهم ما يقول- تحاول التنزيل إلى أقصى حد ممكن، وإن لم يرضى تذهب وتتركه. وبما أنها ستأخذ الكثير عنه فأنه يفضل أن يبيع لها بالسعر الذي تريده بدل أن تتركه وتذهب إلى محل آخر غيره. وهكذا تتفوق عليه لأنها وكما تقول "التجارة شطارة"، و"الشطارة"[1] منذ عدة سنوات جعلتها تحقق الكثير، وفي هذا السياق تقول: "نبان للناس بأني "ملياردية"، surtout كي يشوفوني غي رايحة جاية، نبان لهم عندي وصح عندي الحمد لله، عيد الأضحى لي فات تصدقت بـ 12 كبش، وهذا فضل من عند الله. المرأة ما كان عندها حتى قيمة في المجتمع، بصح دروك راهي تطلّع خيمة كيما يقولو، كان الرجل زمان هو اللي يطلّع الدار، بصح الآن أغلبية النساء يخدمو على رجالهم. ما علابالي حتى بواحد، أولادي كبروا وراهم يسافرو معي على الرغم من أن لكل منا مدخوله الخاص. لهم أم بمعنى الكلمة أحسن من الرجل، كبرت أولادي وزوجتهم وكل واحد درته في بلاصته، حتى طليقي يقول: تركت أولادي عند امرأة فحلة . أولادي من هاذ التجارة تزوجو وكل واحد عنده داره، الكبير فيهم متزوج منذ 16 سنة وعنده سكن خاص به وما راحش يعيش فيه على خاطرش نبغي أولادي تحتي، داري كبيرة تكفيهم كاملين،

[1]- التجارة خبرة، وكلمة "الشطارة" مستوحاة من برنامج اقتصادي يبث صباح كل يوم اثنين في إذاعة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة التي تتابعها هذه السيدة أثناء تواجدها هناك.

وحتى فالخدمة راهم معايا، عندي محلين تجاريين في المدينة الجديدة وكل واحد منا يخدم خدمته، وكلنا متعاونين مع بعض"[1].

في خطاب هذه السيدة نلاحظ درجة تلاحم أفراد العائلة مع بعض في تسيير التجارة و نتوصل إلى أن هناك انسجام داخل فضائهم الاقتصادي الذي شكلوه، والذي أصبح بفضلهم أكثر جذبا للزبائن وأكثر تنافسية مع الغير، ومعروف في الساحة الاقتصادية المحلية، لنستنتج في الأخير أن الأمر لا يتعلق تماما باقتصاد عاطل ومفصول عن المجتمع المحلي، بل إن هذا الأخير هو الذي ينشطه وينعشه[2].

إنه نموذج، والنماذج كثيرة عن استراتيجيات متعددة تستخدمها النساء لتحقيق النجاح الذي غامرن من أجله وتحدين الظروف القاسية مع الأهل والمجتمع، مثبتات للغير أن المرأة من الممكن أن تتفوق وتحقق الكثير في غياب الرجل أو الولي. هذه الاستراتيجيات التي تجمع عددا من الكفاءات، تكتسبنها شيئا فشيئا عن طريق الخبرة والتجربة. كفاءات لغوية لم تمنحها إياهن المدرسة، وكفاءات علائقية تكونت هي الأخرى وبسرعة بمجرد ولوجهن إلى عالم التجارة[3]، وكفاءات الحركة عابرة للحدود التي تعتبر في حد ذاتها مغامرة ونجاح في بلد غير بلدهم، والنجاح في هذه الحالة يقاس بعدم تعرضهن لمشاكل كثيرة أو عراقيل بقدر ما وصلن إليه من تحقيق

[1]- أظهر للناس بأنني ميليارديرة، خاصة عندما يرونني أسافر كثيرا، يظنون أنني أملك الكثير من المال، وصحيح أن لدي الكثير والحمد لله، ففي عيد الأضحى الماضي تصدقت بـ 12 كبشا وهذا من فضل الله. المرأة لم تكن لها قيمة في المجتمع لكن الآن أصبحت تؤسس بيوتا كان الرجل فيما ما مضى هو الذي يؤسسها، إلا أنه الآن أصبحت أغلب النساء تعلمن بدل أزواجهن. لا أبالي بأحد، أولادي كبروا ويسافرون معي للعمل على الرغم من أن لكل منا دخله الخاص. لهم أم بمعنى الكلمة أحسن من الرجل. اهتممت بأولادي إلى أن كبروا وتزوجوا، وحتى طليقي يقول:تركت أولادي عند أم مسؤولة. تزوج أولادي من هذه التجارة، أكبرهم متزوج من 16 سنة وعنده سكن خاص به لم يحب العيش فيه، ولن يعيش فيه لأني أحب أن يبق أولادي معي لا، بيتي كبير ويكفيهم جميعا، وحتى في العمل هم معي، لدي محلين في المدينة الجديدة وكل واحد يقوم بعمله وجميعنا متعاونين مع بعض.

[2]- SYLVIE Mazzella, L'arrière boutique du port de Marseille, In cabas et containers, sous la direction de Michel Peraldi, op cit, P157.

[3]- ISABELLE Berry-Chikhaoui , Les compétences des citadins dans le monde arabe, Penser, faire et transformer la ville, op cit, p12.

للأهداف التي ذهبن من أجلها إلى هناك[1]، كما أن النجاح والرضا يقاس بتواصل النشاط لديهن وعدم الرغبة في التوقف، وهذا ما ظهر في خطابات الكثيرين منهن.

وهكذا نجد أن النساء يستثمرن في عالم التجارة ويمزجن بين تنقلاتهن وحياتهن الاجتماعية وانشغالاتهن اليومية، ويبقى توسيع حقل معارفهن وعلاقاتهن الاجتماعية الناتجة عن كثرة تنقلاتهن واحد من أهم إيجابيات المهنة على الإطلاق. وبغض النظر عن مدى تفانيهن وأسفارهن فما يجمع بينهن جميعا هو الانفتاح على أفق جديدة وفضاء حرية غير مسبوق، ويكتشفن في داخلهن مواهب كامنة وتفخرن بدرجة ربحهن المالي وبقدرتهن على التجارة داخل وخارج الوطن، كما أن كفاحهن يتحول من كفاح داخل الفضاء الخاص إلى كفاح في الفضاء العام، وهو ما يحتاج منهم القيام بعملية هدم ثم إعادة بناء الذات، وحسب هذه المعطيات فإن عملية هدم الذات لا تعني فقدان الهوية بل تعني إعادة الاعتبار لمكانتها وإعادة استكشاف هويتها عن طريق هذا النوع من الأنشطة التجارية، لتكون بمثابة نوع من الكفاءة التي تجعلها تعيد إدماج نفسها داخل المجتمع الذي تنتمي إليه[2].

[1] - VERONIQUE Manry, CAMILLE Schmoll, Le bizness des femmes, op cit, p132.

[2] - LATEFA NARRIMAN Abid, Voyage des femmes vers l'asile, Naqd, N°28, p7.

2 - تصورات المرأة لأنشطتها التجارية غير الرسمية العابرة للحدود:

لا يمكن دراسة التصورات الاجتماعية في نظامها المعرفي إلا بالرجوع إلى خصائصها الأساسية، والتي ترتبط بسمتين متكاملتين أولهما هي تاريخية التصورات الاجتماعية (Historicité)، أي أنها منتوج تاريخي يرتبط بالإرث الاجتماعي والثقافي والإسهام المعرفي في إطار ديناميكي يعمل على تحويلها. وثانيهما غيرية التصورات (Altérité) أي أن التصورات الاجتماعية لجماعة ما يختلف عن التصورات الاجتماعية لجماعة أخرى، بمعنى أن جماعة الانتماء تحدد طبيعة التصورات[1].

لقد تعددت التعريفات لمفهوم التصور الاجتماعي ولا يوجد تعريف واحد متفق عليه، وترى جودلي (Jodelet) أن التصورات الاجتماعية تقع على الحدود بين ما هو سيكولوجي وما هو سوسيولوجي فهي تحمل قيمة استكشافية بالنسبة لجميع العلوم الإنسانية ودراستها تخضع لخصوصية كل ميدان معرفي.

وتتحكم عدة مقاربات علمية في دراسة التصورات الاجتماعية وهي:

المقاربة الأولى: تعطي بوجه خاص قيمة للنشاط المعرفي للفرد في إطار النشاط الاجتماعي، الشخص هو حامل الأفكار والقيم والنماذج التي أخذها من جماعة الانتماء أو الإديولوجيات المعاشة في المجتمع، فالتصورات الاجتماعية تتشكل نتيجة تواجد الفرد في وضعية تفاعلية مع المثيرات الاجتماعية.

المقاربة الثانية: تركز على المظاهر الدلالية للموضوع المتصور،فالفرد هو المنتج للمعنى من خلال تصوراته أي أنه هو الذي يعطي معنى لتجربته في الواقع الاجتماعي. التصورات لها طابع اجتماعي لأنها تنشأ بالرجوع للقوانين الاجتماعية والقيم المتعرف عليها داخل المجتمع، إذا التصورات الاجتماعية تعكس صورة المجتمع.

[1]- MICHEL-LOUIS Rouquette et PATRICK Rateau, introduction à l'étude des représentation sociales, presses universitaires de Grenoble, 1998,p 17-18.

المقاربة الثالثة: تركز على الجانب الاتصالي لأن خصائص ومميزات التصورات الاجتماعية مشتقة من وضعية التواصل بين أفراد جماعة الانتماء الذين هم في حالة تحاور وتحادث.

المقاربة الرابعة: ترى أن الفرد هو شريك اجتماعي والتصورات التي ينتجها تعكس المعايير البنائية التي تنجم عن وضعيات اجتماعية أو إيديولوجية مرتبطة بالحيز المكاني الذي يشغله.

المقاربة الخامسة: تركز على الجانب الديناميكي للتصورات الاجتماعية والذي يرتسم من خلال التفاعلات بين أعضاء الجماعة أو بين الجماعات التي تسهم في بناء التصورات.

المقاربة السادسة: تنطلق التصورات من فكرة مبدئية وهي إعادة إنتاج البنيات الفكرية الاجتماعية الموجودة مسبقا، وبذلك ترى أن الفرد محدد بالإديولوجيات والأفكار التي تهيمن على المجتمع الذي يتطور فيه.

كما ترتبط التصورات الاجتماعية بجملة من المفاهيم الأساسية والتي تسمح بفهم أفضل لها:

الشخص المتصور: قد يكون فردا او جماعة.

الموضوع المتصور: قد يكون شخصا، شيئا، حادثة مادية أو نفسية، ظاهرة طبيعية، فكرة، نظرية، كما قد يكون حقيقة او خيال مثل الأساطير.

الإدراك: يعني فعل الفهم للموضوع المتصور بواسطة الحواس(البصر، السمع، اللمس...) أو بواسطة الذهن او ما يعرف بالعمليات العقلية.

الفعل: يقوم به الشخص المدرك ويكون يتناسب مع الموضوع المتصور.

الصورة، الرمز، الإشارة: هي تصورات للموضوع المدرك والقابل للتأويل[1].

[1]- DENISE Jodelet, Les representation socials, Paris, P.U.E, 1991, p37.

ترى جودلي أن التصورات الاجتماعية هي شكل من أشكال المعرفة المصاغة اجتماعيا، ذات أهداف عملية وتسهم في بناء واقع مشترك عند جماعة اجتماعية معينة، أي أن التصورات تكتسي بعدا اجتماعيا. وأن التصورات الاجتماعية أنظمة تفسر تسيير علاقتنا مع العالم ومع الآخرين، كما توجه وتنظم سلوكاتنا واتصالاتنا الاجتماعية، فالتصورات الاجتماعية هي ظواهر معرفية تعبر عن الانتماء الاجتماعي للأفراد من خلال دمجهم لممارسات وخبرات ونماذج سلوكية وفكرية. إنها بمعنى آخر شكل من أشكال "المعرفة العامية" او المعرفة الساذجة (Naïve)، الذي يتضمن عناصر معرفية وإخبارية وإيديولوجية ومعيارية ومعتقدات وقيم واتجاهات وآراء وصور...إلخ[1].

وفي المقابل يرى أبريك (J.C Abric) أن التصورات الاجتماعية رؤية وظيفية للواقع تمنح للفرد والجماعة معنى للسلوك وفهم للواقع من خلال نظامه المرجعي الخاص، وبالتالي يتكيف معه ويحدد مكانه فيه[2].

وفي تعريف آخر يقول: "التصورات الاجتماعية وحدة تضم كل المعارف والآراء والصور والاتجاهات كمحتوى واحد له علاقة بموضوع ما"[3].

ومن هذا التعريف لمعنى التصور الاجتماعي سنقوم بتحليل خطابات مبحوثاتنا لمعرفة كيف تتصورن ممارساتهن التجارية غير الرسمية العابرة للحدود، وحول نظرة المجتمع إليهن منذ أول وهلة اشتغلن فيها بهذا المجال.

المبحوثة رقم 25 تقول وبكل ارتياح:"ما نخممش قاع باش نحبس خدمتي على خاطر ما عندي فيها حتى مشاكل، ساهلة ومساعدتني وفيها دراهم كبار، م علابالیش قاع بالناس واش يقولو فيا وكيقاش يخممو فيا خاطرش عشت منبكري في عايلة نتاع تجار، ومن صغري كنت نعاون بويا ونوصل معاه السلعة من بلاصة لبلاصة،

[1]- DENISE Jodelet, Représentations sociales, concepts, et théories, In psychologie sociale, sous la direction de Serge Moscovici, Paris, P.U.F, Le psychologue, 1997, P387.
[2]- JEAN-CLAUD Abric et all, pratiques sociales et représentations, Paris, 1997, p11.
[3]- Ibid, p32.

علابيها والديا وجيراني والفوني نروح ونجي، وكي كبرت وخدمن وحدي ماحسوش بيا، حتى واحد ما علاباله بيا وما كانش لي يهدر معايا على خدمتي" [1].

تقول كذلك: " أنا نعرف روحي قافزة ونسلكها في كل بلاس، عندي صحبتي حاجة كبيرة في الوزارة مع الجنرال (...)، وولد خالتي في الديوانة، ونسيبي أستاذ يدرس القضاة، يعاوني بلا ما ندفع الرشوة، وبلا ما يدولي والو، (...) وزير العدالة الذي راه عاد كي مات، ووزير المجاهدين، (...) المدير العام للجدارمية، قاع يعاونوني، وحتى (...) وزير الداخلية والجماعات المحلية. نعرف الكوميسار (...) نتاع مسرغين، والكوميسار نتاع وهران، يعاونوني وهوما تاني كي يستحقوا MUTATION أو GRADE يهدروا معايا وأنا نتهلا فيهم كيما يتهلاو فيا". نعرف لي يخدمو فالسبيطار ، نعرف الصحفي (...) نتاع جرنال LE QUOTIDIEN D'ORAN، نعرف الناس في كل بلاص، قاع ما تبحرليش، يسيزو قاع الطيارة وما يسيزوليش أنا"[2].

إنهم صحيح من الأهل والأصدقاء، لكن تقول لا شيء بالمجان، فهي بدل خدماتهم تقدم لهم خدمات نوع آخر وهي: تزويدهم بفتيات جميلات صغيرات في

[2]- لا أفكر أبدا في التوقف عن عملي لأنني لا أجد فيه أي مشاكل، سهل ومريح وفيه دخل كبير، لا أهتم تماما بما يقوله الناس عني أو كيف ينظرون إلي لأنني في الأصل عشت في أسرة تعمل في التجارة، ومنذ صغري كنت أساعد أبي في نقل السلع من مكان إلى مكان، وهكذا تعود أهلي وجيراني في الحي على حركة الذهاب والإياب إلى المحلات التجارية، ولما كبرت واشتغلت بمفردي في التجارة ولم يشعر أحد باستقلاليتي، ولا أحد يبالي أو يقول شيئا لي.

[2]- أنا أعرف نفسي ذكية وأتدبر أموري في كل مكان. عندي صديقة مسؤولة كبيرة في الوزارة مع الجنرال(...)، وابن خالتي في الجمارك، وصهري أستاذ يدرس القضاة، يساعدني بدون أن ادفع الرشوة وبدون أن يأخذوا مني شيئا،(...) وزير العدالة الذي توفي مؤخرا، ووزير المجاهدين، (...) المدير العام للأمن الوطني، كلهم يساعدونني وحتى (...) وزير الداخلية والجماعات المحلية. أعرف قائد شرطة مسرغين (...)، قائد شرطة وهران، يساعدونني جميعا وعندما يحتاجون إلى ترقية أو رتبة يكلمونني وأنا أساعدهم أيضا مثل ما يساعدونني، أعرف عمال المستشفى والصحفي (...) وأعرف الناس في كل مكان. يحجزون الطائرة بأكملها لكن أنا لا يأخذوا مني شيئا.

السن، وهذا هو المقابل، وبالتالي يظهر لنا أن نجاح التجارة لديهن مرتبط بإباحة أي شيء حتى وإن ارتبط الشأن بالأمور الأخلاقية.

تصريح مبحوثتنا يوحي بأن لديها شبكة من العلاقات الاجتماعية القوية التي تساعدها في أداء عملها دون أي عراقيل، وأكثر من هذا تصبح هي سيدة القرار داخل البيت ولا سيما عندما تتحدث عن علاقتها مع زوجها بثقة كبيرة في نفسها على أنه يخاف منها ولا يجرؤ على معارضتها في أي شيء لأنه على علم بمدى قدراتها وبنوعية العلاقات التي تمتلكها وقد ظهر هذا بوضوح في خطابها قائلة: " راجلي يعرفني نعرف القيادة، علا بيها يخاف مني، كي ندابز معاه، نقول له هيالا فيك، يخاف مني يموت"[1].

نستنتج أن التجارة والسفر والعلاقات الاجتماعية عوامل ساعدت في تغيير وضعية المرأة وجعلتها تتبوأ مكان ووزن معتبر في المجتمع على حساب الأعراف والعادات والتقاليد وحتى القانون.

نموذج آخر عن تصور التاجرات لنشاطهن، وهذه المرة مع المبحوثة رقم 24 التي تقول "راجلي يخدم بصح ما كافيناش، وبسيف علي يقبل بخدمتي، دايرا فيه خير كبير خاطرش أنا لي دبرت له الخدمة مع وحدة زبونه عندي فالصالون، خدم شويا وحبسوه خاطرش كان يخدم عند واحم مولا شركة، ومن بعد تاني دربت له خدمة وحدا خرا ـ يدخل زوج ملايين بلا تأمين وما تكفيناش باش نجيبو قاع صوالح الدار. يحس بلي أنا خير منه وما يقد يقول والو خاطرش نعاونه في كل شي، وزيد على هدا أنا مولات الصالون لي يدخل المصروف نتاع النهار، وعندي لوطوتي نقضي بيها قاع الصوالح، وما نقولهش شحال ندخل. عايشة مع أمه فالدار وحتى هي ما تدخلش روحها فيا خاطرش تعرفني بلي نعاون ولدها، وحتى هي كانت فالاول ضد خدمتي، بصح أنا ربحتها بشويا، حليت الصالون فالدار باش ما تحسش بيا كبي نخرج نقضي صوالحي، وأنا تاني خيرت باش تكون خدمتي مع النساء باش ما يقولو والو، ومرة

[1]- زوجي يعرف بأنني أعرف القيادة لذا هو يخاف مني ، وإذا ما تخاصمت معه أهدده، فأحس بأنه يكاد يموت بالخف مني.

على مرة نتهلا فيها بهدية، ونزقيلها ماما، وجبت لها توام بنات، وهاكذا ما يتكلم لا راجلي ولا أمه. ما ندمتش على قرايتي كي خليتها على خاطرش بلا بيها درت بزاف الحوايج، وومشي الشهادة هي لي توصل دايما. خواتاتي متزوجات يقولولي نجحتي ويحسو بلي أنا خير منهم، ونفتخر بروحي على خاطرش كيما قلت لك وصلت لبزاف الصوالح كنت نتمناهم وباقي لي غي داري وحدي نديرها كانش نهار"[1].

لا تعتبر تجارتها عملا حرام مادامت لا تأخذ الربا ولا تأخذ فوق النصف في السلعة التي تبيعها، بين الفينة والأخرى تعطي هدايا في المطار تشتريها مباشرة أثناء تسوقها، إنها هدايا خاصة حتى تتمكن من تمرير سلعتها، وترى أنه من متطلبات العمل ويجب أن تخضع لهذا النظام حتى تتمكن من النجاح. ثم تضيف قائلة: " من غير هذا ما يهمني حتى واحد، وأصلا رانا عايشين في وقت واحد ما علاباله بلاخر، وقاع الناس لاهية بمشاكلها"[2].

مبحوثتنا رقم 22 تختلف نوعا ما عن سابقاتها لأنها كانت تعمل عملين في آن واحد، واحد في القطاع الرسمي كعون إداري والثانية في القطاع غير الرسمي متمثلا في التجارة، طلاقها المبكر ومسؤوليتها الكبيرة على ثلاثة أبناء صغار جعلها تسبل

[1]- زوجي لا يعمل بالقدر الذي يكفي الأسرة، وغصبا عنه يقبل بعملي، يمن لي بالكثير لأنني أنا التي وجدت له عملا عن طريق زبونة عندي في صالون الحلاقة، وبعد مدة أوقفوه عن العمل لأنه كان يعمل في مؤسسة خاصة، ثم وجدت له عملا للمرة الثانية، دخله الشهري 2 مليون سنتيم ولكن بدون تأمين ولا تكفينا لسد حاجيات البيت. يحس بأنني دائما أحسن منه، ولا يستطيع أن يتكلم، لأنني أساعده في كل شيء، زيادة على هذا أنا أملك صالون الحلاقة الذي يوفر دخل يومي للبيت، وأملك سيارة خاصة أقضي عليها جميع ما أحتاجه في البيت، دون أن نتكلم عن ما يأتيني عن طريق التجارة. أعيش مع أمه ولا تتكلم هي الأخرى لأنها تعرف أنني أساعد ابنها على الرغم أنها وقفت كثيرا ضدي وعارضتني بشدة عن عملي في البداية، لكنني كسبتها بأشياء بسيطة هي أنني فتحت صالون حلاقة في البيت حتى لا يشعر أحد بغيابي عن البيت حتى في حالات خروجي إلى مرة على مرة لاقتناء متطلبات المحل، وكذلك اخترت أن يكون عملي مع النساء وهنا أنا متأكدة أن لا أحد سيعارض، زيادة على بعض الهدايا البسيطة التي أقدمها لها بين الفترة والأخرى، وأناديها أمي، وأنجبت لها توأم بنات... وبهذا لن يتكلم لا الزوج ولا أمه، لم أندم على دراستي التي لم أكملها لأني بدونها استطعت أن أحقق الكثير، وبالتالي ليست الشهادة وحدها سبيلا للنجاح. أخواتي متزوجات يروا أنني نجحت ويعتبرنني أحسن منهن، وأنا فخورة بنفسي لأنني كما سبق وأن ذكرت حققت الكثير ولم يبق لي إلا السكن المستقل، سأوفره في يوم من الأيام.

[2]- غير هذا لا يهمن أحد من الناس، وأصلا نحن نعيش في زمن لا أحد ينتبه فيه للآخر، الكل مشغول بمشاكله.

حياتها في سبيل تربيتهم تربية صالحة وتدرسهم وتزوجهم، وفعلا ترى بأنها نجحت. تزوجوا جميعا وأنجبوا لها سبعة أحفاد، أكبرهم يدرس في الجامعة وهي من تتحمل جميع مصاريفه، طبعا من مداخيل تجارتها.

لم تكن تبالي ولا تبالي اليوم بأحد، وتعتبر ما تقوم به واجب لتربية أبناء أنجبتهم، حريصة على أن يكون عملها حلال، فهي تتصدق منه وتزكي، حجت منه ، وأهم شيء فعلته منه هو تربية الأبناء بعدما تركهم الأب.

وفي عودة سريعة إلى المبحوثة رقم 21 والتي ترى أنها سيدة يضرب بها المثل من حيث النجاح في التجارة وتربية ثمانية أبناء بدون زوج، وكسبها لمحبة الكثير من الناس، وحرصها الكبير على التدين وطاعة الله من عمرة وصدقة، حتى أنها من شدة حبها للتعبد وطاعة الله تصدقت في عيد الأضحى الماضي باثني عشرة كبشا وهذا العدد ليس بالأمر السهل حتى على رجال ذوو مداخيل عالية.

يظهر لنا الكثير من التناقض في سلوكاتها وتصريحاتها، فإذا ما قمنا بتحليل مقطع من تصريحها تقول فيه: "التجارة "قمار" ومغامرة بصح عندي الزهر فيها، ما نعرف نخدم والو غير التبزنيس، بصح ما عليش هذا رزق اليتامى، هاذ الخدمة كبرت بيها اليتامى، شحال من مرة داو لي القش بصح خليفتها على ربي. وإذا داو لي القش مشكلة كبيرة ليا على خاطرش ما كانش لي يعاوني. ما نبغيش نخدم مع النساء على خاطرش حسادات، ونفضل نخدم مع الرجال. الحمد لله، جبت 3 عمرات، نصلي، نزكي، نصدق بلا ما نمن، وسقسي أي واحد وين ساكنة وقو لي لهم كيفاش دايرة مليكة "بوليزاريو"..والخدمة هادي حلال، الرسول ﷺ كان تاجر وزوجته تاجرة، وأنا نخدم بالحلال، ونتمنى نحج ومانيش باغيا نشري الباسبور نتاع الحج، قدمت هذه السنة وما خرجتش في القرعة، نقد نشريه بصح مانيش باغا ندي مكتوب إنسان وحداخر"[1](وكانت هذه التصريحات في بيتها أثناء المقابلة النصف موجهة معها).

[1]- التجارة قمار ومغامرة لكنني محضوضة فيها، لا أعرف عمل أي شيء إلا التجارة، لكن لا عليه فهذا رزق اليتامى، وهذا العمل ربيت به أبنائي اليتامى، كم من مرة حجزت بضاعتي لكن

ومن جهة أخرى نرجع إلى أول اتصال لنا بهذه السيدة قبل أن نجري معها هذا اللقاء الذي لاحظنا أنها تراقب فيه كل كلمة تقولها. أول ما التقينا بها أثناء مرحلة الاستطلاع كان ذلك في وعدة سيدي محمد بن عودة في مدينة غليزان، وكانت هي من نظمت مراسيم "الوعدة" في بيت استأجرته هناك أين كان أغلب الضيوف صديقاتها في التجارة وليس أفراد عائلتها، وبعض مغني "الراي" والمداحات المعروفين في الملاهي الليلية وبعض الراقصات في جو ليلي ساخن بالغناء والرقص وتبادل الحديث المسلي عن سهرات سابقة وذكريات جميلة جمعتهم مع بعضهم البعض منذ سنوات. كانت أغلب الذكريات تدور حول لقائهن في سهرات ليلية وشرب الكحول والتدخين والفنادق والملاهي الليلية... إنه على هامش محتوى سهرة "الوعدة" التي تضمنت: موسيقى، غناء، رقص، ملابس مغرية، واختلاط بين الرجال والنساء في بيت واحد لمدة ثلاثة أيام حتى في أوقات النوم.

مبحوثتنا في هذا البيت كانت تلبس الحجاب وعلى قدر من المسؤولية اتجاه ضيوفها، إنه شيء إيجابي ومحبوب اجتماعيا، لكن على النقيض، تصرفات الضيفات والضيوف لم تكن تماما تتطابق مع ما يطلبه الشرع أو تفرضه العادات والتقاليد وطقوس "الوعدة"، ومبحوثتنا قابلة ومؤيدة للوضع، بل وتشجعه من خلال مدى الاهتمام الزائد براحة الضيوف وتوفيرها لجميع وسائل الراحة والرفاهية الممكنة حتى يستمتع الجميع.

كما وتقول المبحوثة: "ما نبغيش نخدم مع النسا خاطرش حسادات"[1]، فيما كانت أغلب الحاضرات صديقات في التجارة، وبالتالي ما صرحت به عن نفسها يتناقض مع ما لاحظناه أثناء تواجدنا بالوعدة، وهنا يطرح التساؤل: هل هذه استراتيجية أخرى من استراتيجياتها في التجارة بأن تجمع صديقاتها في العمل

عوضها على الله. فإذا حجرولي البضاعة، بالنسبة لي مشكلة كبيرة لأنه ليس لدي من يساعدني. لا أحب العمل مع النساء لأنهن حسودات وأفضل العمل مع الرجال. الحمد لله اعتمرت ثلاث مرات، أصلي، ازكي، وأتصدق بدون أن أمن على الله، والآن اسألي أي واحد في الحي عن مليكة "بوليزاريو"، يخبروك. عملي حلال، الرسول ﷺ كان تاجرا وزوجته تاجرة، وأنا أعمل بالحلال، وأتمنى الحج ولا أريد شراء جواز الحج حتى لا آخذ نصيب شخص آخر، قدمت هذه السنة للحج لكني لم يظهر اسمي في القرعة.

[1]- لا أحب العمل مع النساء لأنهن حسودات

لضمان استمرارية النشاط والتعاون معهن، أم هي الجانب الحقيقي لحياتها اليومية والذي حاولت أن تخفيه أثناء استجوابنا لها، إدراكا منها بأنه سيكشف عن شخصيتها وبأنه يتنافى مع ما هو محبب ومرغوب اجتماعيا، ومحاولة منها لإبراز نفسها أنها المرأة المثالية في تربية الأبناء وتحمل ضغوطات الحياة بكثير من التعب والصبر ضمن الأطر الدينية والاجتماعية المتعارف عليها دون أن تتجاوز الخطوط الحمراء.

الأمثلة كثيرة حول كيف تنظر المرأة إلى نفسها وكيف تريد أن يتصورها الآخرون، لكن ما تتفق عليه جميعهن أنهن تتصورن أنفسهن نساء حققن الكثير، ولم تكن لتصلن إلى هذا لولا اشتغالهن بالتجارة غير الرسمية العابرة للحدود، دون أن تبالين بمحيطهن الاجتماعي، وأن عمل المرأة في مثل هذه الأطر يساهم في تحويل القيم الموجودة ونقل قيم ثقافية جديدة إلى الأجيال المستقبلية، باستخدام استراتيجيات ضخمة تمكنها من مراقبة سلوكاتها داخل مجتمعها وخارجه[1] في محاولات لإعادة الاندماج بعد انسلاخ تعرضت له بسبب الكثير من الظروف الاجتماعية والاقتصادية سبق لنا ذكرها.

[1] - LATEFA NARRIMAN Abid, op cit, p243.

خاتمة الفصل:

أن التجارة ما بين الحدود قد سمحت للمرأة التي تمارس هذا النشاط القيام بقفزة اجتماعية من الصعب الوصول إليها عن طريق سبل أخرى، وأصبحت تمثل المصدر الأول للدخل في عائلاتهن، إذ يتم استثمار الفوائد التي تجنيها في إطار البيت والعائلة: شراء أو بناء فيلا، تأثيثها، تربية الأبناء، تدريسهم، تزويجهم، توفي السيارة والمحل واستثمارات أخرى تمكنهن من الاستغناء عن السفر في المدى البعيد.

كما أنه في حال اختلفت درجات النجاح وقطاعات النشاط والأهداف التي تطمحن للوصول إليها فإنه توجد نقاط مشتركة في مشوار كل واحدة من هؤلاء النساء: تهميش في البداية يؤدي إلى إعادة تصنيفهن في السلم الاجتماعي، ثم الإقصاء الذي يؤدي إلى التحرر، لتصبح هذه العوائق هي نفسها العوامل التي سهلت عليهن الحصول على بعض الفرص الاجتماعية التي كانت سببا في نجاحهن.

وهكذا يمكن القول أن دوافع المرأة لممارسة التجارة غير الرسمية العابرة للحدود ناتجة عن ضغوط اجتماعية واقتصادية أدت بهن إلى الارتقاء بأنفسهن وبمن هم تحت مسؤوليتهن تحت قبول اجتماعي هادئ، كما أصبحت هذه التجارة ذات الطبيعة المجالية المزدوجة التي بزغت من الأسفل تجر انقلابا في مكانة المرأة، وخلقت تغيرات في علاقات النوع داخل الفضاءات العامة والخاصة، لتصبح هذه الديناميكية تشكل جزءا من التغير الذي لا مفر منه في حياة المجتمعات وتساهم في ما يعرف بـ "الحداثة من الأسفل"[1].

[1]- ABDELKADER Lakjaa ,Femmes algériennes dans le commerce transnational informel (trabendo): Les acteurs, les réseaux, les espaces,ibid,p09.

خاتمة عامة:

تعتبر التجارة غير الرسمية العابرة للحدود عند المرأة في الجزائر من الظواهر الاجتماعية المرتبطة بطبيعة المجتمع وبدرجة تطوره، فهي الظاهرة التي توضح لنا طبيعة الممارسات التي تقوم بها في فضاءات اجتماعية مختلفة تتراوح بين الفضاء المنزلي والعمومي والعابر للحدود، وتوضح لنا كذلك نوعية العلاقات التي تنسجها لتسهيل مهامها وتيسير حركتها، والاستراتيجيات التي تعتمد عليها لتحقيق أهدافها وطموحاتها، والتي تساعدنا في معرفة درجة التغير التي مست مكانتها الاجتماعية منذ عدة سنوات. مما أدى بنا إلى التساؤل عن أسباب امتهان المرأة في الجزائر لهذا النوع من التجارة، في محاولة فهم للخلفيات الاقتصادية والاجتماعية التي دفعت بها إلى سلك هذا الاتجاه، ومعرفة إلى أي مدى تتكيف في علاقاتها التجارية التي تهدف من خلالها إلى تحقيق أقصى حد من الإشباع.

لهذا بحثنا في الحالة الاقتصادية والاجتماعية - كأحد أهم العوامل في الدفع بالمرأة نحو ممارسة هذه الأنشطة- التي جاءت نتيجة أزمات سياسية واقتصادية عرفتها الجزائر منذ فترة الاستقلال، والتي مست بقوة الفئة المتوسطة والفقيرة وما نتج عنها من ضعف في القدرة الشرائية وبطالة متفشية ومشاكل أسرية دفعت بها إلى الخروج نحو عالم الشغل بما في ذلك ممارسة الأنشطة التجارية غير الرسمية العابرة للحدود.

كما بحثنا في تمثلات وتصورات المرأة لعملها هذا، مختارين بذلك الاعتماد على المنهج الأنثروبولوجي الذي يسمح لنا بفهم هذه الممارسات، ويسمح لنا أيضا بمعرفة ذهنياتهن وأنماط تفكيرهن. فيما يندرج ضمن هذا المنهج تقنية الملاحظة التي اعتمدنا عليها كثيرا في رصد ممارسات هؤلاء النساء وهن تقمن بمهامهن كتاجرات في فضاءات اجتماعية مختلفة (منزلية، عمومية وعابرة للحدود) أو كنساء تمارسن حياتهن الاجتماعية بصفة تلقائية في إطار علاقات اجتماعية يومية وطبيعية.

هي دراسة نهدف من خلالها إلى فهم مكانتها كيف كانت وكيف أصبحت، كيف تمارس هذا النشاط وتبحث عن النجاح فيه من خلال تنظيم ذاتي للعمل لا

يخضع للتنظيم الرسمي، تعززه مجموعة من الكفاءات تسهل عليها ممارسة نشاطها التجاري، ما الذي حققته وما الذي تصبوا إلى تحقيقه مستقبلاً.

وقد افترضنا أن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وحالتها المدنية تدفع بها إلى ممارسة التجارة غير الرسمية العابرة للحدود، فيما تؤدي هذه الأنشطة إلى سيرورة استقلاليتها وتغير مكانتها داخل المجتمع.

أنجزنا دراستنا هذه عن ظاهرة تجارة المرأة غير الرسمية العابرة للحدود من خلال بحث ميداني تمثل في إجراء 26 مقابلة نصف موجهة على نساء تمارسن هذا النشاط، وقمنا فيها من جانب آخر بعدد من المقابلات الحرة مع أصحاب محلات تجارية وسائقي سيارات أجرة وعدد من رجال الدرك الوطني والجمارك ومضيفين ومضيفات في الطائرات للإحاطة بالظاهرة والتوصل إلى المعاني الخفية لها من خلال واقع معاش، أو بالأحرى من خلال تصورات وممارسات المجتمع الواقعي وليس المجتمع الرسمي[1].

وبناء عليه يمكن إجمال ما توصلت إليه الدراسة في النقاط التالية:

- إقبال النساء على العمل في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود كان نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية عرفتها الجزائر منذ سنوات الاستقلال ولا تزال مستمرة إلى غاية الوقت الراهن متمثلة في البطالة وصعوبة الحصول على مناصب شغل مناسبة.
- مرونة القطاع غير الرسمي الذي يسمح بمزاولة المرأة لهذا النوع من الأنشطة في فضاءات اجتماعية مختلفة تتراوح بين الفضاء المنزلي والفضاء العمومي والفضاء العابر للحدود.
- تعتبر التجارة غير الرسمية العابرة للحدود نشاطا تجاريا غير ممنوع وغير مخالف للقانون في نظر النساء الممارسات له، على الرغم من اعترافهن بضرورة تقديم الرشوة التي تمنحنها اسما مقبولا اجتماعيا ألا وهو "الهدية أو

[1] - GEORGES Balendier, Sens et puissance, Puf, 2eme édition, 1981, p89.

القهوة" إلى رجال الأمن للسماح لهن بتمرير ما جلبنه من الخارج دون أي عراقيل.

- تتم التجارة غير الرسمية العابرة للحدود ضمن أطر اجتماعية تنطلق من الأسرة وتنتهي إلى ما وراء الحدود، إذ لا يمارس هذا النشاط بطريقة فردية بل يتم بمساعدة أطراف متعددة كانت سباقة في هذا المجال مثل الزوج أو الأب، الأم، الأخ، الأصدقاء أو الجيران، والاستفادة من خبراتهم وعلاقاتهم السابقة التي تعد بمثابة رأس مال رمزي يؤهل إلى النجاح في حال ما إذا توفر.
- تسمح التجارة غير الرسمية العابرة للحدود للمرأة بحرية التنقل والاندماج في عوالم اجتماعية وثقافية مختلفة، حيث يمكنها هذا النشاط من إقامة شبكة من العلاقات مع فئات سوسيو-مهنية متنوعة على غرار رجال الأمن عبر الطرق الوطنية، الجمارك والشرطة في المطارات، موظفي الدوائر الذين لهم إمكانية المساعدة في تسهيل إجراءات إنجاز جواز السفر وتجديده، سائقي سيارات الأجرة، أصحاب المحلات التجارية، أصحاب الفنادق في الدول التي يتوجهون إليها وما إلى ذلك من أفراد يسهلون ممارسة عملية التجارة لديها.
- انفلات المرأة من عادات وتقاليد اجتماعية ظلت لمدة عقود من الزمن خاضعة لها، بحيث أصبحت وصية على نفسها وعن من هم تحت مسؤولياتها بدل أن تكون تحت مسؤولية ووصاية الرجل الذي كان يعتبر محور الحياة في العائلة الجزائرية التقليدية.
- التجارة غير الرسمية العابرة للحدود في الجزائرلا تمارسها إلا من تكون منحدرة من أصول اجتماعية فقيرة وتعيش في ظروف مزرية. إذ نجد أغلب هؤلاء النساء مطلقات أو أرامل يتكفلن بتربية وإعالة أبنائهن بصفة ذاتية، وهذه الظروف تكون وراء تهميشهن اجتماعيا مما يدفع بهن إلى إقامة القطيعة مع أسرهن بدءا بالانفصال عنها عن طريق السكن، ثم محاولة خوض غمار التجارة عن طريق الاستثمار في علاقات اجتماعية سابقة بهدف تحسين أوضاعهن وتحقيق نوع من الرقي الاجتماعي.

- لم تعد التجارة غير الرسمية العابرة للحدود مقتصرة على فئة النساء ذوات المستويات التعليمية المتدنية بل مست جميع المستويات بما فيهن الجامعيات، اللاتي أصبحن ينظرن إلى التعليم وإلى الشهادة على أنهما مسالكين حتميين نحو طريق البطالة في الجزائر، مختارين بذلك اختصار الطريق على أنفسهن في محاولة لاستغلال سنوات الشباب في العمل والادخار وبناء المستقبل.
- أظهرت لنا النتائج أن النساء النشطات في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود تقع عليهن المسؤولية المنزلية بعدما كانت على عاتق الرجل أو رب الأسرة الذي من المفروض على حسب ما هو متعارف عليه أن يكون هو المسؤول الأول عن المتطلبات المادية لأفرادها. إذ أصبحت المرأة هي من تتولى شؤون المنزل وتدبر جوانبه الاقتصادية بشتى الوسائل حتى وإن كانت خطيرة أو متعبة أو مخالفة للقانون.
- أظهرت لنا النتائج كذلك حرص هؤلاء النساء على مواصلة القيام بأدوارهن من إنجاب وتربية واهتمام بالأولاد من جميع النواحي مادية كانت أو معنوية، وبالتالي تظهر لنا ازدواجية وظائفها بين الأنثوية والذكورية، وكبر المسؤولية على حساب راحتها وصحتها ووقتها.
- اتضح لنا من خلال الميدان أن النساء النشطات في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود تعتبرن هذا الدخل دخل مؤقت لكنه مستمر مادامت فرصة العمل فيه موجودة ومادامت ظروف السفر والتنقل متاحة، وهن تعملن حاليا على تأمين مصادر دخل أخرى أكثر ضمانا في بلدهن (مثل المحلات التجارية، صالونات التجميل، حمامات...) وتأمين حياة مستقرة قوامها سكن خاص وسيارة وبعض الأموال المدخرة للمستقبل.
- من الناحية الاجتماعية يتميز مسار النساء الجزائريات بمناخ اجتماعي وعائلي غير مطمئن يصعب كثيرا في البداية من دخولهن إلى عالم التجارة، لتتمكن من خوضه شيئا فشيئا مع الوقت، وتصلن إلى بلوغ ما وراء الحدود في اعترافات لعدد منهن بمعاناة وصلت إلى محاولات الاغتيال، وقطيعة أسرية دامت

سنوات. فإذا ما أردنا رسم صورة لمسيرة هؤلاء النساء الجزائريات الممارسات للتجارة غير الرسمية فسوف نرى أنه مسار يتميز بترقية واندماج اجتماعي صعب، ووضعية اجتماعية مهمشة، وغياب الحماية العائلية والقانونية، وصعوبات اقتصادية، وفي الغالب تكاليف عائلية ثقيلة تتحمل عبئها وحدها. وبالتالي يصبح انخراطهن في النشاط الاقتصادي حلا لأحوالهن المادية المتدهورة وأيضا طريقا للحصول على مرتبة اجتماعية راقية وذات قيمة.

- أوضحت لنا الدراسة الميدانية أن طبيعة المجتمع الجزائري المحافظ تقيم عمل المرأة في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود على أنه عيب وعار وخاصة في ما يتعلق بعمليات السفر والتنقل بصورة فردية، وهو ما يجعلها تتخطى الحدود الأخلاقية المتعارف عليها. ففي البداية تتعرض هذه المرأة إلى التهميش والإقصاء وتصبح "السمعة السيئة" لصيقة بها، وبعد تحقيق النجاح عن طريق هذا العمل تنقلب الأعراف وتتغير التصورات ويصبح المجتمع أكثر تقبلا لوضعيتها الجديدة، بل ويتكيف معها.
- دراستنا هذه أوضحت لنا كذلك أن "السمعة السيئة" وتعدي الحدود الأخلاقية المتعارف عليها في المجتمع جزء من استراتيجيات التجارة وأسرار النجاح لدى بعضهن. إنه عالم مليء بالانحراف والدعارة والرشاوي والفساد الأخلاقي والاختلاط بفئات منبوذة اجتماعيا تنشط في أماكن كالملاهي الليلية والبارات وغيرها، على الرغم من أن مظاهرهن الخارجية تبين العكس لأن أغلبهم متحجبات والكثير منهن ذهبن إلى الحج والعمرة، ومن لم تذهب تتمنى ذلك، متمسكات بالصلاة والصيام والزكاة والصدقة وجميع العبادات. وهكذا تصبح القطيعة العائلية والاجتماعية مرحلة لابد منها ولا مفر منها في الطريق نحو الاستقلالية والحرية وأحد أهم الدوافع نحو الانحراف الأخلاقي، غير أن هذا التهميش لا يعني القطيعة الكلية مع العائلة أو مع المجتمع، حيث لم يظهر لنا أي نوع من أنواع الانسلاخ أو الهروب التام أو الهجرة بعيدا عن الأهل، بالعكس

فكل ما تهدفن إليه هو من أجل إعادة الاندماج في مجتمعاتهن والحصول على مكانة أفضل لكن بالشروط الجديدة التي تندرج تحت التجربة التجارية الجديدة.

- تساهم هؤلاء التاجرات وبطريقة جد فعالة في خلق الموضة داخل المجتمع المحلي وتعملن على تغيير بعض السمات الثقافية التي عاشت طويلا عن طريق جلب سلع جذابة ومغرية تتوافق مع رغبات الزبائن. وبالتالي فهن تساهمن وبشكل كبير في صقل ذوق نساء الطبقة المتوسطة وحتى الراقية في الجزائر.
- أكدت لنا هذه الدراسة أن هؤلاء النساء تعملن وفق استراتيجيات محددة للنجاح في هذه التجارة، وتمتلكن مجوعة من الكفاءات تكتسبنها شيئا فشئيا عن طريق الخبرة والتجربة، أولها كفاءة لغوية لم تمنحها إياها المدرسة وإنما وفرتها لها كثرة الاتصال مع أجناس مختلفة، وكفاءات علائقية تكونت بسرعة بمجرد دخولهن إلى عالم التجارة تعددت بين البائع والمشتري والإداري ورجل الأمن... داخل وخارج الوطن، وكفاءة ثالثة ألا وهي كفاءة الحركة العابرة للحدود التي تعتبر مغامرة ونجاحا في الوقت نفسه في بلد غير بلدهن.
- يقاس النجاح الاجتماعي عند هؤلاء النساء بعدم تعرضهن إلى مشاكل كبيرة أو عراقيل في عملية التجارة بالمقارنة مع ما وصلن إليه من تحقيق لأهداف كبيرة غامرن من أجلها، كما أن النجاح والرضا يقاس باستمرارية النشاط لديهن وعدم إبدائهن الرغبة في التوقف مادامت شروط العمل متوفرة.
- أبدت لنا الدراسة عدم وجود علاقة بين الممارسات التجارية لدى هؤلاء النساء وبين معتقداتهن وتصوراتهن الدينية، إذ أن التدين لديهن عبارة عن قناعة خاصة لا تتدخل في عملية تسيير تجارتهن. ففي الوقت نفسه نجد هذه التاجرة تسافر بمفردها أو بدون "محرم" كما هو معروف في الدين الإسلامي، تقدم الرشوة، تخالط الجنس الآخر، ، لا تعطي اعتبارا لنسبة الربح الشرعية التي من المفترض أن تحصل عليها أثناء عملية البيع، بعضهن منغمسات في بعض الممارسات اللاأخلاقية...، ومن جهة أخرى نجد الكثير منهن محافظات على

الصلاة والزكاة والصدقة والذكر، ذهبن إلى الحج أو العمرة، ومن لم تذهب تتمنى ذلك مستقبلا، لا تعتبرن ما تقدمنه في المطارات رشوة بل تسمينه "هدية" أو "قهوة". فيما تعترف بعضهن بأن ما قامت أو ما تقوم به أثناء مسيرتها في التجارة حرام، لكن سيأتي يوم وتتوقف فيه عن هذا العمل وذلك بعد أن توفر مصدر دخل آخر يكفيها للعيش حياة مستقرة. وبالتالي وكما سبق الذكر لا يتدخل الدين على الإطلاق في عملية تسيير التجارة لديهن بقدر ما تتصورن أن التجارة ذكاء وخبرة وكفاءة، وكل الوسائل متاحة فيها من أجل بلوغ النجاح.

- يعمل هذا النوع من الأنشطة على تشجيع الهجرة الخارجية للنساء بعد حركة الذهاب والإياب التي تقمن بها إلى الكثير من الدول، باختيارهن بلدا تتوفر فيه شروط العيش الرغيد، محاولات بناء المستقبل عن طريق العمل والزواج إن سمحت لهن الفرصة الحصول عليه دون أن تنسين مجتمعهن الأصلي ودون أن تنقطعن عن الأهل والوطن.

وفي النهاية يمكننا القول أن التجارة غير الرسمية العابرة للحدود سمحت للمرأة التي تمارس هذا النشاط القيام بقفزة اجتماعية من الصعب الوصول عليها عن طريق سبل أخرى، وأصبحت تمثل المصدر الأول لمداخل عائلاتهن، وبالتالي لا يمكن التقليل من أهمية الدافع الاقتصادي ومن أهمية المادة في تحفيز المرأة لممارسة هذا النوع من التجارة كونها حلا من الحلول المتاحة للخروج من أزمات تسببت فيها عدة عوامل كغلاء المعيشة وقلة فرص العمل في ظل تزايد نمو ديمغرافي لم يواكبه نمو اقتصادي في الجزائر.

فيما يمكننا القول أن هذه التجارة أصبحت تجر انقلابا كبيرا في مكانة المرأة الجزائرية، يحدث ضمن قبول اجتماعي هادئ ويخلق تغيرات في علاقات النوع داخل الفضاءات العامة والخاصة، يساعدها في الارتقاء بنفسها وبمن هم تحت مسؤوليتها ويساهم إلى حد كبير في سيرورة استقلاليتها التي أصبحت أكثر وضوحا في المجتمع الجزائري المعاصر. إنها ممارسات غيرت الكثير في حياة المرأة

الجزائرية ولا تزال تغير، فيا ترى ما هي أوجه التغيير المتبقية التي ستطالها التجارة غير الرسمية العابرة للحدود عند المرأة في الجزائر؟

الملحق رقم 01:

دليل المقابلة الاستطلاعية:

1) حدثيني قليلا عن نشاطك التجاري.

2) كيف بدأت ممارسته؟

3) منذ متى كان ذلك؟

4) ما هو مستواك الدراسي؟

5) هل توقفت عن الدراسة بمحض إرادتك أم كان ذلك بسبب أفراد أسرتك؟

6) حدثيني قليلا عن عائلتك.

7) من المسؤول عن اقتصاديات الأسرة؟

8) هل هذا هو العمل الأول الذي مارسته في حياتك؟ أم أنك مارست نشاطا آخر من قبل؟

9) ما هي البلدان التي تتوجهين إليها؟

10) مع من تذهبين؟

دليل المقابلة الاستطلاعية باللهجة الدارجة:

1) احكي لي شويا على الخدمة نتاعك.

2) كيفاش بديتيها؟

3) وينتا بديتيها؟

4) وين وصلتي في القرايه؟

5) توقفتي وحدك ولا وقفوك داركم؟

6) احكي لي شويا على العايلة نتاعك.

7) شكون يصرف فالدار؟

8) هادي الخدمة الاولى لي بديتيها في حياتك ولا خدمتي شي حاجه اخرى من قبل؟

9) وشتا هي البلدان لي تروحي لها؟

10) مع من تروحي؟

الملحق رقم 02:

دليل المقابلة:

***مسار الحياة:**

1) السن.

2) الحالة المدنية.

3) المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للعائلة.

***الأسرة:**

4) المعلومات عن الزوج وطبيعة العلاقة معه.

5) معلومات عن الأبناء (الذكور والإناث).

***الأنشطة التجارية غير الرسمية:**

6) كيفية تنظيم السفر.

7) عدد التنقلات (سنويا أو شهريا).

8) البلدان المقصودة.

9) وسائل السفر المستعملة.

10) لماذا تمارس المرأة هذه الأنشطة؟ كيف تمارسها؟ متى؟ مع من تتنقل؟

11) تنظيم النشاط من حيث نوعية السلع المشترات، شبكة الزبائن، الشراء حسب الطلب أو حسب ذوقها هي.

***الكفاءات:**

12) الكفاءات اللغوية.

13) الكفاءات العلائقية.

14) كفاءات السفر والتنقل.

15) الكفاءات التجارية.

***الترقية الاجتماعية:**

16) ماهي التطلعات التي تصبوا إليها؟

17) هل تعتبر أن حياتها تغيرت بفعل هذا النشاط؟

18) ما معنى النجاح بالنسبة إليها؟

19) كيف ينظر إليها من قبل المجتمع؟

***الفردانية:**

20) ماذا حققت من خلال هذه التجارة؟

21) على من تعتمد في نشاطها هذا من أفراد الأسرة؟

***التدين:**

22) كيف هي علاقتها بالصلاة، الزكاة، الصوم، الحج؟

23) هل تعتبر هذه التجارة حلال أو حرام؟

الملحق رقم 03:

مقابلة المبحوثة "فاطمة"

الاسم:فاطمة.

السن: 31 سنة.

الحالة المدنية: متزوجة.

مكان الإقامة: دبي.

مدة الإقامة في دبي: 7 سنوات.

مستواها الدراسي: السنة التاسعة ابتدائي.

الشهادات المحصل عليها:

تقني سامي في الإعلام الآلي.

شهادة إعلام واتصال وعلاقات عامة.

شهادة تكوين في تقنية الفوتوشوب والتصميم الفوتوغرافي.

شهادة خبرة في التحرير الصحفي.

شهادة خبرة سكرتيرة في بنك.

كانت فاطمة منذ أكثر من 17 تعيش وسط أسرة تتكون من 5 بنات وابن هو الأصغر، هي الثالثة من حيت الترتيب، بعد أختين تزوجتا في سن مبكر. توقفت عن الدراسة في مستوى التاسعة ابتدائي بعد رسوبها مرتين بسبب كثرة النوم وعدم قدرتها على الاستيقاظ على الساعة السابعة صباحا كل يوم، فقررت التوقف عن الدراسة، لتجد فاطمة نفسها ماكثة في البيت وتحت مسؤولية أب وحيد لا أخ له ولا أخت ولا أولاد، يملك مقهى وليس له من يساعده في تسييرها.

كانت فاطمة نحيلة الجسم، قصيرة القامة، تقص شعرها قصات قصيرة عند حلاق رجالي، وتلبس البدلات الرياضة كونها في الأصل تمارس رياضة الجري والكاراتي دو. رأت فاطمة والدها يعاني من قلة اليد العاملة التي تساعده في تسيير المقهى فقررت

أن تعمل معه داخلها كمسؤولة عن كل شيء في الفترة المسائية، لتلتحق خلال النهار بالتكوين المهني وتحضر لشهادة تقني سامي في الإعلام الآلي.

بدأت الأيام والأشهر والسنوات تمر وفاطمة تكبر، وتتلقى المضايقات من قبل زبائن المقهى، فقررت أن تتوقف عن العمل فيه وتبحث لها عن عمل آخر بالشهادة التي تحصلت عليها. كانت فاطمة تبحث عن العمل لمدة طويلة لكنها لم تتمكن من العثور عليه، وذات يوم ذهبت مع والدتها إلى الطبيب وفي طريقها لمحت مقر جريدة في مدينة وهران، فجاءتها فكرة الدخول إليها والسؤال عن إمكانية العمل فيها، لتكون الجريدة نقطة تحول حياة فاطمة.

عملت فاطمة في الجريدة كمصممة لصفحاتها عن طريق الحاسوب وأثناء تعاملها معه ومع الإنترنيت تمكنت من إقامة علاقات مع مدير بنك في إمارة دبي، فبعث لها بتأشيرة عمل ودفع لها مصاريف التذكرة والسفر، وسوي لها وضعيتها القانونية وتصبح عاملة عنده في البنك. وتتمكن من إعالة أسرتها التي ساءت أحوالها بسبب مرض الأب (السرطان والسكري) والأم (ارتفاع ضغط الدم).

فاطمة طموحها كبير، درست إعلام واتصال وعلاقات عامة وشيئا فشيئا انتقلت للعمل غي مؤسسة إعلامية، وتحسن من ظروفها وظروف أسرتها.

بعد 5 سنوات من إقامتها في دبي، تزوجت فاطمة مع زميلها في العمل، تشتري سيارة خاصة بها وتأتي بخادمة إلى منزلها تعيش معها على مدار السنة، تشتري قطعة أرض في مدينة وهران و تبني 3 طوابق لا تزال في طور الإنجاز، وترفع مصروف أسرتها إلى 6 ملايين سنتيم شهريا.

تعلمت فاطمة لبس الزي الخليجي كونه اللبس الرسمي في الأماكن الحكومية، وكانت لا تشتري لباسها بل تخيطه وتخيط لأمها وأخواتها وتجلبه لهن عندما تأتي لزيارتهن. وذات مرة في زيارتها إلى الجزائر ذهبت فاطمة إلى سوق المدينة الجديدة لشراء بعض

الأغراض فرأت اللباس الخليجي ذو النوعية الرديئة يباع بأغلى الأسعار، فلاحظت قيمة الربح الذي يحصل هؤلاء الباعة من خلال هذه التجارة.

أخذت فاطمة فكرة عن الموضوع ولما رجعت إلى دبي اشترت آلة خياطة متخصصة، وأحضرت خياطا هنديا إلى بيتها خصصت له راتب شهري، وبدأت تذهب إلى السوق وتشتري أجود أنواع القماش وتقترح على خياطها أحلى موديلات العباءات، لتجهز في نهاية الشهر كمية معتبرة كافية للتسويق.

كون أن فاطمة متخصصة في الأعلام الآلي وفي تقنيات الفوتوشوب، وكون أن جسمها جميل، لبست كل أنواع العباءات التي أخاطتها في بيتها، وطلبت من زوجها أن يأخذ لها صورا ووجهها مغطى حتى لا يتمكن أحد من التعرف عليها. فتحت موقعا خاصا بها على الإنترنيت ونشرت فيه نماذج مصورة لبضاعتها مع وضع بريدها الإلكتروني ورقم هاتفها. لتبدأ بنوع من التسويق لمنتوجاتها اللارسمية عن طريق وسائط الإعلام والاتصال الحديثة، وهو الشيء المميز بالنسبة لها عن باقي النساء اللاتي اعتدن البيع على الطريقة التقليدية، كما قامت ببيع جزء لزميلاتها في العمل ولأهل زوجها، وإحضار ما تبقى إلى الجزائر دون أن يكون لها زبائن محددين مسبقا. جاءت إلى الجزائر ومعها بضاعتها التي توجهت بها إلى محلات المدينة الجديدة، بنوعية رفيعة وأسعار معقولة لقيت قبول ورضى الزبائن، لتقوم بنسج شبكة من العلاقات معهم وتصبح ممولة لهم في هذا النوع من السلعة والتي هي "العباءة الخليجية".

فاطمة لم تكن في حاجة ملحة لهذا النوع من التجارة، ولكن بحكم تعودها على البيع والشراء منذ الصغر، أرادت أن تجرب لعلها تنجح وتتمكن من إتمام بناء سكنها بسرعة، وتغير من سيارتها إلى واحدة أحسن منها، وتزوج أخواتها وتحسن مصروف أسرتها.

فاطمة تقول لن أرتاح حتى أزوج أخواتي وأخي بعدما ساعدتهم على إتمام دراستهم وصرفت عليهم إلى أن كبروا، لن أرتاح حتى أول أبي وأمي إلى الحج، بعدها أتوقف عن الجري وراء المال لأن راتبي يكفيني ويريحني ويضمن لي عيش الرفاهية.(نموذج

عن الألبسة التي تخيطها المبحوثة فاطمة في بيتها في الفصل الرابع)، وكان هذا رمز العلامة التجارية التي اختارتها فاطمة كاسم لبضاعتها:

الملحق رقم 04:

N° 6690

El Watan · Mardi 16 octobre 2012 · 7

ÉCONOMIE

LE FCE MET EN DÉBAT LA RELATION BANQUE-ENTREPRISE

«35 milliards de dollars circulent en cash en Algérie»

Il y a de plus en plus de liquidités hors secteur bancaire et quelque 35 milliards de dollars, soit 18% du PIB, qui circulent en cash dans le pays», a estimé Rachid Sekkak, économiste et directeur général de HSBC Algérie, à l'occasion d'une rencontre sur le thème de la relation «banque-entreprise», organisée hier à Alger par le Forum des chefs d'entreprises (FCE). L'ancien haut cadre de la Banque d'Algérie, au temps de la crise de la dette des années évidence l'épineuse problématique du poids de l'économie informelle, dans un pays, dit-il, qui doit impérativement se désintoxiquer de *«la cocaïne du commerce extérieur»* pour reconstruire en urgence *«un tissu productif et compétitif»*. Dressant un constat sévère tant sur l'état de l'industrie bancaire locale que sur l'évolution de l'investissement productif, Rachid Sekkak a souligné que l'Algérie connaît actuellement une situation de fortes liquidités à la fois bancaires et non bancaires, une sous-bancarisation de la population et un grave déficit de projets bancables en dehors des investissements étatiques. Si l'on parle de fortes reprises de surliquidités bancaires, *«n'est-ce pas à cause du déficit de projets ?»*, s'est-il interrogé. Pourtant, a-t-il assuré, il n'y a pas d'effet d'éviction des entreprises quant à l'accès aux financements bancaires, dès lors que les banques publiques financent la majorité du secteur privé, qui accapare une part de 53% des crédits à l'économie. Aussi, il y a *«très peu de demandes de crédits hors fonds de roulement et commerce extérieur»* et *«l'investissement non étatique est devenu aujourd'hui*

PHOTO: H. LYÈS

Rachid Sekkak, économiste

important et structurel ?», lance le patron du FCE.

UNE ÉCONOMIE GRAVEMENT DÉSINDUSTRIALISÉE

A 90%, relate le président du FCE, Réda Hamiani, en citant des banquiers, *«les clients qui franchissent les portes des banques le font pour importer»*. C'est que, déplore-t-il, *«notre économie est une économie de demande et non d'offre, et cette demande est dopée par les autorités avec la hausse des revenus distribués et le soutien de certains produits importés»*. *«Comment peut-on donc réindustrialiser une économie de demande affectée par le hinôme*

L'Algérie, abonde pour sa part l'universitaire Youcef Benabdellah, figure parmi les pays les plus sous-industrialisés, *«non pas dans le monde, mais dans le continent africain»*. La part de l'industrie dans le PIB est de 5% à peine, alors qu'elle était de 15% dans les années 1980, alerte-t-il, en estimant que pour revenir à ce niveau, il faut réaliser une croissance industrielle de 20% pendant au moins 15 à 20 ans. Le secteur privé se développe beaucoup, *«mais pas dans le secteur industriel»* et en comparaison avec des pays comme la Turquie, l'Egypte ou le Maroc, *«l'Algérie est le pays qui investit le plus, mais qui croit le moins»*, souligne le même intervenant. Et d'indiquer en ce sens que l'accès aux financements constitue aujourd'hui l'une des contraintes les plus ardues qui entravent l'investissement, de par notamment la faible prise de risque au niveau des banques, du fait de l'absence d'un système bancaire concurrentiel. *«Il faut discriminer positivement l'investissement productif pour accompagner l'investisseur»*, plaide en définitive le professeur Benabdellah. Prenant

munauté bancaire, le directeur général de l'Association des banques (ABEF), Abderrezak Trabelsi, soutient pour sa part que le secteur bancaire local se porte aujourd'hui bien et ses ratios de solvabilité sont élevés, mais, dit-il, *«cela contraste avec la perception du monde de l'entreprise quant aux contraintes de financement»*. A fin 2011, indique-t-il, la part des banques publiques dans le financement du secteur privé est de l'ordre de 73% et les crédits à moyen et long terme croissent désormais plus vite que ceux à court terme. Dès lors, conclut le représentant de la communauté bancaire, le secteur privé ne subit pas d'effet d'éviction quant à l'accès au financement. ***Akli Rezouali***

الملحق رقم 05:

– Données relatives au commerce informel:

Enquête effectuée à fin 2011, fait ressortir l'existence de 765 marchés informels dont :

Classement	wilaya	Nbre de marchés informels	Nbre d'intervenants
1	Alger	142	6056
2	Boumerdes	63	1679
3	Oran	52	13750
4	Constantine	31	2761
5	Biskre	29	4080
6	Chlef	28	1924
7	Blida	27	3926

Nombre total d'intervenants dans l'informel:

61.127 environ, soit prés de 05% du nombre de Commerçants inscrits au registre de commerce dans la catégorie service et détail(1.238.983).

الملحق رقم 06:

SON IMPACT:

- occupation sauvage des axes routiers, trottoirs ,rues , ruelles , places, placettes et alentours immédiats des marchés organisés , des établissements de formation, des mosquées... ;
- déstabilisation des mécanismes de régulation du marché ;
- concurrence déloyale envers les commerçants régulièrement installés;
- opacité des transactions commerciales (défauts de facturation, évasion et fraude fiscales...)
- difficultés d'intervention des agents de contrôle ;
- troubles à l'ordre public ;
- dégradation de l'environnement et du cadre de vie des citoyens
- risques sur la santé et la sécurité des consommateurs (ventes à l'air libre de produits alimentaires périssables ...).

الملحق رقم 07:

البيان الخميس | 22 ربيع الآخر 1433هـ | 15 مارس 2012م | العدد 11593

تعاون

«سيمنس» توسّع من تواجدها في السعودية

وقعت شركة سيمنس، الشركة العاملة في مجال الإلكترونيات، والهندسة الكهربائية، والتي تعمل في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والصناعة والرعاية الصحية، مع هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) على اتفاقية لتأجير أرض لبناء منشأة للتصنيع وتقديم الخدمات في مدينة العمام والتي من شأنها خلق فرص عمل لكوادر مؤهلة لكي تصبح بمثابة مركز تكنولوجي لنقل المعرفة. بموجب الاتفاقية شركة سيمنس باستئجار قطعة أرض تبلغ مساحتها 220000 متر مربع، أي ما يعادل مساحة 30 ملعب كرة قدم تقريباً في المدينة الصناعية بالدمام. وستقوم سيمنس باستثمار مئات الملايين من الدولارات في بناء مركز لتصنيع توربينات غاز وضواغط محلياً، ومولدات حرارية تعمل بالبخار بالإضافة إلى ورش تصليح ومرافق للخدمات من أجل السوق السعودي. ومن المقرر أن يتم المباشرة في بناء المشروع في شهر مايو 2012. وعند الانتهاء من البناء في أواخر عام 2013 سوف يوفر المركز فرص عمل للشباب السعودي. وسيكون بمثابة مركز تكنولوجي لنقل المعرفة المتمثلة في أحدث ما توصلت إليه سيمنس من تكنولوجيا. علماً بأن شركة سيمنس، وبالتعاون مع المعهد التقني السعودي لخدمات البترول، بدأت بتقديم برنامج تدريبي لمدة عامين تتبعه دورة عملية لمدة عام في شركة سيمنس. ولقد بدأت أول دفعة المكونة من 40 طالباً سعودياً في ديسمبر 2011 المباشرة في تلك الدورة التأهيلية. وقال وزير التجارة والصناعة السعودي الدكتور توفيق الربيعة: إن المشروع من المشاريع العملاقة التي نجحت مدن في استقطابها للمملكة وسيقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. ومحرصاً جداً على توطين تقنيات إنتاج الطاقة، وتوطين الكوادر البشرية في المشروع. وسعدنا باهتمام الشركة بتدريب الشباب السعودي وتأهيلهم تأهيلاً عالياً للعمل بالمشروع بما يحقق نقل المعرفة التقنية. (البيان)

تأثير

توقف صادرات نفط كردستان يلقي بظلاله على مالية العراق

حذرت وزارة النفط العراقية، من خسائر كبيرة في الخزينة العامة للدولة، بسبب تقليص إقليم كردستان صادراته النفطية. ولفتت إلى أن حكومة الإقليم تصدر حالياً 65 ألف برميل يومياً. مطالبة إياها بالوفاء بالتزاماتها التي قطعتها بشأن تصدير 175 ألف برميل يومياً. والتي وضعت على أساسها الموازنة العامة للبلاد للعام 2012. وقال المتحدث باسم الوزارة عاصم جهاد، في تصريح صحافي، إن "ما يتم استخراجه من حقول إقليم كردستان العراق هو 65 ألف برميل فقط"، معتبراً أن "فقدان 100 ألف برميل يومياً سيكلف الحكومة المركزية خسائر مالية يومية كبيرة". وكانت خدمة (داو جونز) الإخبارية، نقلت عن مسؤول في الحكومة العراقية المركزية قوله إن إقليم كردستان العراق خفض صادراته من النفط الخام عبر الأنبوب الرئيسي الذي يصب في ميناء جيهان التركي إلى 75 ألف برميل من النفط يومياً. بعد أن كان يصدر ما لا يقل عن 175 ألف برميل في اليوم. وأضاف جهاد أن الحكومة المركزية تتفق مع إقليم كردستان العراق على أن تسدد وزارة المالية تكاليف ونفقات عمليات إنتاج النفط للشركات العاملة في الإقليم"، مؤكدا أن "الحكومة المركزية سددت جزءا من هذه الأموال. وأكد جهاد أن الحكومة ملتزمة بتعهداتها والتأخير في تسديد الأموال لا يعني أنها غير ملتزمة. وشدد جهاد على ضرورة أن يلتزم الطرف الآخر بكمية النفط المستخرج من حقول الإقليم عبر أنبوب كركوك جيهان وهي 175 ألف برميل يوميا. مبينا أن أية إضافة في الصادرات ستخدم جميع العراقيين من دون استثناء، لأن الإيرادات تذهب إلى خزينة الحكومة الاتحادية. ومن خلالها يتم تخصيص الأموال لجميع المحافظات. (البيان)

القطاعات الرئيسة تسترد عافيتها

3,6٪ النمو المتوقع لاقتصاد البحرين في 2012

توقع تقرير صادر عن بيت الاستثمار العالمي "جلوبل" أن يشهد الاقتصاد البحريني انتعاشا قويا، وأن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا بنسبة 3.6٪ خلال العام 2012. كما يتوقع أن تبقى أسعار النفط مرتفعة، وأن تسترد القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع السياحة، والقطاع المالي عافيتها بعد التقلبات التي شهدتها خلال العام 2011. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن البحرين - على عكس الدول الخليجية الأخرى- تعتمد بشكل أقل نسبيا على إيرادات قطاع النفط والغاز التي شكلت 24.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2010. لذا فإن اقتصادها يعتبر أقل تأثرا بتغيرات أسعار النفط. وبناء على ذلك، فإن الفائدة التي ستعود على الاقتصاد البحريني في حالة ارتفاع أسعار النفط، ستكون محدودة.

وبالعودة إلى الفترة ما بعد الأزمة العالمية، نجد أن الاقتصاد البحريني قد تأثر سلبا بالأزمة خلال العام 2009. وسجل معدلات نمو سنوية سلبية على مستوى جميع القطاعات، حيث وضعت الأزمة المالية العالمية نهاية للنمو الاقتصادي السريع الذي شهدته دول الخليج. ولم تكن البحرين مستثناة من ذلك. ويرجع تأثير هذه الأزمة بصفة أساسية إلى الانخفاض الحاد الذي سجلته أسعار النفط، وتشديد شروط الائتمان. علاوة على ذلك، أظهر النشاط الاقتصادي تباطؤا حادا، مما يبين الصعوبات التي واجهها قطاع الخدمات المالي، وثبات معدل إنتاج الهيدروكربونات. كما تضررت بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاعي الألمنيوم والبتروكيماويات. حيث تراجع معدل انتاجهما بنحو 2.7 و2.6٪ على التوالي، كما انخفض معدل نمو قطاع العقارات بسبب نقص السيولة والائتمان المصرفي، وتراجع ثقة المستثمرين. ورغم ذلك، شهد الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ارتفاعا كبيرا، منذ الانخفاض البالغ 12.8 خلال العام 2008، ليرتفع بمعدلي 17.6 في المئة و16 في المئة على التوالي خلال عامي 2010 و2011 مدعوما بارتفاع أسعار النفط، وانتعاش الاقتصاد العالمي، إضافة إلى قطاع النفط والغاز، يعتبر قطاع الخدمات المالية مكوناً أساسياً من مكونات الاقتصاد البحريني.

وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الاسمي للقطاع غير النفطي بنسبة 6.2٪ خلال العام 2010 بعد أن انخفض 4.3٪ خلال العام 2009. ومن ناحية أخرى، سجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي ارتفاعا كبيرا بلغت نسبته 22.5 في المئة خلال العام 2010 مما يبين التأثير الناجم عن ارتفاع أسعار النفط. حيث ارتفعت أسعار سلة نفط أوبك بنسبة 26.8 في المئة ليصل متوسط سعر برميل النفط إلى 77.4 دولاراً أميركياً خلال العام 2010. ولكن هذا الارتفاع جاء نتيجة للانخفاض الهائل الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط خلال 2009، عندما تراجع بنسبة 29.4٪ في أعقاب الأزمة المالية العالمية معاً أدى إلى انخفاض أسعار النفط، وسط ركود الاقتصاد العالمي.

دبي - البيان

يوازي 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي

60 مليار دولار حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر

70٪ من واردات الجزائر غير مطابقة للمواصفات

الجزائر - عبد الوهاب بوكروح

بلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر 60 مليار دولار، ما يعادل 30٪ من الناتج الداخلي الخام نهاية 2011. وبات التوسع المتواصل لحجم الاقتصاد الموازي يمثل تهديدا حقيقيا للاقتصاد الجزائري. وقال وزير التجارة الجزائري مصطفى بن بادة، إن النشاطات الاقتصادية أصبحت تشمل جميع فروع النشاط من الخدمات إلى الصناعة والتحويل والفلاحة والتجارة الخارجية والتوزيع، بسبب التكلفة الباهظة للعمل في إطار القوانين التي تضعها الدولة. وأضاف، أن 50٪ من رقم أعمال المتعاملين الاقتصاديين ناتج عن عمليات ذات صلة بالقطاع غير الرسمي بسبب رفض تجار الجملة والتجزئة التعامل بالفاتورة مع الشركات المنتجة من أجل توزيع منتجاتها نتيجة عجز الحكومة على مواجهة التنامي الخطير لشبكة الاقتصاد الموازي، مشيرا إلى التنامي المضطرد للأسواق الفوضوية التي بلغ عددها 700 سوق على المستوى الوطني.

وأرجع الخبير البيروفي هيرناندو دوسوتو رئيس معهد الحرية والديمقراطية ومستشار رئيس البيرو، المتخصص في قضايا إصلاح الاقتصاد الموازي، التنامي الخطير للظاهرة إلى انتشار البيروقراطية والفساد المالي، مشددا على أن حل مسألة القطاع الموازي يعتبر قضية سياسية. وأضاف دوسوتو أن إصلاح القطاع الموازي يتطلب وجود بناء بيمقراطية سياسية واجتماعية حقيقية. وقال بن بادة، إن زيادة واردات الجزائر في الفترة 2008 و2011 ساهمت في توسيع رقعة النشاطات الموازية وانحصار انتاجية المؤسسات الصناعية الجزائرية نتيجة لعدم قدرتها على منافسة أسعار المواد المستوردة القادمة من بلدان جنوب آسيا. وبلغت واردات الجزائر السنة الماضية 47 مليار دولار، مقابل 40 مليار دولار سنة 2010. وكشف تقرير أن 70٪ من واردات الجزائر من بلدان آسيا والبرازيل ومصر وتركيا وماليزيا واندونيسيا، غير مطابقة للمواصفات إلا أنها تتمكن من الدخول بسهولة إلى الجزائر نتيجة ضعف الإجراءات الرقابية على الحدود.

وقال الخبير الاقتصادي عبدالمجيد بوزيدي، في تصريحات لـ"البيان"، إن السبب الرئيسي في اتساع نطاق الاقتصاد الموازي هو ضعف أساليب الرقابة على عدة مستويات من وزارة التجارة المختصة قائلا في مراقبة العمليات التجارية وادارة الجمارك التي تجاوزتها الأحداث نتيجة ارتفاع حجم الواردات. إلى وزارة الصحة والسكان التي لم تعد قادرة على لعب دورها الصحي في حماية الصحة العامة وصولا إلى وزارة العمل والحماية الاجتماعية المطلوب منها مراقبة سوق الشغل وحماية العمال ضد التجاوزات الحاصلة في مجال الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى كل هذا خسارة الخزينة العامة لعداخيل هائلة بسبب التهرب الضريبي.

الملحق رقم08:

ENQUÊTE

El Watan ÉCONOMIE - Du 17 au 23 septembre 2012

Campagne d'éradication des marchés informels

Le coup de pied dans la fourmilière !

Ils faisaient vivre plus de 60 000 commerçants et étaient tolérés par les autorités car garants d'une certaine paix sociale ; les marchés informels font depuis quelques semaines les frais d'une soudaine prise de conscience des instances en charge de réguler le commerce interne.
La campagne lancée concomitamment dans plusieurs wilayas et visant à éradiquer les marchés informels qui jusque-là proliféraient en toute quiétude suscite des questionnements à plus d'un titre.

Enquête réalisée par
Safia Berkouk

Trottoirs et routes sont squattés en toute impunité

PHOTO : M. SALIM

Et pour cause, les acteurs de ces marchés, une majorité de jeunes en chômage aura besoin d'une alternative pour générer des revenus. Une alternative que les autorités semblent dans l'urgence résumer dans l'installation de marchés de proximité, dans un contexte marqué par une tension autour des assiettes de terrain dévolues à cet objectif, dont le résultat sera la raréfaction des places disponibles.
Par ailleurs, et si cette chasse aux marchés informels se déroule relativement sans incidents majeurs, l'on se demande pourquoi le gouvernement a attendu jusqu'à maintenant, les conséquences de la prolifération de l'informel sur l'économie nationale étant identifiées depuis de longues années. Enfin, l'on s'interroge sur le crédit à accorder à cette campagne quans ce sont les petits vendeurs des ruelles et à la sauvette qui en font les frais, alors que les gros barons de l'importation accusés d'alimenter ce marché échappent à cette chasse aux sorcières.

2/3 DES MÉNAGES S'APPROVISIONNENT DU MARCHÉ INFORMEL

Mardi 11 septembre, vers 11h du matin, dans la commune de Kouba, ce n'est pas la réponse à ces questions qui fait débat. Le marché de Ben Omar, autrefois lieu d'approvisionnement en fruits et légumes des habitants de la commune et même d'ailleurs a disparu comme s'il n'avait jamais existé. Les trottoirs, jadis bondés, ont été vidés de leurs occupants occasionnels et la circulation fluidifiée sous les yeux attentifs d'un fourgon de police qui veille au grain. «*Ils ont été chassés par la police*», commente un marchand de fruits, soulagé, car dit-il «*il n'est pas normal que nous nous payions des impôts et des frais de location, alors qu'eux ne payaient aucune charge et en plus ils font des bénéfices.*»
Même scène du côté de Birkhadem où les dizaines de jeunes dont les tables longeaient le mur du marché communal, obstruant le passage devant l'arrêt des bus, ont déserté les lieux. «*Les agents de police étaient déjà là dès 6h du matin et ont tout saccagé*», nous raconte un jeune receveur de bus sur la ligne Birkhadem -Ben Aknoun.
Selon le propriétaire d'un kiosque pour tabac et journaux dans les alentours du marché, «*les jeunes ont été emmenés et on leur a fait des PV pour les enregistrer. L'APC devrait les caser quelque part du côté des Vergers, mais ils vont se faire avoir parce qu'il n'y aura pas de place pour tout le monde*», dit-il.
Le devenir de ces jeunes suscite des actions mitigées. «*C'est vrai que certains font vivre leur famille*», nous dit un citoyen venu faire ses courses au niveau du marché communal de Birkhadem. Mais, ajoute-t-il, «*il faut dire qu'ils ont bien profité du manque de contrôle pour dicter leur loi. Ils faisaient de gros bénéfices sur ce qu'ils vendaient et puis, ils changeaient d'activité quans ils le voulaient. Mais ce n'est pas leur faute, on les a laissé faire.*»
Si les commerçants sont soulagés d'être débarrassés d'une concurrence «déloyale», du côté des riverains on s'inquiète de voir ces mêmes commerçants dicter leur loi à leur tour. Au marché communal de Kouba, des clients admettent être revenus «*s'y approvisionner*» après l'avoir déserté depuis des années. Ils expliquent qu'à «*Ben Omar, il y a encore des marchands de fruits et légumes, mais on dirait des "pharmaciens"*», un substantif souvent utilisé dans le dialecte populaire pour qualifier les commerçants qui vendent excessivement cher.
Pourtant, Hadj Tahar Boulenoir, secrétaire général de l'Union générale des commerçants et artisans algériens (UGCAA) réfute l'allégation selon laquelle les commerçants vont profiter de la situation pour monter les prix. Son argument : «*Les prix grimpaient déjà, même en présence des marchés informels, il n'y a qu'à voir la période du Ramadhan.*»
Des experts ont par le passé souligné que 2/3 des ménages en Algérie s'approvisionnent du marché informel.

14 MILLIARDS DE DINARS POUR LES APC

Certains de ceux qui ont été chassés de ces marchés avaient, en prévision de la rentrée des classes, acheté des affaires scolaires pour un montant de plusieurs millions de centimes. Où les écouler désormais ? Le fait est qu'avant la mise en route de leur campagne, les autorités concernées et notamment le ministère du Commerce, que nous n'avons pas pu joindre malgré nos multiples tentatives, n'ont pas eu le temps de mettre en place des options de rechange pour prendre en charge ces nouveaux chômeurs dont le marché informel était pour certains la seule source de subsistance pour eux et leur famille. Selon le SG de l'Ugcaa, des initiatives ont été prises par certaines daïras et communes afin de les faire bénéficier d'emplacements dans des marchés de proximité, dont certains sont déjà installés et d'autres sont à venir avec toutefois certaines conditions, comme celle relative à l'origine des produits». Cependant, ajoute-t-il, «*la majorité des APC n'a pas encore désigné les assiettes de terrain pour l'installation de ces marchés*». Le ministre du Commerce a indiqué qu'une enveloppe de 14 milliards de DA sera octroyée aux APC pour pouvoir dégager ces espaces commerciaux, sans toutefois préciser l'échéance. En tout état de cause, la place dans les nouveaux marchés de proximité promet de se vendre cher, puisque certaines communes parlent déjà d'un traitement au cas par cas de la situation des anciens occupants des marchés informels, faute d'espace.
Loin de nécessiter uniquement un coup de force de la police, l'éradication des marchés informels a besoin de réponses durables. Pour l'Ugcaa, elle concerne notamment la révision de la fiscalité à la baisse, l'accélération de la mise en place du réseau national de distribution qui porte sur la réalisation de 30 marchés de gros, 800 marchés de détail et 100 marchés de proximité d'ici 2014, ainsi que la réactivation du programme des 100 locaux par commune.

S. B.

CHIFFRES CLÉS

765
sites de commerce informel recensés au niveau national en 2011, selon le ministère du Commerce.

61 000
commerçants environ opèrent sur les marchés informels.

10
milliards d'euros de pertes financières de l'Etat en 2011 à cause du commerce informel.

155
milliards de dinars est le montant des transactions sans facture durant les trois dernières années.

3,9
millions d'Algériens travaillent dans l'informel, selon l'ONS.

400
milliards de dinars sont perdus annuellement par le Trésor public en raison de ce commerce informel, selon l'UGCAA.

Alors que les petits vendeurs à la sauvette sont pourchassés

Impunité pour les gros bonnets de l'informel !

L'économiste Bellache Youghourta, professeur à l'université de Béjaïa, distingue dans sa thèse de doctorat consacrée à l'économie informelle en Algérie entre deux types d'activités informelles : des activités «qui sont exercées par des agents animés par une logique de subsistance notamment et qui relèvent du secteur informel, et celles relevant de l'économie souterraine, exercées par des agents suivant une logique d'accumulation (ou de recherche de rente). En somme, une distinction entre le petit vendeur à la sauvette et les gros bonnets de l'informel dans lesquels on retrouve pêle-mêle les barons de l'importation, les détenteurs de faux registres de commerce, les commerçants qui opèrent sans facturation, les évadés fiscaux, les entreprises qui sous-facturent, etc. Et c'est face à cette dernière catégorie que le gouvernement reste impuissant (l'aveu d'impuissance avait été affirmé par l'ancien Premier ministre Ahmed Ouyahia) ou peu volontaire à éliminer. Certains observateurs expliquent cela par la connexion existant entre la sphère de l'informel et celle du pouvoir. En janvier 2011, des émeutes avaient éclaté après une hausse soudaine et spectaculaire des prix du sucre et de l'huile imputée aux grossistes en réponse à la décision du gouvernement d'imposer le payement par chèque dans les transactions commerciales de plus de 500 000 DA et la généralisation de la facturation. Deux décisions qui avaient été suspendues suite à ces incidents. Cette même année, «le lobby» des importateurs de la friperie avait réussi à convaincre l'APN, par le biais de certains députés, de voter le maintien de ce créneau, avant qu'il ne soit interdit dans la loi de finances 2012.
Hadj Tahar Boulenoir, secrétaire général de l'Union générale des commerçants et artisans algériens (UGCAA) note qu'il «*y a des importateurs et des producteurs qui écoulent leurs marchandises par le biais de l'informel et la preuve de la puissance de ces barons est l'échec de la tentative du gouvernement d'imposer le payement par chèque pour les transactions de plus de 500 000 DA.*» Selon lui, «*les 2/3 des produits qui s'écoulent dans l'informel viennent de l'importation*». Le lien est facilement établi quand on voit la quantité de produits pyrotechniques dont des tonnes sont écoulées sur le marché informel chaque année alors qu'ils sont interdits d'importation et qu'une partie est saisie. La connivence entre importation et informel n'est pas à démontrer. Selon l'Ugcaa, «*80% des produits périmés et contrefaits sont écoulés sur les marchés informels*». Or, une grande part de ces produits est d'origine étrangère. Ainsi, un chiffre donné par le DG des douanes indique que «*60% des produits importés en Algérie destinés à la revente en l'état sont contrefaits*». Les articles de sport, les produits cosmétiques ou encore les articles électroniques ou les vêtements vendus jusque-là sur les marchés parallèles sont autant d'exemples de cette connexion entre barons de l'import et le marché informel. Même si, comme le souligne un commerçant, «*des produits contrefaits importés par des importateurs fictifs se retrouvent souvent vendus dans des commerces tout ce qu'il y a de plus légal. Si vous allez acheter des bougies pour votre voiture, et si vous n'exigez pas une pièce d'origine, vous avez toutes les chances qu'on vous vende un produit chinois qui, dans 99% des cas, n'est pas conforme.*» Il y a deux ans, le ministère du Commerce avait recensé quelque 9000 faux importateurs.

S. B.

الملحق رقم 09:

الحبر - العدد 1 ص 8.

الأربعاء 10 أكتوبر 2012 م
الموافق لـ 24 ذي القعدة 1433 هـ

اقتصاد

صندوق النقد الدولي يخالف التوقعات الرسمية ويؤكد تأثرها بالأزمة

نسب النمو الفعلية في الجزائر لا تتعدى 2,6 بالمائة

خالف صندوق النقد الدولي التوقعات التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية فيما يتعلق بنسب النمو، حيث أشار في تقرير صادر بعنوان "آفاق اقتصادية عالمية.. مواجهة المديونية المرتفعة وتباطؤ النمو"، إلى أن نسبة النمو الفعلي في الجزائر العام 2012 لن تفوق 2,6 بالمائة مقابل 3,4 بالمائة في 2013.

الجزائر، حفيظ صواليلي

● يظل التقدير المقدم من قبل هيئة بروتون وودز، بعيدا عن الأرقام الرسمية المقدمة من قبل الحكومة التي حددت نسبة النمو بأكثر من 5 بالمائة، في وقت لا تزال الجزائر تعتمد أساسا على المحروقات وعلى النفقات العمومية المتأتية من عائدات النفط والغاز أيضا كمحرك للنمو وللقطاعات التي تسجل نموا إيجابيا خارج المحروقات.

كما عدل الصندوق تقديره لنسب النمو في الجزائر من 3,1 بالمائة في تقريره الصادر في أفريل، إلى 2,6 بالمائة، مشيرا إلى انعكاسات وتداعيات الأزمة الدولية على الجزائر دون توضيح ماهية وشكل التأثير.

وسجلت الجزائر، حسب تقدير صندوق النقد الدولي، أضعف نسب النمو مع إيران في خانة الدول المصدرة للنفط العام 2011، بتسجيلها نسبة نمو فعلية للناتج المحلي الخام أي بإجمالي ثروة منتجة بلغت 2,4 بالمائة، بينما قاربت نسبة النمو التقديرية المقدمة من قبل الحكومة الـ6 بالمائة.

وتبقى هذه النسبة متواضعة مقارنة بما يتم ضخه كموارد مالية سنويا في الاقتصاد والبنى التحتية والتي تتراوح ما بين 10 و12 بالمائة من الناتج المحلي الخام الذي بلغ حدود 180 مليار دولار. كما تظل غير كافية لإحداث نقلة اقتصادية وإخراج البلد من دائرة التبعية للمحروقات، رغم ضخ أكثر من 300 مليار دولار. في نفس السياق، أشار تقرير الهيئة الدولية إلى أن ميزان الحسابات الجاري للجزائر، يظل إيجابيا ولكنه يعرف انكماشا ما بين 2012 و2013 من 6,2 بالمائة مقابل الناتج المحلي الخام إلى 6,1 بالمائة من الناتج، بعد أن كان يقدر بـ 10 بالمائة في 2011. ويعرف الحساب الجاري بأنه الفرق بين مجموع المبالغ المحصلة من الخارج ومجموع المبالغ المدفوعة للخارج، ويشمل السلع والخدمات، وهو عامل إيجابي للعملة المحلية "الدينار" في حال تسجيل فائض.

من جانب آخر، نبه الصندوق إلى ارتفاع مستوى التضخم إلى حدود 8,4 بالمائة هذه السنة، متوقعا تراجعه في 2013 إلى 5 بالمائة. بالمقابل، أظهر التقرير حصيلة إيجابية تتعلق بنسب البطالة، حيث توقع تراجعا إلى 9,7 بالمائة العام 2012 و9,3 بالمائة في 2013، مقابل 10 بالمائة في 2011. كما اعتبر أن الجزائر دولة دائنة صافية، على خلفية تغطية احتياطي الصرف الجزائري وأصوله المالية من احتياطي الذهب وحقوق السحب الخاصة لمستوى المديونية التي لا تتعدى حاليا 5 ملايير دولار.

ويأتي التقرير الصادر، على هامش الجمعية السنوية لصندوق النقد الدولي التي تقام منذ أمس بالعاصمة اليابانية طوكيو وبمشاركة وزير المالية كريم جودي.

ح.ص

مقر صندوق النقد الدولي

ستشرع في

الملحق رقم 10:

Business
الرؤية
الاقتصادية
الثلاثاء 04 نوفمبر 2014م - 11 محرم 1436هـ - العدد 696
Tuesday 04 November 2014G. Muharram 11 -1436H -Issue No. 696

داس القابضة تحتفل بيوم العلم

14

أسواق وسلع وعملات

أبوظبي	دبي	ناسداك دبي	خام زاكوم	خام مربان	خام دبي	خام برنت	بورصة درهم	أسترليني
4950	4577	4300	84.33	85.38	82.16	84.66	4.585	
0.46%	0.84%	0.30%	1.08%	1.07%	3.52%	0.17%	0.31%	

المركز 26 في الأمان .. معهد ليغاتوم البريطاني 2014:

الإمارات الـ10 عالمياً في الرفاهية الاقتصادية

هشام فتحي . دبي

حلّت الإمارات في المرتبة الأولى شرق أوسطياً في مؤشر الرفاهية العالمي 2014، وفقاً للتقرير الذي أعده معهد ليغاتوم البريطاني.

وجاءت الدولة في المركز 28 عالمياً ضمن المؤشر الذي شمل 142 دولة لتحل في المنطقة الخضراء، حيث احتفظت الإمارات بوجودها ضمن هذه المنطقة منذ صدور المؤشر في عام 2009 والذي حصلت فيه على المركز 27 عالمياً.

ويتضمن المؤشر ثمانية معايير فرعية، وهي الاقتصاد وريادة الأعمال والحوكمة والحرية الشخصية والتعليم والصحة والأمان ورأس المال الاجتماعي، حيث تفوقت الإمارات تسع نقاط عن أقرب الدول العربية إليها في المؤشر وهي الكويت التي حلت في المرتبة 36 عالمياً.

وبحسب نتائج المؤشر، تقدمت الإمارات إلى المرتبة العاشرة عالمياً في مجال الرفاهية الاقتصادية، وهو المعيار الذي يتضمن سياسات الاقتصاد الكلي، والرضا الاقتصادي عن مستوى المعيشة والغذاء والمأوى المناسب وسهولة الحصول على الوظائف المتوفرة، بالإضافة إلى التوقعات حيال الاقتصاد.

وجاءت في المركز 26 من حيث مستويات الأمان في الوقت الذي سجل هذا المعيار أدنى مستوى له عالمياً، حيث يقيس هذا المعيار أداء الدولة من حيث أمنها القومي والسلامة الفردية للمقيمين على أرضها.

وسجلت كل من هونغ كونغ وأيسلندا وفنلندا أعلى مستويات الأمان عالمياً، فيما تذيلت سوريا والسودان والكونغو التصنيف وفقاً لهذا المعيار.

أما من حيث توفر الفرص وريادة الأعمال، حصلت الإمارات على المركز 31 عالمياً، بينما حققت المرتبة 32 من حيث الحوكمة.

واحتلت الإمارات المركز 37 على مستوى العالم من حيث جودة الخدمات الصحية المقدمة، حيث يشير هذا المعيار إلى أن 92.5 في المئة من المقيمين على أرض الإمارات راضون عن مستوى الخدمة الصحية.

وحلت في المرتبة 39 من حيث مستوى رفاهية التعليم، وجاءت في المركز 43 من حيث رأس المال الاجتماعي، والمرتبة 55 عالمياً في الحرية الشخصية.

احتفظت بالمنطقة الخضراء منذ 2009

وإقليمياً، جاءت الكويت في المرتبة الثانية بين أكثر الدول رفاهية، تلتها السعودية ثالثة، ثم الأردن رابعاً، وتونس خامسة، وحلت الجزائر ولبنان ومصر والعراق وسوريا في المراكز من السادس حتى العاشر على التوالي.

وتصدرت النرويج دول العالم على مؤشر معهد ليغاتوم، تلتها سويسرا ونيوزيلندا والدنمارك وكندا والسويد وأستراليا وفنلندا وهولندا وأمريكا.

وتذيلت جمهورية أفريقيا الوسطى القائمة لتحل في المركز 142 عالمياً كونها أقل دولة رفاهية.

ويقيس مؤشر ليغاتوم للرفاهية مستويات الدخل والرخاء لكل دولة بناء على إجمالي الناتج المحلي وحصة الفرد من الدخل، والرضا عن مستوى المعيشة وعن الخطط المستقبلية.

الإمارات في المنطقة الخضراء للرفاهية عالمياً

142 دولة شملها مؤشر الرفاهية.

30 دولة في المنطقة الخضراء (الأكثر رفاهية)

ترتيب الإمارات عالمياً في 8 معايير فرعية للرفاهية:

المراكز الـ 10 الأولى عالمياً

1- النرويج
2- سويسرا
3- نيوزيلندا
4- الدنمارك
5- كندا
6- السويد
7- أستراليا
8- فنلندا
9- هولندا
10- أمريكا

%92.5 راضون عن مستوى الخدمة الصحية في الإمارات.

الشرق الأوسط

الكويت | السعودية | الأردن | تونس | الجزائر | لبنان

(بيانية: أحمد دخيل - «الرؤية»)

نمو مبيعات الإضاءة الموفرة للطاقة 30%

أحمد الأنصاري . دبي

منها بقيمة 6.4 مليار درهم.

وأوضح باولس أن عودة قطاع الإنشاءات والعقارات في

تنفيذ مشروع التوسع لإدارة المناطق الحرة خارج الدولة

ماهر خالد . عجمان

الملحق رقم 11:

الرؤية

الأربعاء 19 يونيو 2013 - العدد 200

الناس

الأسر المنتجة والألعاب الشعبية والصناعات التراثية احتفلت في وزارة الشؤون الاجتماعية

«حق الليلة».. تماسك.. تلاحم.. وتعزيز الهوية

مريم قدوري - دبي

احتفلت وزارة الشؤون الاجتماعية أمس في دبي بليلة النصف من شهر شعبان «حق الليلة»، وذلك بمشاركة عشر أسر منتجة من مختلف مراكز التنمية الاجتماعية التابعة للوزارة ضمن برنامج «فرصتي»، وتم عرض فيديو كليب للألعاب الشعبية الذي شارك في إنتاجه طالبات مدرسة «فاطمة الزهراء للبنات» في عجمان.

ناجي الحاي

وتضمن الاحتفال عرض منتجات تراثية وحلويات اشتهرت بها ليلة النصف من شعبان، إضافة إلى ركن التصوير الفوتوغرافي الذي أخذ الطابع التراثي.

وأفاد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية بالإنابة ناجي الحاي، وبحضور مديري الإدارات، وشركاء الوزارة الداعمين للعمل التراثي، أن الوزارة حريصة على إحياء موروث الإمارات الشعبي، وتعزيز مفهوم الهوية الوطنية، من خلال تنظيم الفعاليات التراثية في ديواني الوزارة بفرعيها في دبي وأبوظبي ومراكزها الخارجية التابعة لها.

منى الكعبي

ونوه الحاي بأن إطلاق الوزارة فيديو الألعاب الشعبية أضفى على الاحتفال متعة وهوية في جو تراثي، أتى تزامناً مع احتفالات الدولة بليلة النصف من شعبان التي لها نكهة محلية، وخاصة فئة الأطفال، وكان إنتاجه بجودة عالية جمع بين الماضي والحاضر.

وتضمن أهازيج شعبية للأطفال، مكملاً بذلك النجاح الذي حققه الفيديو الأول الذي لايزال يعرض في وسائل الإعلام.

أمنية الهاجري

ويؤكد الحاي أن المشاركة هذه السنة كانت واسعة، وإقبال الموظفين والعائلات والأطفال كبيراً، اكتظ بهم قاعة العرض، وكان لها والاجتماع فيها.

من جهتها أفادت مديرة إدارة التنمية الأسرية مديرة مبادرة الألعاب الشعبية فوزية طارش بأنه «بتوجيهات من الوزيرة مريم الرومي، جمعنا ثلاث فعاليات تراثية أدتها ثلاث جهات، وهي بعض الأسر المنتجة، والألعاب الشعبية، والصناعات التراثية، وأعتبر أننا حققنا اليوم جواً تراثياً أسرياً أصيلاً، وحققنا الأهداف الاستراتيجية للحكومة الاتحادية الساعية إلى تحقيق مجتمع متلاحم ومتماسك يعتز بهويته».

وأشارت طارش إلى أن الفيديو كليب شارك فيه أطفال مراكز المعاقين التابعة للوزارة ومراكز الأيتام، وذلك حرصاً على أن يشارك الجميع في إحياء هذا الموروث وغرسه لدى الأجيال بكل فئاتهم، وأن نربط هذا الجيل بماضي الأجداد الذي اتسم بالبساطة وجمال الروح المعطاءة، لتنشيت أن المركز يشارك الوزارة احتفالها في هذا اليوم التراثي بفرقة «البولة» التي تتشكل من فئة المعاقين بلبس تقليدي ورقص شعبي على إيقاع إماراتي، منح المكان بهجة وفرحة أشبه ما تكون بالعرس، جعلت الحاضرين يلتفون ويناطرون الراقصين وهم يشاولون قطع «الزلابية» واللقيمات بعسل التمر.

وأفادت المشاركة ضمن مشاريع الأسر المنتجة أمنية محمد الهاجري أنها تلقت الدعوة من قبل جامعة الشارقة، لكي تشارك في المعرض، كما تلقت الحالات عدة، ما شجعها على الهجرة من أبوظبي للمشاركة في برنامج «فرصتي» دون دفع أي رسوم استغلال للمكان، على أن يكون عائد البيع كله للمعارض، وهذا دليل على دعم الدولة وإنماء وتطوير مثل هذه المشاريع الصغيرة.

ناجي الحاي وفوزية طارش يكرمان طفلة من المشاركات في فعاليات الوزارة أمس في دبي (الرؤية)

بعلم الوصول

مواقف سيارات عشوائية في الشارقة

اشتكى أهالي الشارقة الذين يقطنون في شارع جمال عبدالناصر من عشوائية مواقف السيارات التي تنكدس بشكل غير متراص أو مرتب، ولفت المشتكون إلى أن الكثيرين يضطرون للوقوف فحا بسبب قلة مواقف السيارات المتوافرة بالقرب من بنايتهم السكنية، مطالبين الجهات المختصة

الملحق رقم 12:

مديرة مركز التنمية الاجتماعية فاطمة بطي الفلاسي لـ الرؤية:

قاعدة بيانات للأسر المنتجة ومبادرات لترسيخ ثقافة التطوع

تبدو بصمة إسهاماتها جلية في وضع برامج متميزة ترتقي بالمجتمع الإماراتي. إذ تُسخّر جهودها في تعزيز سجل المبادرات الرامية إلى دعم دور المرأة والطفل في دفع نسق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتوظف طاقتها لتجسيد استراتيجيات الدولة الداعمة للأسر الإماراتية المنتجة وترسيخ ثقافة التطوع. إنها مديرة مركز التنمية الاجتماعية فاطمة بطي الفلاسي.

التقتها «الرؤية» فأفادتها بأن المركز ينظم 12 معرضاً للأسر المنتجة داخل المؤسسات التجارية والمؤسسات التعليمية مثل الجامعات والمدارس، مبيّنة أن المعارض تستهدف إتاحة الفرص لهذه الأسر حتى تروج منتجاتها وتحصد عائدات مالية محترمة.

وأكدت الفلاسي أن المركز يهتم بالبرامج التوعوية وتطوير أساليب التواصل عبر قاعدة بيانات ووظيف الوسائل الإلكترونية ووسائل الإعلام لدعم مشروع الأسر المنتجة ودعم ثقافة التطوع. لافتة إلى أنها تزاول مهناً متنوعة مثل الخياطة والحلويات وصناعة البخور والعطور والتوابل.

وأبانت الفلاسي أن المركز ينظم مبادرة التاجر الصغير حتى يشارك الأطفال في دفع التنمية. ذاكرة أن المجتمع الإماراتي اكتسب بفضل المبادرات المذكورة ثقافة اقتصادية وتنموية متميزة أسهمت في تعزيزها وسائل تكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة.

وأشارت إلى تنظيم محاضرات تبين حقوق المرأة المكفولة والمضمونة في القانون المدني والشرع الإسلامي، سواء أثناء الزواج أو إثر الطلاق، موضحة أن المركز يسعى إلى تنمية وعي المرأة وتوسيع ومعارفها حتى لا تتعرض للتهميش.

ولفتت الفلاسي إلى أن مركز التنمية الاجتماعية يتبنى مبادرات مؤسسة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حول دعم مشاريع الشباب والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مؤكدة الاستعانة بأهل الخبرة حصاناً لنجاح المشروع، عبر مدّ صاحبه بمقترحات عملية تساعده على التسيير، مثل المعطيات المتعلقة بالإنتاج والتغليف وتحديد الأسعار، وغيرها.

وتالياً نص الحوار:

حوار
مريم الدوري

ما أهم الخطط التنموية التي يشرف عليها المركز؟

- شرعنا منذ أربعة أعوام في تنفيذ برنامج تطوع يستهدف نشر هذه الثقافة داخل المجتمع وهو أحد خطط واستراتيجيات وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع الجمعيات ذات النفع العام.

وشكلنا فريق أطفال متطوعين يبلغ عددهم 100 طفل، يشارك سنوياً في مناشط عدة مدة شهر ونصف، أثناء فترة الصيف.

ونعلم هؤلاء الأطفال مفهوم التطوع حتى يشاركوا في أنشطة ميدانية متنوعة، مثل زيارة المرضى وحملات بالطرق، والإسهام في تنظيم تجمعات ثقافية واجتماعية، من أجل تطوير نهض البرامج التوثيقية التراثية لصالح قنوات تلفزيونية. فيتطوع الأطفال بلبس ملابس تقليدية وأداء أناشيد وطنية.

ومفهوم التطوع واسع يشمل كل ما يمكنه أن يخدم المجتمع، ما يجعل المبادرة تهدف إلى تعليم الأطفال مبادئ إيجابية وقيماً أخلاقية تجعل من الفرد ملتاماً مع أسرته وسائر المجتمع مستقبلاً، ليتشغل الطفل أو الشاب بأنشطة مفيدة تبعده عن الانحراف.

ويحتل التطوع المرتبة الأولى في استراتيجية وزارة الشؤون الاجتماعية، ونجح المركز في تجسيدها بإتباع منهج الاستمرارية، إذ حافظنا على الفريق نفسه المشكل منذ أربع سنوات، ما أدى إلى ارتفاع عدد الأطفال المشاركين معنا في الأنشطة التطوعية، ومثل مشروع تطوع الأطفال بصمة متميزة تمكن المركز من ترسيخها، فنسجت جهات عدة على منواله.

كيف أسهم المركز في نجاح برنامج الأسر المنتجة؟

- الأسر المنتجة، هو البرنامج الثاني من ناحية الأهمية في المركز، ولدينا قاعدة بيانات مسجلة لأسر تزاول مهناً متنوعة، مثل الخياطة والحلويات وصناعة البخور والعطور والتوابل.

وهذ أربعة أعوام أصبح المركز ينظم لهذه الأسر 12 معرضاً أثناء العام بمعدل معرض في الشهر، داخل المؤسسات التجارية والمؤسسات التعليمية مثل الجامعات والمدارس، وتحل هذ العرض إلى ثلاثة أيام، وتتجاوزها في أيام الأعياد الوطنية.

ونسهم في تقديم ورشات تقليدية لزائية حول خصوصية الجلسات والملابس التقليدية وكل ما يتعلق بالتراث.

هل الجهات المعنية بتقديم قاعدة بيانات يعتمدها المركز؟

- ينسق المركز مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتنفيذ مبادراتها استناداً إلى دراسات وأبحاث أجريت مسبقاً من قبل إدارة التنمية الأسرية، مثل مبادرة سند التي تهتم بإشراك الآباء، في تربية الأبناء وإعانتهم معنوياً، عبر تنظيم ورشات مرتبطة بحقوق وسلوكيات الطفل.

هل تواجهكم صعوبات تحول المركز من تحقيق أهدافه؟

- تتلخص المشاكل الأساسية في ارتفاع معدلات الطلاق، وانتشار ظاهرة التحرش الجنسي لدى الأطفال، مع انتشار ظاهرة التشبه بالجنس الثالث والرابع، أو ما يعرف بتشبه الإناث بالذكور والذكور بالإناث.

وتتمثل باقي الصعوبات في انتشار اللغات الأجنبية وتهميش اللغة العربية، خاصة عند فئة الأطفال، إذ تقل نسبة التخاطب عندهم باللغة العربية عن الـ 50 في المئة، ما يشكل ظاهرة ثقافية تؤثر سلباً في المجتمع.

ويتماشى اهتمامنا في المركز مع استراتيجية الدولة في إدراج اللغة العربية كلغة رسمية ضمن مؤسسات الدولة كافة وفي الخطابات الرسمية، وخصصنا لها مبادرة موجهة لأطفال تمثلت في تعليمهم كيفية كتابة الحروف، وركزنا كذلك على مجموعة مفردات ومحطلحات، للتنبيه على أن «العربية» المكتوبة هي اللغة الرسمية.

وأطلق الوزارة مبادرة مودة والتي تستهدف تعريف الشباب المقبلين على الزواج على سبل التقليل من تكاليفه، فضلاً عن كيفية الاهتمام بالزوج أو الزوجة.

«التاجر الصغير» تستهدف إشراك الطفل في التنمية

دعم أصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة بالاستشارات

تعريف المرأة بحقوقها القانونية والمدنية ضرورة ملحّة

هذا الصعيد حماية لهم في المستقبل.

وقدّم المحامي المستشار أحمد عيسى بالتعاون مع المركز ورشات للسيدات تبين حقوق المرأة المكفولة والمضمونة في القانون المدني والشرع الإسلامي، سواء أثناء الزواج أو إثر الطلاق، حتى يتمي وعيها ومعارفها، ولا تتعرض للتهميش.

وأكيد أن تكليف المرأة قانونياً لا يجب أن يؤثر في حياتها الزوجية، وتساهما بالصبر والتسامح ومساعدة زوجها في السراء والضراء، وهي سنة تربوي لأبنائها.

هل يلقى المركز استجابة كافية من قبل الأسر؟

- الأسر بتعاون، نوع نبذل مجهوداً لإقناعه ببرامج المركز، ونحاول البحث عنه والتواصل معه، ونوع آخر يقبل على المركز إرادياً وتلقائياً، ولا شك في أن التباين موجود دائماً ومستمر، ونحن كمركز لا يمكن أن نلغي أي فئة بقدر ما نحاول تعزيز دورنا حتى تكون الأسر قدوة لبعضها.

وتركز على البرامج التوعوية وتطوير أساليب التواصل عبر قاعدة بيانات وتوظيف الوسائل الإلكترونية واستخدام الهاتف والمنشورات، والإعلان عن مناشط المركز في وسائل الإعلام.

وننشر تقارير عن أنشطتنا في الصحف حتى تطلع عليها أسر لم تتمكن من المشاركة في تظاهرات المركز، لتحضر حضورها مستقبلاً.

ما أسباب تغيب استراتيجيات المركز وسياساته التنموية لدور المرأة؟

- صحيح أن المركز لا يحتوي على قسم خاص بالرجال، لكنه يرسّ تنمية مجتمعية شاملة ومتكاملة، وبقدر ما نركز على المرأة والطفل لا نغفل على دور الأب داخل الأسرة. وأحسن دليل على اهتمام استراتيجيات التخطيط في المركز بالرجل هو مبادرة سند المطلقة أخيراً، والتي تستهدف توعية الآباء بمضاعرة أبنائهم اللعب، والأكل والشرب والصلاة حتى يحضم الوالد حضور، ويتعرف إلى انشغالاته وميولهم، وينتهي هذه الحوار تلخيصاً لتوضيحات المنبثقة عن نقص التواصل بين الوالدين.

ما أهم إنجازات مركز التنمية الاجتماعية في النصف الأول من العام الجاري؟

وكرنا في هذا النصف الأول على الجوانب التطوعية والسلوكية للطفل والعمل التطوعي، وكنت أبا أولى المتطوعات إذ قدمت محاضرات بالتعاون مع شرطة دبي موجهة لتلامذ الصف المتوسط.

ويحتفل المركز سنوياً باليوم العالمي للتطوع بتاريخ الخامس من ديسمبر عبر تنظيم ورش ومحاضرات تستهدف تعزيز مفهوم التطوع وتشجيع الإقبال عليه.

وتطمئنا كذلك سنة معارض منذ بداية السنة مخصصة للأسر المنتجة، تضم كل مرة 15 أسرة.

ويقدم المعرض فائدة مادية للأسر، إذ يتيح لها بيع منتجاتها، حتى يسهم في استمرارها ويجعلها قادرة على مجابهة الصعوبات المعيشية، فدخل المرأة البسيط يضمن لها نوعاً من الاستقلالية ويمنحها الفرصة للتواصل مع أشخاص آخرين، وإن سيما التعرف إلى نساء يقاسمنها الظروف نفسها، ويشاطرنها الكفاح.

ويحضر المعرض النساء والتجانب الإيجابي الذكاس أن السيدة غير ملزمة بمغادرة سكنها إلا إذا توجهت لشراء المواد المستعملة والضرورية للمشروع أو المشاركة في معارض لا تتجاوز مدة تنظيمها الثلاثة أيام.

ومن هذا المنطلق، أصبح مشروع الأسرة المنتجة الحل الوحيد للنساء اللواتي لا يسمح لهن أزواجهن بالخروج من البيت، حقق المشروع نقلة نوعية في ما يتعلق بدور المرأة على مستوى الإمارات ليعزز إسهامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير.

وما يجب إدخال النتائج الإيجابية لهذه المشاريع الصغيرة، إذ تطور بعضها وأصبح محال كبيرة، وسيواصل أمثال لتجاوز العقبات.

كم عدد الأسر المنتجة في الإمارات؟

- لا نستطيع إحصاء عدد الأسر المنتجة في الإمارات، لأنها دخلت البيوت كافة، واكتسحت سائر المجالات، وانتشر الوعي بضرورة مشاركة الجميع في اقتصادات الأسرة، دون أن ننسى الأطفال المشاركين في دفع النسق الإنتاجي عبر مبادرة التاجر الصغير، واكتسب المجتمع الإماراتي بفضل المبادرات المذكورة ثقافة اقتصادية وتنموية متميزة أسهمت في تعزيزها ودعم مضامينها وسائل التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة المتوافرة في الدولة.

هل تستعينون بمستشارين اقتصاديين لدعم أصحاب الأسر المنتجة قبل انطلاقها في مراحلها المشروع؟

- لدينا مبادرات في مؤسسة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حول دعم مشاريع الشباب والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ونتعلق في ذلك إلى استشارة أهل الخبرة حتى نضمن النجاح لبادئ المشروع، إذ نعده بمقترحات عملية تساعده على التسيير، مثل المعطيات المتعلقة بالإنتاج والتغليف والتسويق وتحديد الأسعار، وغيرها.

وأطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية مبادرة مكملة اسمها تجوري، تستهدف توعية المستثمرين الصغار بقيمة الادخار، إذ يتوجب تجميع جزء من المال من المصروف اليومي المدرسي، وبذلك نغرس حس التصرف والتدبير في روح الطفل، وهي ثقافة نأمل في أن تصبح جزءاً من عاداته، فالادخار من شأنه تكوين الأسرة الناجحة، سواء عند الرجل أو المرأة، لأنه يسهم بقوة في حل أزمات تعوق الأسر من فترة إلى أخرى.

ولدى المركز مبادرة اسمها «هب الربح»، وهي موجهة للمتقاعد الذي عاش حياة العمل والنشاط والادخار والتخطيط، كي نستفيد من خبراته، ونخلصه من الإحساس بأنه أصبح إنساناً غير منتج وغير نشيط في المجتمع، ونرد الاعتبار لخبراته المتراكمة ومجمل معارفه المفيدة التي حصدها إثر سنوات من العطاء.

ما مخططكم المستقبلية لتحسين التنمية المجتمعية؟

- نخططا مرتبطة بخطط وزارة الشؤون الاجتماعية الساعية إلى بناء مجتمع متلاحم ومتماسك، مواكب للمتغيرات الإيجابية ومشارك رائد في التنمية.

وتتمثل رسالتنا في الانتقال من منهجية الرعاية إلى التنمية عبر تعزيز الشعور بالمسؤولية المجتمعية لدى الفئات والشرائح كافة.

الزائرات على الدخول في حوارات وتساؤلات عن سبل إحداث مشروع صغير، ووسائل البيع الناجحة، ويساعد تبادل الآراء والاحتكاك المتعمد بين النساء على زيادة عدد الأسر المنتجة.

وبخصل مشروع الأسر المنتجة توصلت المرأة الإماراتية إلى مزاولة نشاطها من بيتها وبرأس مال صغير، لأنها لن تحتاج إلى محل أو ديكور، ولن تدفع ضرائب، فهي تجارة غير مكلفة، وأخطارها قليلة باعتبارها لم تستند إلى رأس مال كبير.

سيرة ومسار

صدرت مركز التنمية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية فاطمة بطي الفلاسي حاصلة على ماجستير في إدارة الأعمال وبكالوريوس في الآداب والعلوم، إدارة الأعمال وإدارة الجودة.

شغلت مناصب حكومية عدة وأثبتت في أداء المهمات الموكلة إليها تفانيَ التميز، إذ عملت مديرة إدارة الأسرة والطفل ورئيسة قسم الإغاثة الاجتماعي في إدارة الضمان الاجتماعي في العام 2005.

وعملت الفلاسي باحثة في مكتب الشؤون الاجتماعية في الشواخ من 2002 إلى 2004 وإدارية في المكتب الفني بين 1999 و2002.

واشتغلت باحثة إدارية في وحدة التنمية من 1992 إلى 1999، ومديرة مبادرة أنا متطوع بين 2008 و2010.

حصلت على شهادات شكر وتقدير عدة من المعارض والمؤسسات المحلية في دبي والسوارات الاتحادية، وأهمها درع شرطة دبي في العام 2010، ورسالة شكر من الأمانة العامة لمجلس شؤون الإيراد في العام 2009، مع شهادة شكر من مطرقان دبي السياحاتي في العام 2011.

نبذة

أسست مركز التنمية الاجتماعية في العام 1978 بالاتفاق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية مراكز التنمية الاجتماعية على مستوى الدولة بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 4 لعام 2008 والمتعلق بالهيكل التنظيمي لوزارة، وتعرفت المادة 28 منه لتأسيس المراكز المذكورة.

ويعتبر المركز واحداً الأداء الأساسية للتنمية الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة وتمكين المرأة من الإسهام في التنمية الاجتماعية بتنمية قدراتها الإنتاجي وفق القيم الوطنية والمبادئ الإسلامية.

أهداف مركز التنمية الاجتماعية

- رفع المستوى التعليمي والثقافي والاجتماعي والديني للأسرة
- الإسهام في القضاء على الأمية وتوفير فرص للتعليم الكبار بالتنسيق مع الجهات المختصة
- الاهتمام بالمرأة والطفل وتوفير الرعاية النفسية والاجتماعية لهما
- تشجيع عمل المرأة وإنتاجها في المجالات كافة
- تنظيم المحاضرات والندوات وزيارة الأسر بغرض توجيهها
- نشر وترسيخ العادات والتقاليد الإيجابية تأطيراً للمجتمع
- إحياء الصناعات التراثية وتطويرها والتعريف بها
- مواجهة الظواهر السلبية المهددة لسلامة المجتمع
- ترسيخ ثقافة التطوع
- السعي لإنجاح مشروع الأسر المنتجة

الملحق رقم13:

05 Interview

حـــوار

خولة المظلوم مديرة مركز التنمية الاجتماعية في الشارقة لـ «الرؤية»:

متابعة عمل الحضانات إلكترونياً ومبادرة لتعزيز الروابط الأسرية

تمثل التنمية الاجتماعية في الشارقة محور اهتماماها، وتسعى من منطلق مسؤوليتها المهنية الجسيمة إلى إطلاق مبادرات ترتقي بسائر الفئات ومختلف الشرائح، متخذة من خبرتها الإدارية سبيلاً يراكم النجاحات، ويحقق التوازن الاجتماعي هاجساً دائماً يراود فكرها ويخط لها نهج العمل. إنها مديرة مركز التنمية الاجتماعية في الشارقة خولة المظلوم.

أوضحت في حوارها مع «الرؤية» أن المركز يعتزم الاحتفاء في الخامس من نوفمبر المقبل بيوم التطوع العالمي، لافتة إلى إطلاق حملة تنظيف شواطئ البحر، وبرنامج ترفيهي للأسر المنتجة بهذه المناسبة.

وأكدت المظلوم أن المركز سينظم معرضاً للعيد الوطني الثاني والأربعين في الرابع والعشرين من الشهر نفسه، مشيرة إلى الاستمرار في دعم الأسر المنتجة عبر تنظيم المعارض ضماناً للتماسك الاجتماعي.

وأفادت بأن كل معرض يستوعب خمس عشرة أسرة منتجة، موضحة أن المركز نظم حلقة توعوية للأمهات والأبناء في المدارس بعنوان «كن مدخراً ولا تكن مسرفاً».

وذكرت أن المعرض نظم كذلك في السادس والعشرين من شهر مايو دورة عن إعادة تدوير خامات البيئة ودورة أشغال فنية، لافتة إلى أنه سينظم في الخامس عشر من شهر أكتوبر حول الأشغال اليدوية والأشغال التراثية.

وأكدت أن المركز يولي قضايا الطفولة أهمية كبرى عبر الارتقاء بجودة الخدمات الاجتماعية الموجهة للطفل، موضحة أنه نظم أخيراً ندوة بعنوان «أهمية الحضانات».

وأبانت المظلوم أنه سينظم بمناسبة يوم الطفل العالمي في السادس من ديسمبر العام الجاري معرضاً صحياً موجهاً للأطفال وأولياء الأمور، مشيرة إلى إطلاق برنامج ترفيهي بعنوان «لقاء الأجيال» في السادس من شهر مايو لتعزيز الروابط الأسرية.

وأردفت أن المركز أطلق مبادرة بعنوان «خيرنا لأهلنا» تستهدف تطوير الخدمات الاجتماعية في المناطق النائية، لافتة إلى تضمنها دراسة لاحتياجات الأسر عن طريق زيارة ميدانية لمنطقة الرفيعة وأخرى إلى منطقة الزبير.

وأفادت بأن المركز يعمل في الأيام القليلة المقبلة على تنظيم ورش عمل لموظفات إدارة التعاونيات لتعزيز الروابط الأسرية، محددة عنوانها بمبادرة «أجيال تعاونية».

وتالياً نص الحوار:

حوار
مريم قدوري

نستهدف الاستمرار في دعم الأسر المنتجة ضماناً للتماسك الاجتماعي

• ما أسس عمل مركز الشارقة للتنمية الاجتماعية؟

تستند طبيعة عمل المركز إلى تطبيق المبادرات المقترحة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية بداية كل عام جديد. ومن هذا المنطلق يرتكز العمل على خطط استراتيجية تشارك في إعدادها جميع المراكز والإدارات التابعة للوزارة وتعنى كل إدارة بتطبيق المبادرات المتعلقة بنشاطاتها وتخصصاتها.

ويشرف المركز على متابعة كل الإدارات أثناء العام وينسق مع سائر هياكل المجتمع مثل المدارس ومؤسسات المرأة والطفل.

ومن أهم المبادرات التي أشرفنا على تطبيقها مبادرة «فرحتي» المندرجة تحت قسم «التراث». وطلبت من الوزارة تنظيم عشرة معارض لها أثناء العام الجاري، وأنجزنا منها سبعة معارض لغاية الآن ويتبقى لنا ثلاثة.

نتوقع تنظيم معارض أخرى أثناء العام الجاري لأن المناشط الصيفية والمواسم الثقافية والاقتصادية والتراثية متواصلة. ولذا فنحن نمنح الفرصة عبر هذه المبادرة لأسر المنتجة للمشاركة في جميع المناسبات، ونستهدف من ذلك تشجيع الإنتاج المحلي وتوارثه عبر الأجيال حتى لا يتعرض للضياع والاندثار.

• كم عدد المعارض المنظمة سنوياً للأسر المنتجة؟

يضم كل معرض خمس عشرة أسرة منتجة تتصل بها وندعوها إلى الحضور إثر التنسيق مع الجهة المعنية بتنظيم المعرض.

وهناك عشرون أسرة منتجة متواصلة بصفة دائمة مع المركز في الشارقة، ويوجد أيضاً عدد كبير من الأسر المنتجة في الإمارة، ولكنها لا تشارك في المعارض وتكتفي بتسويق منتجاتها بصفة ذاتية.

وتتمثل أهم المعارض التي نظمناها في «مايو»، شهر يناير، و«حضانات الحياة» شهر فبراير، و«أجدادي نبع عطائي» في شهر مارس.

ونظمنا كذلك معارض «لمسات تراثية» شهر أبريل، و«المرأة المبدعة» في مايو، و«إبداعات رمضانية» في يونيو تزامناً مع شهر رمضان الكريم.

ويبقى لنا معرض الخوص نوفمبر المقبل ومعرض العيد الوطني الثاني والأربعين في الرابع والعشرين من الشهر نفسه.

ونجسد استراتيجية المركز لدعم الأسر المنتجة الرغبة في تحقيق التماسك الاجتماعي، وتمكين هذه الأسر من أداء دورها ومجابهة مستلزمات الحياة.

• ما الأماكن المخصصة لعرض منتجات الأسر؟

«أماكن عرض منتجات الأسر متعددة ولا تقتصر على موقع واحد فقط، إذ سبق لنا تنظيمها في مركز التنمية الاجتماعية عندما كان الحي معتدلاً بداية العام الجاري.

ونظمنا معارض في وزارتي العمل والبيئة والمياه، وفي مؤسسة التنمية الاقتصادية والمدارس ومراكز تجارية مثل محاري وميها مول.

• هل تعتزمون تخصيص أماكن ثابتة تعرض فيها الأسر منتجاتها؟

«ندرك أن معارض الأسر المنتجة غير مستقرة، ما يسبب قلقاً لنا ولها والجهات المعنية بالتنظيم، خصوصاً أن عدد المعارض كبير بما يعادل واحداً كل شهر.

الارتقاء بجودة الخدمات الاجتماعية الموجهة للطفل

ويثمنا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بذلك إذ قطعنا شوطاً كبيراً غير أن جهودنا كللت بالفشل، ما دفعنا إلى التوجه بالمبادرة نحو المدارس.

بدأنا مع المدارس في تطبيق دورتين، إذ لاحظنا إقبال الطالبات، واستهدفنا عبرها تدريبهن وتنمية قدراتهن وتنظيم معارض لتسويق سلع أنتجنها، ما يسهم في الحفاظ على التراث والتقاليد.

• هل نظم المركز مناشط أثناء شهر رمضان الفضيل؟

مثلما هو مسطر أنفاً عبر خطة استراتيجية للوزارة، كلفنا بتنظيم مجالس رمضانية تمثل أولها في مجلس نسائي عند إحدى عجوات المركز، وهي فاطمة الشامسي، تضمن محتواه فقرة عن العنف الأسري.

ونظم المجلس الثاني في هيافة أحد أعيان المدينة على النعيمي، وذلك بمناسبة يوم العمل الإنساني وذكرى وفاة الغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه.

ونظمنا مجلساً آخر في المركز تطرق إلى تأثير التقنيات الحديثة على تماسك الأسرة، بحضور سيدات من المجتمع الإماراتي، واندرجت هذه المجالس تحت مبادرة «فرجان».

ونظمنا هذه المبادرات بالتعاون مع إدارة التنمية الأسرية، إذ أطلقنا معها في شهر أبريل برنامجاً توعوياً في الجامعات عنوانه «زواج بلا ديون»، وهو موجه للشباب والشابات المقبلين على الزواج.

ويستهدف تكوين حياة أسرية مستقرة بلا مديونية وتوابع سلبية، ويسعى إلى تخفيض التكاليف والمهور المرتفعة.

• ما الخطة التشغيلية التي تسيرون عليها لما تبقى من برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية؟

تنظيم دورة عن الأشغال اليدوية والتراثية أكتوبر المقبل

• هل تنظمون مناشط لذوي الاحتياجات الخاصة؟

سبق للمركز أن نظم بالتعاون مع إدارة رعاية وتأهيل المعوقين ورش عمل ودورات للطالبات من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتتعلق أولاها بموضوع «تربين الإعلام» نظمت في الرابع عشر من أبريل، وهناك دورة ثانية عن السيراميك.

نظمنا كذلك في السادس والعشرين من شهر مايو دورة عن إعادة تدوير خامات البيئة ودورة أشغال فنية، ويقيت لنا دورة نزمع تنظيمها في الخامس عشر من أكتوبر المقبل عن الأشغال اليدوية والتراثية.

• ما المبادرات الموجهة نحو الطفل؟

تعتبر مبادرات الطفولة من أهم البرامج التي حرص المركز على تنظيمها، وذلك بالتعاون مع قسم الحضانة ورعاية الطفل في وزارة الشؤون الاجتماعية.

وتعكس هذه المبادرات اهتمامنا بضمان الحقوق الاجتماعية وتأمين الدمج المجتمعي لأبنائنا.

وأجرينا عمليات تفتيش وإشراف ومتابعة لعمل الحضانات، وأنجزنا التفتيش الإلكتروني والميداني لها، وانطلقنا فيه منذ شهر يناير ليستمر حتى ديسمبر.

أتممنا رصد ومتابعة وتفتيش 35 حضانة، وظلت 34 حضانة سنتابعها في النصف الثاني من العام الجاري.

ونظمنا ندوة بعنوان «أهمية الحضانات»، تستهدف تعزيز التكامل مع الحكومات المحلية والارتقاء بجودة الخدمات الاجتماعية الموجهة نحو الطفل.

وسننظم بمناسبة يوم الطفل العالمي في السادس من ديسمبر العام الجاري ورشة توعوية ومعرضاً صحياً موجهاً للأطفال وأولياء الأمور.

• هل نظمتم مبادرات جمعت بين الأطفال وأولياء أمورهم؟

من أكتوبر المقبل عنوانه «ساعة مطي» ويجمع الآباء والأبناء.

• كيف تقيمون أداء إدارة الجمعيات ذات النفع العام؟

تعتبر الجمعيات ذات النفع العام من أهم ركائز المجتمع الإماراتي، وشيوخنا الكرام والأفاضل سباقون في الخير والعطاء، ويمثلون أحسن قدوة لأفراد شعبه.

ومنحت هذه الجمعيات أخيراً المركز في سادس أيام عيد الفطر المبارك مبلغاً بريدياً قيمته 400 ألف درهم، وبخصص هذا المبلغ لمساعدة الأسر المتعففة.

وضعنا هدفاً استراتيجياً في ما يخص الجمعيات ذات النفع العام يتمثل في إعلاء مفهوم المسؤولية وتعزيز الشراكة الفاعلة مع القطاع الحكومي والخاص.

وتعاونا مع إدارة الجمعيات ذات النفع العام في تنظيم نشاط بعنوان «يدوا أيامكم تزكم أيامكم»، وتخصص بدوة ثقافية في مسرح قصر الثقافة لطلبة المدارس.

وزرنا دار رعاية المسنين في الشارقة مؤخراً توزيع الهدايا والعناصر التوفيقية.

وأطلقنا برنامجاً توعوياً بعنوان «صحتك تاجك»، قدم على ثلاث مراحل من أبريل إلى شهر يونيو.

وأطلقنا مبادرة بعنوان «خيرنا لأهلنا» تستهدف تطوير الخدمات الاجتماعية في المناطق النائية، وتضمنت دراسة احتياجات الأسر عن طريق زيارة ميدانية لمنطقة الرفيعة، وأخرى إلى منطقة الزبير، وتعمل على تلبية احتياجات عشر أسر متعففة مع نهاية العام الجاري وتحديداً في الحادي عشر من شهر ديسمبر.

نظمنا في شهر رمضان برنامج «رمضان مهاكم خير» عبر مجلس الشؤون الرمضاني في حلقة حوارية بعنوان «تطوعي طريقي للخير»، ونظمنا كذلك مشروع سحور صائم الذي ميزته سفرة رمضانية وتكريمات وهدايا للحاضرين.

وسنحتفل في الخامس من نوفمبر المقبل بيوم التطوع العالمي بإطلاق حملة تنظيف شواطئ البحر، وبرنامج ترفيهي لأسر المنتجة.

• ما أهم مشاريع المركز المستقبلية؟

نعمل في الأيام القليلة القادمة على تنظيم ورش عمل لموظفات إدارة التعاونيات في ثلاث مراحل منفصلة، وينبثق ذلك تحت مظلة مبادرة «أجيال تعاونية»، وتنوع عبرها إلى بث روح التعاون والتبادل الثقافي والمعرفي بين الأجيال.

ونقصد بالأجيال الآباء والأبناء الذين هفت التكنولوجيا على حيالهم وأسفرت عن هشاشة العلاقات بينهم.

وهي السياق نفسه سننظم ورشة عمل تحت شعار «أمي أفضل صديقة» تحت رعاية قسم التوجيه، وذلك اقتداء بتعاليم ديننا الحنيف وسيرة نبينا محمد عليه الصلاة والسلام في معاملة الأم ثم معاملة الأم ثم معاملة الأم ثم معاملة الأب.

ونصبو إلى تحقيق عديد المطابع أثناء العام الجاري، وأهمها مشروع «يوكن من صنع يديه» إذ نفذ منذ يناير 2010 ونسعى للاستمرار فيه.

ويتمحور حول توفير فطور الصباح للموظفين في المركز ومكاتب شؤون العمل.

سيرة ومسار

تشغل خولة المظلوم حالياً منصب مدير مركز التنمية الاجتماعية في الشارقة، التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية.

وتدرجت المظلوم في السلك الوظيفي الحكومي وانطلقت مسيرتها المهنية كمشرفة ومفتشة في قطاع الحضانات في وزارة الشؤون الاجتماعية لمدة جاوزت الـ 14 عاماً.

وانتقلت إثر ذلك إلى مركز التنمية الاجتماعية كمديرة للمركز لمدة عام، لتصبح مديرة على المركز ذاته منذ سنة.

حصلت المظلوم على شهادة بكالوريوس في الاجتماع والجغرافيا من جامعة الإمارات، ما منحها خبرة في تحديد احتياجات القطاع.

وقدمت المظلوم عديد الاقتراحات التي تبنتها وزارة الشؤون الاجتماعية وجسدتها على شكل دورات تدريبية لموظفي بعض الإدارات.

نبذة

يمثل مركز التنمية الاجتماعية في الشارقة مؤسسة اجتماعية حكومية تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية.

ويستهدف النهوض بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً عبر جهود الأفراد والجماعات وحل مشاكلهم في إطار التنمية الشاملة للمجتمع منذ عام 1979.

ويسعى المركز أيضاً إلى تطوير المستوى الاجتماعي

برامج مركز التنمية الاجتماعية في الشارقة

الملحق رقم14:

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF SOCIAL AFFAIRS
OFFICE OF THE MINISTER

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الشؤون الإجتماعية
مكتب الوزير

قرار وزاري رقم (٤٥) لسنة 2014
بتاريخ : 16 / ١ /2014
" بشأن اشهار جمعية دبي التعاونية للأسر المنتجة "

وزيرة الشؤون الاجتماعية

- بعد الإطلاع على القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدله له.
- وعلى القانون الاتحادي رقم (13) لسنة 1976 في شأن الجمعيات التعاونية.
- وعلى المرسوم الاتحادي رقم (10) لسنة 2006 بتشكيل مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة .
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (6) لسنة 2008 في شأن الهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون الاجتماعية وتعديلاته.
- وعلى ماعرضه وكيل الوزارة بالإنابـة.
- وللمصلحة العامة .

قررنـــا

مادة أولـــى

تشهر وتسجـــل جمعية تعاونية تحمل اسم (جمعية دبي التعاونية للاسر المنتجة) تحت رقـم (1) جمعيات حرفية بسجلات إدارة التعاونيات في الوزارة ويكون مقرها إمارة دبي ومنطقة عملها إمارة دبي ويكون غرض الجمعية هو رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأعضاء والعمل على تهيئة بيئة تعزز الاحساس بالانتماء للمجتمع، وتحقيقا لهذا الغرض تقوم الجمعية بتقديم كافة الخدمات والمشروعات التي يحتاجها الأعضاء ومنها :

1. تسويق منتجات الأعضاء من خلال المنافذ التي تقيمها الجمعية داخل منطقة عملها وكذلك المعارض المحلية أو الاقليمية أو الدولية التي تنظمها الجمعية أو تشارك بها.
2. إعداد ورش العمل اللازمة للتدريب والانتاج.
3. توفير مستلزمات الانتاج الأولية للأعضاء بأسعار معقولة.
4. تقديم الدعم بأنواعه المختلفة للحرفيين المحليين.
5. توفير التعليم والمعلومات المتعلقة بالابداع الفني والفكر التعاوني.

مادة ثانية

على الجمعية التعاونية المذكورة الإلتزام بأحكام القانون الاتحادي رقم (13) لسنة 1976 في شأن الجمعيات التعاونية.

مادة ثالثة

ينشر القرار مع عقد تأسيس الجمعية وملخص نظامها الاساسي في الجريدة الرسمية

مادة رابعة

يعمل بهذا القرار من تاريخه وعلى الجهات المعنية تنفيذ ذلك كل فيما يخصه.

مريم بنت محمد خلفان الرومي
وزيرة الشؤون الاجتماعية

وزارة الشؤون الاجتماعية
مكتب الوزير
Minister Office
MINISTRY OF SOCIAL AFFAIRS

الشؤون القانونية
www.msa.gov.ae
أبـوظبي: هاتـف: ٤٤٠١ ٢٦٩١ ٢ ٩٧١+، ٤٤٠٠ ٢٦٩١ ٢ ٩٧١+، فـاكـس: ٩٢٢٩ ٢٦٤٢ ٢ ٩٧١+، ص.ب: ٢٦١، الإمـارات العـربيـة المتحدة
دبـــي: هاتـف: ١١١١ ٦٠١ ٤ ٩٧١+، ١١١٦ ٦٠١ ٤ ٩٧١+، فـاكـس: ٢١١٦ ٢٦١ ٤ ٩٧١+، ص.ب: ٤٤٠٩، الإمـارات العـربيـة المتحدة
Abu Dhabi: Tel: +971 2 691 4401, +971 2 691 4400, Fax: +971 2 642 9229, P.O. Box 261, United Arab Emirates
Dubai: Tel: +971 4 601 1111, +971 4 601 1116, Fax: +971 4 261 2116, P.O. Box 4409, United Arab Emirates

ملخص

تعتبر التجارة غير الرسمية العابرة للحدود عند المرأة من الظواهر الاجتماعية المنتشرة في الجزائر، والتي تمارس في فضاءات اجتماعية مختلفة وتتميز بنوع من العلاقات التي تسهل المهام وتيسر الحركة، وعدد من الاستراتيجيات التي تعتمد عليها لتحقيق أهدافها وطموحاتها. إنها جملة من المفاهيم التي تساعدنا في معرفة درجة التغير التي مست مكانتها الاجتماعية منذ عدة سنوات، وقد كانت دافعا أدى بنا إلى التساؤل عن أسباب امتهان المرأة في الجزائر لهذا النوع من التجارة، محاولين بذلك فهم الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت بها إلى الخوض في هذا المجال، ومعرفة إلى أي مدى تتكيف في علاقاتها التجارية التي تهدف من خلالها إلى إشباع حاجات اجتماعية واقتصادية ونفسية متعددة.

الكلمات المفتاحية:

المرأة؛ التجارة غير الرسمية ؛ الفضاء العابر للحدود؛ الكفاءة؛ التغير الاجتماعي؛ القطاع الغير الرسمي؛ الاقتصاد الجزائري؛ العائلة الجزائرية؛ الأسرة؛ النظام الأبوي.

نوقشت 05 مارس 2015